

عناصر وآليات صناعة قرارات الأمن القومي الإسرائيلي

W.A.R.C
West Asia Research Center



عناصر وآليات
صناعة قرارات الامن القومي الاسرائيلي

2022-01-12

- مدخل:
- الهيئات المساندة في عملية صياغة القرارات
- المؤسسات المشاركة في تقييم وتقدير المعلومات والمواقف
 - أولاً: المؤسسة المركزية للاستخبارات والأمن (الموساد)
 - ثانياً: جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان)
 - ثالثاً: دائرة البحوث السياسية
 - رابعاً: مصلحة الأمن العام (الشين بيت أو الشاباك)
 - خامساً: مصلحة يهود الاغتراب
 - سادساً: شعبة التخطيط في الجيش الاسرائيلي
 - سابعاً: شعبة الأمن السياسي في وزارة الدفاع
- مجلس الأمن القومي: محاولات لإيجاد جهاز تفكير مدني
- قرار تشكيل مجلس الأمن القومي الاسرائيلي
- مهام وواجبات المجلس
- الهيكل التنظيمي لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي
- مجلس الأمن القومي الإسرائيلي وعلاقته بالأطراف الأخرى المعنية بصنع القرار
- مجلس الأمن القومي الاسرائيلي وصنع القرار
- الدور الفعلي لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي
- مجلس الأمن القومي الاسرائيلي والسياسة الخارجية
- الأمن والسياسة الخارجية في المنظور اليهودي
- أثر المؤسسة الامنية والعسكرية في صناعة قرارات الأمن القومي
- طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية في "إسرائيل"
- عوامل تأثير شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) في صناعة القرارات
- كيف تفعل المؤسسة العسكرية والأمنية دورها السياسي
- التقديرات الأمنية ودور (أمان) في صنع القرار السياسي
- التقييمات الاستخبارية على المستوى القومي في اسرائيل
- ما هو التقييم الاستخباري على المستوى القومي؟
- التقييم الاستراتيجي على المستوى القومي في اسرائيل
- توزيع المهام في مجال التقييم الاستخباري
- توصيات لإسرائيل (منقول من العبرية)
- أسباب إخفاق جهاز الاستخبارات العسكرية أمان في التقدير والتقييم
- أثر (الموساد) في قرارات الأمن القومي وعوامل تأثيرها فيه
- الخاتمة

مدخل:

يرى (شاي فيلدمان) رئيس مركز يافا للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، أن مفتاح تصحيح نظام العلاقات بين المستويين المدني والعسكري في إسرائيل، لا يكون فقط من خلال فرض قيود على المستوى العسكري، وإنما يتطلب الأمر تقوية وتعزيز المؤسسات المدنية التي تساهم في صنع القرارات المتعلقة بالأمن القومي مثل مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية.

فالمؤسسة العسكرية الاسرائيلية تمارس دوراً بالغ التأثير ليس على عملية صنع القرار فحسب، بل وعلى عملية التخطيط الاستراتيجي على المستوى القومي، كما تنفرد هذه المؤسسة برسم وتحديد نظرية الأمن القومي التي تحدد اطار الحركة السياسية في اسرائيل، وتتولى من خلال العديد من الأجهزة المتفرعة عنها عملية تقييم البيئة الاستراتيجية لإسرائيل (تقويم الوضع القومي)، الذي على أساسه تبني الحكومة الاسرائيلية حركتها ونشاطها، وتساهم شعبة التخطيط في الجيش الاسرائيلي إلى جانب الأجهزة الأمنية الأخرى بتقديم التقديرات السياسية والاستراتيجية للمستوى السياسي، وتقديم البدائل لصالح القرار السياسي، بينما لا يملك نظام صنع القرارات في إسرائيل بديلاً آخر عن هذه المؤسسة لتفحص واختبار القضايا والمشاكل التي تواجهه، وافتقاره كذلك لوجود جهاز تفكير منظم، يعمل إلى جانب الحكومة واللجنة الوزارية للأمن والخارجية.

الهيئات المساندة في عملية صياغة القرارات

يشارك عدد من الأجهزة والمؤسسات في اسرائيل، بالمساهمة في اعداد وصياغة القرارات السياسية، حيث تشارك هذه المؤسسات والتي لا تعتبر جزء من نظام صنع القرارات في اسرائيل، بفعالية كبيرة في الاجتماعات والنقاشات والحوارات الرسمية، وكما تبين فقد شجع النهج الذي اتبعه بعض رؤساء الحكومات السابقة في اسرائيل وبدرجة كبيرة في دخول هذه المؤسسات إلى حلبة صنع القرارات والتأثير على وجهات نظر. وقرارات القادة السياسيين في اسرائيل، ويساعد على هذا التدخل من قبل الأجهزة الأمنية والجيش، نظرية الأمن القومي الاسرائيلي التي تجعل من الأمن أولوية عليا، بحيث تتم تعبئة كافة الموارد المادية والبشرية لتحقيق الأمن على المستوى الفردي وعلى المستوى القومي، فأسلوب اتخاذ القرارات يعتمد بدرجة كبيرة على شخصية رئيس الحكومة واطار العمل الذي يحدده لعمل حكومته، غير أن القاسم المشترك بين كافة هذه الحكومات أنها تعتمد بصورة شبه كاملة على التقديرات التي تقدمها المؤسسة العسكرية وفقاً للاحتياجات الأمنية، وبالتالي فإن البدائل التي يتم طرحها تعبر عن وجهة نظر واحدة هي وجهة نظرة الجيش، يواجه هذا الأسلوب انتقاداً شديداً، ومطالبة بتغيير أسلوب صنع القرارات بحيث يتم إعادة النظر في هيكله نظام صنع القرارات، بما يؤدي إلى إيجاد هيئة مدنية مستقلة إلى جانب الحكومة تعمل على تقديم الاستشارة والرأي وتفحص واختبار القضايا والمشاكل التي تنال اهتمام القيادات السياسية.

يرتبط الأمن في إسرائيل بالسياسة ارتباطاً وثيقاً، بل إن السلوك السياسي الاسرائيلي يتحرك نتيجة حوافز هي في جوهرها تتمحور حول الأمن، فالمقولة الأساسية التي وضعها (بن غوريون) لنظرية الأمن القومي الاسرائيلي لا زالت قوية و متماسكة، وتفترض تلك المقولة أن وجود إسرائيل لا زال يواجه خطراً وجودياً، مما يتيح للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية المشاركة بفعالية كبيرة في اعداد وصياغة القرارات السياسية العليا، ولا تقتصر مشاركة هذه المؤسسة على الجوانب والأبعاد

العسكرية، بل إن مساهمتها ومشاركتها تتناول كافة الأبعاد الأخرى، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية والديموغرافية بحيث يتم تفحصها واختبارها من وجهة نظر أمنية فقط.

وتشارك المؤسسة العسكرية بكافة أجهزتها ومكوناتها، مثل وزارة الدفاع والأجهزة الأمنية والجيش في الجلسات الحكومية والنقاشات والحوارات الرسمية، بل إن المؤسسة العسكرية وبالتحديد الجيش هو الذي يتولى إعداد وتقديم (تقديرات الوضع)، وهي عبارة عن تقييمات وتقديرات تقدمها أجهزة متخصصة وبشكل خاص أجهزة المخابرات والاستخبارات أمام صانعي القرار، وتشمل هذه التقديرات الوضع الداخلي والوضع الدولي والتهديدات والمخاطر التي تواجهها إسرائيل، كما يمارس ممثلو المؤسسة العسكرية داخل مكتب رئيس الوزراء دوراً مهماً في التأثير على سياق اتخاذ القرارات من خلال تحديد مواضيع النقاش والحوار الرسمي والاعداد والتجهيز لجدول أعمال الاجتماعات الرسمية.

أمام هذه الصورة ليس غريباً أن يعبر عدد من المسؤولين الاسرائيليين بأن اسرائيل تفتقر لوجود نظام صنع القرارات، مثلاً هناك (ابا ايبان) وزير خارجية اسرائيل الأسبق يعتبر أن نظام صنع القرارات في اسرائيل عبارة عن نظام (هواة) قائم على الارتجال والبعد عن التأسيس، بينما يصفه (شلومو غازيت) _ أحد رؤساء أجهزة الاستخبارات السابقين _ بأنه نظام غير محدد المعالم، حيث يفتقر إلى تحديد واضح للمسؤوليات والصلاحيات بين مختلف المسؤولين وبشكل خاص في مكتب رئيس الحكومة، ويقول (أبراهام تامير) الذي تولى منصب مدير مكتب رئيس الحكومة خلال 1984 - 1986، أن الكادر السياسي الأعلى في اسرائيل لم يسبق له أن ناقش بشكل جدي وجذري أي وجهة نظر استراتيجية فيما يتعلق بعملية السلام مع الدول العربية، أما (يوسي بيلين) والذي شغل منصب سكرتير الحكومة الاسرائيلية عام 1984 — 1989، فيصف جلسات الحكومة الرسمية بأنها تنعقد بدون ترتيبات أو استعدادات، بل وفي الغالب لا يكون لدى الوزراء معلومات حول القضايا التي سيتم مناقشتها، حيث من المفترض أن يدلي هؤلاء الوزراء بآرائهم حيال هذه القضايا.

إزاء هذا الاختلال والقصور في نظام صنع القرارات، يطرح العديد من هؤلاء السياسيين والباحثين، رؤية حول ضرورة إعادة هيكلة نظام صنع القرارات، بحيث يتضمن وجود جهاز تفكير منظم يساعد الحكومة ورئيس الحكومة على تفحص واختبار واعداد الدراسات والأبحاث حول القضايا الرئيسية التي تتعلق بالأمن القومي من وجهة نظر شمولية تتناول كافة الأبعاد المكونة لها، ويعمل هذا الجهاز أيضاً كهيئة استشارية عليا للمستوى السياسي.

غير أن السؤال الذي قد يطرح، ألا يوجد في اسرائيل جهاز تفكير منظم لصنع القرارات؟ الجواب هو أنه يوجد العديد من الأجهزة التي تقوم بممارسة هذا الدور— أي دور جهاز التفكير — ولكنها في الإطار الرسمي ليست تابعة لوحدة صنع القرارات بل تتبع أجهزة أخرى مثل شعبة التخطيط في الجيش ووحدة الأمن السياسي في وزارة الدفاع، مما جعل النظام السياسي الاسرائيلي يحاول ايجاد حل لمشكلتين في هذا الجانب:

الأولى: تنظيم عمل هذه الأجهزة المتعددة، وايجاد آلية للتنسيق بينها، وبشكل خاص أجهزة المخابرات والاستخبارات المتعددة حيث إن هذه الأجهزة هي التي تقوم بإمداد السياسيين بالمعلومات والتقديرات، وبعض هذه الأجهزة يمارس دوراً مباشراً في تحديد اتجاهات القرارات السياسية التي سيتم اتخاذها من قبل القيادة السياسية، فمثلاً جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) هو الذي يقوم بإعداد أوراق تقدير الموقف ووضعها أمام المستوى السياسي لاتخاذ القرارات بناء عليها.

المشكلة الثانية التي يعاني منها النظام السياسي فيما يتعلق بعملية صنع القرارات، تتلخص بأن معظم هذه الأجهزة تتبع من المؤسسة العسكرية، مما يجعل جهاز التفكير الذي يعمل إلى جانب الحكومة الاسرائيلية عسكري الطابع والجوهر،

وينطلق من رؤية قطاعية وليست شمولية في طرح أفكاره ورؤيته وتقويمه للوضع القومي، هذه السيطرة من قبل المؤسسة العسكرية أحدثت العديد من الأزمات والاختناقات بسبب اعتماد المستوى السياسي بشكل كامل على العسكريين في تقييمهم للوضع، وطرح البدائل والحلول دون تفحص دقيق لها من قبل الحكومة ورئيسها، والسبب هو عدم توفر جهاز تفكير مدني يمكن أن يقوم بهذه المهمة.

المؤسسات المشاركة في تقييم وتقدير المعلومات والمواقف.

فيما يلي أهم أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية، التي تعمل على جمع المعلومات وتقدير الأوضاع وتقييمها ومن ثم طرحها أمام المستوى السياسي:

أولاً: المؤسسة المركزية للاستخبارات والأمن (الموساد)

مهام هذا الجهاز: وضع تقييم الموقف السياسي والاقتصادي للدول العربية، مرفقاً بمقترحات وتوصيات حول الخطوات الواجب اتباعها من قبل المستوى السياسي.

ومما يجدر ذكره أن رؤساء الحكومات الاسرائيلية اعتادوا الالتقاء برئيس هذا الجهاز مرة كل أسبوع، ويشارك في هذا الاجتماع السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، ويتم خلال هذا اللقاء عرض تقديرات وتقييمات هذا الجهاز على رئيس الحكومة والتقدم بتوصيات حيال كافة القضايا التي تم مناقشتها، ويتبع هذا الجهاز مكتب رئيس الحكومة مباشرة.

ثانياً: جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان)

مهام هذا الجهاز: إعداد تقييم عسكري حول الاستعدادات العسكرية للدول المحيطة، وإعداد التقديرات حول الحرب والسلام، وتقييم الموقف السياسي الدولي، وينوب هذا الجهاز عن بقية الأجهزة الأمنية في تقديم تقارير (الوضع القومي) أو ما يسمى تقرير تقدير الوضع القومي وعرضه أمام الحكومة واللجنة الوزارية والكنيست ويتبع هذا الجهاز الى وزارة الدفاع.

ثالثاً: دائرة البحوث السياسية

مهام هذه الدائرة: القيام بجمع المعلومات عن البيئة الدولية، وتقييم العلاقات الدولية، وتقدير الموقف السياسي الدولي، وإعداد دراسات متخصصة سياسية واقتصادية حول النشاطات الدولية والمساهمة في تقييم الوضع الدولي بشكل عام، وترتبط هذه الدائرة بوزارة الخارجية، مع الإشارة هنا إلى أن لجنة (اجرانات) التي حققت في اختناقات حرب (1973) أوصت بضرورة تفعيل عمل ودور هذه الدائرة.

رابعاً: مصلحة الأمن العام (الشين بيت أو الشاباك)

مهامه: يختص هذا الجهاز بالأمن الداخلي وجمع المعلومات عن النشاطات المعادية للسلطات الإسرائيلية في الداخل وبشكل خاص مراقبة تحركات ونشاطات المواطنين الفلسطينيين، إضافة إلى مراقبة الأجانب والمهاجرين الجدد، وهو يتبع لوزارة الشرطة.

خامساً: مصلحة يهود الاغتراب

مهام هذا الجهاز: هو اعداد الدراسات والأبحاث حول أوضاع اليهود في كافة أنحاء العالم، ومتابعة نشاطاتهم ومشاكلهم، ويتبع هذا الجهاز إلى وزارة الهجرة.

سادساً: شعبة التخطيط في الجيش الاسرائيلي

نشأت هذه الشعبة بعد عام 1973، وكان الهدف منها هو التخطيط لبناء قدرات الجيش وتحديد العقائد القتالية، وسياسة الأمن القومي، ووضع التقديرات والأهداف الاستراتيجية والسياسية للدولة. نتيجة لاتساع عمل هذه الشعبة تقرر عام 1975 جعلها هيئة مشتركة بين الجيش ووزارة الدفاع، وبقي الأمر كذلك لغاية عام 1978 إلى حين تم تقسيمها إلى شعبتين منفصلتين:

الأولى: شعبة الأمن القومي وهي تابعة لوزارة الدفاع.

الثانية: شعبة التخطيط في هيئة الأركان.

سابعاً: شعبة الأمن السياسي في وزارة الدفاع

نشأت هذه الشعبة عام 2004، وهي مسؤولة عن التخطيط والتنسيق واعداد التوصيات حيال القضايا الأمنية والسياسية، كما تختص بتحديد نظرية الأمن القومي وتحديد مصادر التهديد، وأساليب معالجة هذه التهديدات، إضافة إلى تحديد الاجراءات السياسية وإدارة المفاوضات مع الدول العربية، والفلسطينيين والعلاقات الاستراتيجية مع الدول الأخرى.

مجلس الأمن القومي: محاولات لإيجاد جهاز تفكير مدني

بذلت العديد من المحاولات لإيجاد جهاز تفكير منظم ذو طابع مدني للعمل إلى جانب الحكومة. بعض هذه المحاولات قديمة ترافقت مع النظام السياسي الاسرائيلي منذ نشوئه وهو ناجم بالأساس من عدم تحديد الاختصاصات وبشكل خاص طبيعة العلاقة بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع وكانت اول ازمة واجهها نظام صنع القرارات في اسرائيل هي قضية (لافون)، وملخص هذه الازمة انه في عام 1953 اسند بن غوريون منصب وزير الدفاع الى (بنحاس لافون)، وهذا الاخير قام بإجراء تغييرات اساسية على استراتيجية الردع الاسرائيلي دون علم الحكومة أو رئيسها، واخفى معلومات استخباراتية وسياسية مهمة عن رئيس الحكومة، مما كاد ان يشكل أزمة سياسية داخلية لإسرائيل وبشكل خاص داخل وحدة صنع القرار الاسرائيلي. هذه القضية شكلت حافزاً كبيراً لإعادة صياغة العلاقات بين صانعي القرار الاسرائيلي.

وفيما يلي خلفية تاريخية لأهم الطروحات:

- أوصت لجنة تدعى (يادين شيرف) عام 1963 بتعيين مستشار خاص لرئيس الحكومة فيما يتعلق بشؤون الاستخبارات، وحددت اللجنة مهمة هذا المستشار هو القيام بالتنسيق بين الأجهزة الأمنية، وتحديد أطر عمل كل جهاز، غير أن الحكومة الاسرائيلية آنذاك تجاهلت هذه التوصية.

- بعد حرب 1973 شكلت لجنة تدعى (اجرانات) نسبة إلى القاضي الاسرائيلي (شمعون اجرانات) وحددت مهمتها بالتحقيق في أوجه الخلل والقصور الذي أصاب القيادتين المدنية والعسكرية خلال حرب 1973، وأوصت هذه اللجنة باستحداث منصب مستشار لشؤون الاستخبارات لدى رئيس الحكومة، وأوصت كذلك بإجراء تعديلات هيكلية على بنية الأجهزة الأمنية، وإعادة تنظيم إدارة الأبحاث والتخطيط في وزارة الخارجية، واستحداث لجنة وزارية للأمن والسياسة الخارجية.
- دعت دراسة نفذتها كلية الأمن القومي الاسرائيلي حملت عنوان (تحسين سياق اتخاذ القرارات على صعيد الأمن القومي)، الى معالجة الأخطار والنواقص في سياسة اتخاذ القرارات في اسرائيل، ومن أهم القضايا التي أشارت إليها ما يلي:

1. عدم تحديد الأهداف السياسية والأمنية في اسرائيل.
2. عدم وجود جهاز متخصص يقدم التقارير والدراسات إلى صانعي القرار في المشاكل التي تواجههم.
3. الافتقار إلى مخططات وطنية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الرؤية المستقبلية.
4. عدم وجود تناسق وتوازن بين مختلف الأجهزة الأمنية والمدنية.

في عام 1989 أوصت لجنة تدعى (لجنة كوبركسي) شكلت من أجل دراسة واقع المؤسسات الحكومية ونشاطاتها واحتياجاتها، بضرورة أن يكون للحكومة هيئة خاصة تساعد في اعداد وصياغة القرارات وتقديم رؤية واضحة، ومحددة حول المواضيع التي تنال اهتمام صانع القرار، غير أن هذه التوصيات لم تلقى قبول واهتمام لدى الحكومة.

خلال الثمانينات من القرن الماضي، تم استحداث هيئة تتكون من المدراء العامين للوزارات، ويتأس هذه الهيئة سكرتير الحكومة ووفقاً لقرار حكومي صدر عام 1987 تم تحديد مهمات هذه الهيئة، بأنها هيئة استشارية للحكومة وتعمل على فحص واختبار التوصيات في القضايا المطروحة أمام الحكومة، وتوفير وسائل التنسيق المناسبة بين كافة الوزارات والمؤسسات الرسمية، غير أن مجال عملها فيما يتعلق بمسائل الأمن القومي كان قليلاً جداً. وفي عام 1991 تم تكليف (اسحاق رايبند) وهو باحث في مركز الأبحاث العسكرية الاسرائيلية_ تشكيل طاقم استشاري للأمن القومي، على ان يكون مرتبط بمكتب رئيس الحكومة، وقدم هذا الطاقم العديد من الأعمال فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية والسياسية قبل أن يتوقف عن العمل عام 1992.

خلال السنوات 1996_ 1999 بذلت العديد من المحاولات لتشكيل هيئة تكون بمثابة جهاز تفكير منظم، إلا أن هذه المحاولات لاقى العديد من الصعوبات والأزمات الداخلية، وأبرزها الصراع بين الأحزاب السياسية وبشكل خاص الأحزاب الصغيرة التي ترفض غالباً أي محاولة من قبل الأحزاب الكبيرة لإقامة مثل هذه الهيئة الاستشارية أو تغيير اسلوب الحكم.

غير أن هذه المحاولات تجددت عام 1999 عندما شكل رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك (بنيامين نتنياهو) لجنة مكونة من مكتب رئيس الحكومة ووزارة الدفاع والخارجية وذلك من أجل العمل على تشكيل مجلس للأمن القومي الاسرائيلي ليعمل هذا المجلس على مساعدة رئيس الحكومة والحكومة في صياغة واتخاذ القرارات الاستراتيجية، كما يعمل كهيئة استشارية عليا للحكومة ولرئيس الحكومة.

وقد عهد ننتياهو إلى (ديفيد عفري) وهو أحد كبار الضباط السابقين في الجيش الاسرائيلي، للإعداد من أجل تشكيل مجلس الأمن القومي، وتحديد مجالات عمله واختصاصاته وأساليب التنسيق مع الجهات المعنية بالأمن القومي الاسرائيلي وبشكل خاص وزارتي الدفاع والخارجية.

أظهرت العديد من الأزمات السياسية والعسكرية التي واجهتها اسرائيل، أهمية أن يتوفر لدى المستوى القيادي السياسي جهاز للتفكير المنظم، على أن يكون هذا الجهاز ذو طابع مدني، وذلك في مواجهة ما توفره المؤسسة العسكرية الاسرائيلية من خلال أجهزتها المتعددة التي تقوم بدور جهاز التفكير هذا من البدائل لصانع القرار، ولا يعني ذلك عدم الثقة بقدرة المؤسسة العسكرية في القيام بهذا الواجب أو الدور، بل لإيجاد نوع من التوازن بين أدوار المؤسسات السياسية المختلفة التي تساهم في صنع القرار، إذ يلاحظ أن المؤسسة العسكرية الاسرائيلية تستحوذ على عملية صنع القرار من خلال عدة أدوات مهمة تساهم في صنع القرار، وهي تشمل تحديد بنود نظرية الأمن القومي الاسرائيلي، تعريف مصادر التهديد، ووسائل مواجهتها، ويتم ذلك من خلال مشاركتها الفاعلة في الجلسات والنفقات والحوارات الرسمية العليا، ويرغب العديد من الزعماء والقادة الاسرائيليين بتعديل وهيكله نظام صنع القرارات السياسية من خلال وجود هيئة استشارية عليا تساعد الحكومة في تنفيذ سياستها العامة، مما يعني أن الأجهزة الأمنية والعسكرية تؤدي دورها كأى مؤسسات أخرى في الدولة، بحيث يكون لهذه الهيئة كامل الصلاحيات والاختصاصات التي تؤذيها المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في مجال صنع القرارات الأمنية والسياسية.

الهدف من انشاء مجلس الأمن القومي الاسرائيلي

يمكن النظر إلى مبررات انشاء مجلس الأمن القومي الاسرائيلي على أنه جزء من الصراع بين النخب السياسية والعسكرية الاسرائيلية لزيادة دورها ومشاركتها في عملية صنع القرار السياسي، وذلك من خلال توسيع قاعدة المشاركة في صياغة واعداد القرارات وتقديم البدائل أمام صانع القرار.

كما يمكن اعتباره جزء من الصراع بين المؤسسات المشاركة والمساهمة في عملية صنع القرارات السياسية العليا، حيث يسود خلاف كبير حول النهج والأسلوب المتبع في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ويعتبر بعض السياسيين والخبراء والمختصين الاسرائيليين أن سيطرة المؤسسة العسكرية على عملية صنع القرارات الأمنية والسياسية يحمل مخاطر كبيرة على نظام صنع القرارات في اسرائيل، مما ينعكس على أداء النظام السياسي الاسرائيلي بشكل عام، ويعتبر هؤلاء المختصين والخبراء أن عدم توفر وجهة نظر بديلة أو مقابلة لما تطرحه المؤسسة العسكرية هو نقطة خلل يعاني منها النظام السياسي في اسرائيل منذ أمد طويل، وأن هناك حاجة ملحة وضرورية لوجود جهاز تفكير مدني يقدم لصانع القرار السياسي بدائل متعددة لقراراته، بحيث يعمل هذا الجهاز إلى جانب الحكومة في إعداد وصياغة القرارات، ويكون هيئة استشارة عليا للحكومة ولرئيس الحكومة.

مهام وواجبات مجلس الأمن القومي الإسرائيلي

يعتبر الهدف الأساسي وراء إنشاء مجلس الأمن القومي في إسرائيل هو إعادة هيكلة وتوحيد صنع القرارات السياسية والأمنية، وبشكل خاص ترتيب مستوى العمل والعلاقات في مكتب رئيس الحكومة بما يؤدي إلى إيجاد جهاز استشاري مدني يقوم بمهمة التفكير والدراسة وتقديم المشورة في كافة العناصر المكونة للأمن القومي، ويأتي الاهتمام بهذا الجانب في ظل تعاظم تأثير المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرارات الاستراتيجية العليا، الأمر الذي أدى إلى سيطرة هذه المؤسسة العسكرية على عملية تقديم تقارير التقدير العام لسياسة الدولة، والمخاطر التي تواجهها وبناء نظرية الأمن القومي، مما أدى لحدوث أزمات متعددة من قبل مستويات صنع القرار، لذلك كانت خطوة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (بنيامين نتيناهو) بإنشاء مجلس الأمن القومي معبراً عن مطالب شرائح واسعة من النخبة السياسية العليا في إسرائيل، التي بدأت منذ حرب عام ١٩٧٣م بالتحذير من الخلل الذي يعانيه نظام صنع القرارات الإسرائيلي و للمطالبة بوجود تنسيق بين مختلف مكونات صنع القرار، مما استدعى البحث لإيجاد جهاز تفكير مدني يساعد صانع القرار السياسي على وضع الخطط وتفحص البدائل وتقدير الموقف، وفق رؤية شمولية تأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات المؤثرة على صنع القرار.

خيارات تشكيل المجلس

تجمع كافة النخب والقوى السياسية الإسرائيلية على ضرورة إعادة تشكيل وتنظيم وحدة صنع القرار السياسي في إسرائيل، بما يؤدي إلى تحسين سياق اتخاذ القرارات وبشكل خاص في قضايا السياسة الخارجية والأمن، وتزداد هذه الدعوات لإحداث تغيير في نظام صنع القرار عقب كل أزمة يواجهها المستوى السياسي الأول في إسرائيل، ولعل هذا يعبر عن أزمة أكبر وأهم يواجهها النظام برمته ويعود ذلك إلى غياب تعريف ماهية الدولة وهوية مواطنيها، فالنظام السياسي في إسرائيل لم يحدد طبيعة وهوية إسرائيل، هل هي دولة ديمقراطية أم دولة لليهود فقط؟ وهو أيضاً السبب الرئيسي في عدم وجود دستور مكتوب محدد ومما زاد من أزمة النظام السياسي الإسرائيلي أسلوب الانتخابات القائم على أساس النظام النسبي الذي يعتبر الدولة كدائرة انتخابية واحدة.

هذه القضايا تركت أثرها على كافة أجزاء الجسد السياسي الإسرائيلي، فنظام الحكم فيها لا زال غير مستقر، حيث طرح العديد من المبادرات والاقتراحات لتغيير نظام الحكم وأسلوب الانتخابات، ومن أبرز هذه المبادرات، التعديل الذي جرى عام ١٩٩٦ على طريقة انتخابات رئيس الوزراء ليصبح بالإمكان انتخابه بشكل مباشر، غير أنه بعد انتخاب أول رئيس للوزراء (بنيامين نتيناهو) بهذه الطريقة، عاد الكنيست ليقرر إلغاء هذا النظام ويعود إلى الطريقة السابقة في اختيار رئيس الحكومة.

كذلك صدرت العديد من الدعوات عقب حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦ التي تطالب بتغيير نظام الحكم ليصبح نظاماً رئاسياً، إضافة إلى الاقتراحات التي تقدم بها العديد من السياسيين الإسرائيليين وأبرزهم رئيس الحكومة (يهودا أولمرت) المطالبة بتغيير أساس نظام الحكم في إسرائيل.

هذه المحاولات تصب في نفس الاتجاه وهو إعادة هيكلة نظام صنع القرارات في إسرائيل، وفيما يتعلق بمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، فقد طرح (يهودا بن مائير) — وهو أبرز الذين طالبوا بإعادة هيكلة وحدة صنع القرارات ثلاثة نماذج لعمل هذا المجلس، وهي:

النموذج الأول: نموذج رئيس الحكومة.

يقوم رئيس الوزراء وفقاً لهذا النموذج بتشكيل هيئة للأمن القومي، بحيث تكون مسؤولة أمامه عن أعمالها وواجباتها، وتشمل مهمات هذه الهيئة القيام بأعمال التنسيق بينها وبين الجهات الأخرى العاملة في مجال الأمن القومي، والقيام بتزويد رئيس الحكومة بكافة المعلومات المتعلقة بالأمن القومي الإسرائيلي، على أن تتبع هذه الهيئة من الناحية التنظيمية إلى مكتب رئيس الحكومة، مما يستدعي إعادة تعريف بعض الوظائف في مكتب رئيس الوزراء وعلاقتها ببعضها البعض مثل المستشار السياسي والمستشار العسكري لرئيس الحكومة.

النموذج الثاني: نموذج اللجنة الوزارية.

يقوم هذا النموذج على تشكيل سكرتارية خاصة للجنة الوزارية لشؤون الأمن والخارجية، بحيث تعمل كقيادة مهنية محترفة ضمن أهداف محددة، ويتم تعيين هذه الهيئة أو السكرتارية من قبل رئيس الحكومة باعتباره رئيس اللجنة الوزارية للأمن والخارجية، وتلحق مكاتب هذه الهيئة بمكاتب رئيس الحكومة، على أن تقدم خدماتها للحكومة وللجنة الوزارية الأمنية، ويتميز هذا النموذج بأن المسؤولية عن عمل هذه الهيئة أو السكرتارية هي مسؤولية رئاسة الحكومة.

النموذج الثالث: سكرتارية الحكومة.

يرتكز هذا النموذج على أساس تعزيز عمل سكرتارية الحكومة، بحيث تتولى السكرتارية الاشراف على أجهزة التخطيط السياسية والأمنية وكافة الأجهزة المعنية بتقديم تقارير تقديرات الوضع القومي، وتعمل هذه السكرتارية كذلك على التنسيق بين كافة الأجهزة والمؤسسات العاملة في مجال الأمن القومي، ويشبه هذا النموذج إلى حد ما النموذج البريطاني، ووفقاً لهذا النموذج يكون رئيس طاقم الحكومة هو المستشار الأول للحكومة ولرئيسها، غير أن الاشكالية الأساسية هنا أن نموذج سكرتارية الحكومة يؤدي إلى تجميع كافة القضايا الأمنية والسياسية في يد شخص واحد هو رئيس طاقم الحكومة وهو أمر غير مرغوب فيه في إسرائيل.

إزاء هذه النماذج الواردة فإن هناك معارضة كبيرة من قبل العديد من القوى السياسية والمؤسسات العاملة في مجال الأمن القومي لوجود مثل هذه الهيئة وذلك لعدة أسباب:

1- الصراع السياسي بين الأحزاب الإسرائيلية، حيث طرحت العديد من الاقتراحات خلال السنوات الماضية لإقامة مثل هذه الهيئة إلا أن خشية الأحزاب السياسية من سيطرة حزب واحد على عمل هذه الهيئة كان هو الدافع لمعارضة اقامته وتشكيله، فالنظام السياسي الإسرائيلي كما ذكرنا يفضل توزيع السلطة وليس تجميعها في يد شخص أو هيئة واحدة.

2- الأهمية التي تحظى بها قضيتي السياسة الخارجية والأمن بين كافة النخب السياسية الإسرائيلية، فالأمن يأخذ سلم الأولويات ويحظى باهتمام بالغ من قبل كافة مكونات النظام السياسي الإسرائيلي وهذا يمنح المؤسسة العسكرية دوراً بالغ الأهمية والتأثير في عملية صنع القرار، والمؤسسة العسكرية هي من أشد المعارضين لوجود مثل هذه الهيئة.

قرار تشكيل مجلس الأمن القومي الاسرائيلي

عملت الحكومة الاسرائيلية على المزج بين النموذجين الأول والثاني في قرارها تشكيل مجلس الأمن القومي، حيث أصدرت بتاريخ 1999-03-07 قرارها الذي يحمل الرقم (4889) الخاص باستحداث مجلس الأمن القومي، وقد تضمن القرار مهام وواجبات المجلس وهي كما يلي:

أولاً: استحداث مجلس للأمن القومي الاسرائيلي، على أن يعمل هذا المجلس ضمن الهيكل التنظيمي لديوان رئيس الوزراء.

ثانياً: تحدد الأهداف والمهام التي سيتولاها المجلس وفق تفصيل لاحق، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عمل المجلس لن يكون فيه مساس بصلاحيات ومكانة الوزارات والهيئات الرسمية الأخرى العاملة في ذات المجال، بل سيكون عمل مجلس الأمن القومي مقتصرًا على العمل كهيئة استشارية تنسيقية عليا في مجال السياسة الخارجية والأمن.

ثالثاً: المهمة الأساسية للمجلس أنه هيئة استشارية مهنية، وواجبها محدد في مجال الأمن القومي وذلك وفقاً للصلاحيات المخولة للحكومة استناداً لما ورد في القانون الأساسي للحكومة، وإطار عمله ان يكون المجلس مقر قيادة قومية ومنتدى للحوار من قبل صانعي القرارات في قضايا الامن القومي.

رابعاً: تضمن القرار تعيين الجنرال احتياط (دافيد عفري) لمنصب رئيس مجلس الأمن القومي، على أن يتم ابلاغ الحكومة لاحقاً بأسماء المرشحين للمناصب العليا في هذا المجلس.

خامساً: تكليف ديوان رئيس الحكومة بالتنسيق مع وزير المالية ورئيس ديوان الخدمة المدنية لوضع هيكل تنظيمي ومالي للمجلس.

ملاحظات على قرار انشاء المجلس

1. تم تشكيل المجلس بناءً على قرار صادر عن الحكومة وفقاً للصلاحيات المخولة لها، وليس بناءً على قرار من الكنيست، هذا الأمر يشكل نقطة ضعف أساسية في قرار تشكيل المجلس مما ينعكس على عمله وفعالته في وحدة صنع القرار الاسرائيلي.

2. يلاحظ وجود بعض العبارات الغامضة، مثل تلك التي وردت في الفقرة الثانية، والتي تشير إلى أن عمل المجلس ليس فيه مساس بصلاحيات وزارات وهيئات رسمية أخرى، الأمر الذي يشير إلى وجود نوع من الصراع بين مؤسسات مختلفة في إطار مجال العمل الذي سيتولاه المجلس، وهو ما يشير كذلك إلى وجود نمط محدد من العلاقات داخل وحدة صنع القرار يعطي لبعض المؤسسات أدوار محددة مثل الدور الذي يقوم به الجيش الاسرائيلي وكذلك الأجهزة الأمنية المختلفة.

3. الملاحظة المهمة على قرار الحكومة، هو تعيين ضابط سابق في الجيش الاسرائيلي في منصب رئيس مجلس الأمن القومي، إذ أن الهدف الأساسي من وجود هذه الهيئة هو توفير جهاز تفكير مدني داخل وحدة صنع القرار، بغية تقليص تأثير المؤسسة العسكرية على المستوى السياسي إضافة إلى الأهداف الأخرى من انشاء هذا المجلس وبالتالي كان من

المقترض أن يسند هذا المنصب لشخصية مدنية وليس عسكرية وإن كانت هذه الشخصية خارج الخدمة العسكرية

لحظة توليها هذا المنصب، إذ أن عمل هذا المجلس هو لتوفير بدائل أمام صانع القرار فيما يتعلق بالأمن القومي الإسرائيلي من خلال رؤية شمولية وليست عسكرية.

مهام وواجبات المجلس

حدد قرار لأحق صدر بتاريخ 01-04-1999 مهام وواجبات مجلس الأمن القومي الإسرائيلي على النحو التالي:

أولاً: أهداف المجلس

يقوم المجلس بدور هيئة استشارية للحكومة ولرئيس الحكومة في مسائل الأمن القومي.

ثانياً: الصلاحيات

يستمد المجلس صلاحياته من الحكومة ويعمل وفقاً لتوجيهات رئيس الحكومة، ويكون رئيس المجلس هو مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأمن القومي.

ثالثاً: وظائف المجلس

1. الوظيفة الأساسية للمجلس أنه يعمل كهيئة استشارية عليا للحكومة ولرئيس الحكومة في قضايا الأمن القومي.
2. التنسيق بين كافة الأجهزة الرئيسية العاملة في مجال الأمن القومي.
3. اعداد ودراسة وجمع كافة المعلومات المتعلقة بشؤون الأمن والسياسة الخارجية والقضايا الاستراتيجية من وجهة نظر شمولية.
4. ايجاد إطار محدد يتم الاتفاق عليه بين المجلس والوزارات والدوائر الرسمية الأخرى المعنية بقضايا الأمن القومي، واجراء حوارات ونقاشات مع هذه الأجهزة للاطلاع على ملاحظاتهم وأعمالهم بهدف التنسيق بينها.
5. تعزيز فعالية سياق اتخاذ القرارات في الحكومة واللجنة الوزارية للأمن والسياسة الخارجية، وذلك من خلال اعداد التقارير والدراسات المتعلقة بالأمن القومي الإسرائيلي واعداد أوراق الموقف، كما يقوم المجلس باطلاع لجنة الأمن والخارجية في الكنيست على قضايا الأمن القومي وفقاً لتوجيهات رئيس الحكومة.
6. وضع خطط بعيدة المدى لعمل المجلس والاستعانة بدوائر التخطيط والتنظيم في الوزارات المختلفة.
7. اعداد التوصيات للحكومة واللجنة الوزارية لشؤون الأمن والخارجية حول السياسات المتعلقة بالأمن القومي.
8. متابعة حثيثة لجميع النشاطات وتنفيذ القرارات في قضايا الأمن القومي.
9. القيام بالتنسيق والتعاون مع الهيئات التي تقوم بعمل مشابه لعمل المجلس في دول معينة، والقيام بالتنسيق مع وزارة الخارجية وممثليها في كافة أنحاء العالم.

وأضاف قرار الحكومة المشار إليه بأن يشارك ديوان رئيس الحكومة في عمل المجلس واجتماعاته من خلال السكرتير العسكري للحكومة والمستشار السياسي لرئيس الحكومة ويلاحظ على قرار الحكومة حول مهام وواجبات مجلس الأمن القومي أنه جاء خالياً من نقاط جوهرية وهي:

1. عدم وجود تحديد دقيق وواضح لقضايا الأمن القومي وعدم وجود تعريف واضح ودقيق لمفهوم الأمن القومي التي سيباشر المجلس القيام بها.
2. عدم وجود خطوط واضحة ومحددة في علاقة المجلس مع باقي أطراف وحدة صنع القرار وهي الحكومة، رئيس الحكومة، اللجنة الوزارية لشؤون الأمن والخارجية والمؤسسة العسكرية.
3. عدم تحديد آلية عمل المجلس ومهامه بشكل واضح وتحديد علاقاته مع المؤسسات والأجهزة التي تقوم بإمداد وحدة صنع القرار بالمعلومات.

هذه الملاحظات إضافة إلى ما سبق من ملاحظات أدت إلى تعطيل عمل المجلس كما سنرى لاحقاً.

ويشار هنا إلى أن الغاية من انشاء هذا المجلس هي المساهمة في تحسين سياق اتخاذ القرارات في الحكومة، وإيجاد جهاز تفكير مدني يقف إلى جانب الحكومة، بحيث يكون بمثابة هيئة استشارية عليا، و يعمل على اعداد وتقديم التوصيات والتقارير والدراسات المتعلقة بالأمن القومي من منظور شمولي، مما يمكنه من تقديم تقارير تقدير الوضع بحيث لا يكون هذا الجانب حكرًا على المؤسسة العسكرية.

الهيكل التنظيمي لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي

- يتأسس المجلس برئيس مجلس الأمن القومي، وهو بنفس الوقت مستشار رئيس الوزراء لشؤون الأمن القومي.
- يساعده في مهامه نائب رئيس مجلس الأمن القومي الذي يتولى الاشراف على الشعب الرئيسية التالية، (شعبة السياسة الخارجية - شعبة السياسات الأمنية - وحدة مكافحة الارهاب- الشعبة الاجتماعية والبنى التحتية).
- كما يتضمن الهيكل التنظيمي للمجلس (الشعبة الادارية والمالية، والمستشار الاقتصادي والمستشار القانوني).
- يتكون المجلس من ثلاث ادارات (شعب) رئيسية هي شعبة السياسة الخارجية، شعبة السياسات الأمنية ووحدة مكافحة الارهاب، إضافة إلى شعبة أخرى هي الشعبة الاجتماعية والبنى التحتية، تؤدي الوظائف والمهام التالية:

أولاً: وحدة مكافحة الارهاب:

انشأت هذه الوحدة في آذار عام ١٩٩٦ أي قبل انشاء مجلس الأمن القومي الاسرائيلي وكان الهدف الأساسي منها هو مواجهة عمليات المقاومة الفلسطينية وبشكل خاص حركتي حماس والجهاد الاسلامي، الا أن نطاق عملها توسع فيما بعد بشكل كبير، عندما تم ضمها إلى مجلس الأمن القومي، وتتولى هذه الوحدة مهام عديدة فيما يتعلق بمكافحة الارهاب ومنها:

1. جميع القضايا المتعلقة بالإرهاب وعلى كافة المستويات.
2. تحديد مصادر الارهاب ووضع خطط عمل لمواجهته.
3. زيادة التنسيق بين الأجهزة الأمنية والاستخبارية حول قضايا الارهاب.
4. تقوية الجهود في مجال التعاون الدولي بشأن الحرب على الارهاب وتبادل المعلومات حوله.
5. بلورة التوصيات وتقديمها للحكومة حسب الأولويات وذلك بهدف تخصيص الموارد لمكافحة الارهاب.

6. تحديد الثغرات على المستوى القومي فيما يتعلق بالأمن القومي والحرب على الارهاب.

في أيلول عام 2005 وافق مجلس الوزراء المصغر على اعتبار وحدة مكافحة الارهاب جهازاً منظماً في مجال الحرب على الارهاب، مما يعني أن هذه الوحدة تملك صلاحيات واسعة في مجال الأمن الاسرائيلي سواء داخلياً أو خارجياً وهو ناجم عن اتساع المجال الذي تعمل فيه، ومنه تحسين مستوى العمل في أجهزة المخابرات والاستخبارات، والاهتمام بالتهديدات التي يواجهها الاسرائيليون في الخارج، وتحسين مستوى الأمن والحماية في كافة المعابر الحدودية البرية، البحرية والجوية.

وفي سياق هذا العمل فإن مجلس الأمن القومي الاسرائيلي يوفر معلومات عن كافة الدول، ومصادر التهديد من هذه الدول — هذا في حال وجود مصادر تهديد — ودرجة خطورة هذا التهديد، وما هو شكل هذا التهديد، فقد يكون التهديد في بعض الأحيان موجه لمواطنين اسرائيليين مثل تلك الموجهة ضد الاسرائيليين في سيناء، ويرفق بهذه التحذيرات توصيات مجلس الأمن القومي فبعضها قد يكون توجيه دعوة للإسرائيليين لعدم زيارة الدول التي تشكل تهديداً على حياتهم، أو قد يتخذ أشكال أخرى ويتطلب تعاوناً مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى لمواجهته مثل ما تطلق عليه اسرائيل مواجهة (الارهاب الفلسطيني) أو مواجهة التهديد النووي الايراني.

ثانياً: شعبة السياسات الأمنية:

تتولى هذه الشعبة القيام بعدة مهمات منها:

1. اعداد الدراسات الاستراتيجية للقضايا الأمنية التي على جدول أعمال المجلس.
2. اعداد تقدير موقف سنوي لوضع الأمن القومي.
3. اعداد التقارير والدراسات في الشأن الاسرائيلي - الفلسطيني.
4. ادارة الحوار الاستراتيجي مع دول مختارة من أهمها الولايات المتحدة.
5. اعداد دراسات ومراقبة السلاح النووي الايراني ومتابعة الشأن العراقي.
6. انشاء مركز ادارة قومية للطوارئ.
7. تنسيق الاتصالات ما بين المجلس والجيش والأجهزة الأمنية.

ثالثاً: شعبة السياسة الخارجية:

تتولى هذه الشعبة القيام بعدة مهمات منها:

1. متابعة العملية السياسية مع الفلسطينيين وسوريا ولبنان.
2. بلورة سياسات شاملة تجاه دول محورية مثل روسيا، وسط آسيا، الهند، إيران، تركيا، مصر ودول أخرى.
3. التعاون مع وزارة الخارجية والمسؤولين الأكاديميين ومراكز الأبحاث في القضايا ذات العلاقة.
4. عقد لقاءات وحوارات مع شخصيات أجنبية مثل السفراء والكتاب وزعماء اليهود في العالم.

رابعاً: الشعبة الاجتماعية والبنية التحتية:

تتولى هذه الشعبة القيام بعدة مهمات منها:

1. متابعة ومراقبة شؤون الوسط العربي داخل اسرائيل.

2. اعداد الدراسات في قضايا الخدمة الوطنية.

3. اعداد دراسات ونماذج مستقبلية للخدمة العسكرية والمدنية.

4. الاهتمام بيهود الشتات وأوضاعهم وعقد المؤتمرات والندوات التي تبحث في هذا الشأن.

هدف القرار الذي أصدره رئيس الحكومة الاسرائيلية الأسبق (بنيامين نتنياهو) والخاص بإنشاء مجلس الأمن القومي الاسرائيلي عام 1999 إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها بما يلي:

أولاً: اعتبار مجلس الأمن القومي الاسرائيلي هيئة استشارية عليا يعمل إلى جانب الحكومة الاسرائيلية ورئيسها، ويقدم المجلس لهم الاستشارة والنصح فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي.

ثانياً: توفير آلية جديدة للتنسيق بين مختلف الأجهزة المعنية بقضايا الأمن القومي وبما يؤدي إلى تقليل تأثير النظام البيروقراطي على عملية صنع قرارات الأمن القومي.

ثالثاً: تمكين الحكومة الاسرائيلية ورئيسها من السيطرة والاشراف على المؤسسة العسكرية بشكل أفضل.

رابعاً: تقليل تأثير المؤسسة العسكرية على عملية صنع القرار من خلال وجود جهاز مدني يقدم التوصيات والبدائل لصانع القرار فيما يتعلق بالأمن القومي.

غير أن الملاحظ على قرار الحكومة عدم توضيحه بشكل محدد لواجبات المجلس وعلاقته بالأطراف الأخرى الموجودة في مكتب رئيس الحكومة والتي تشمل رئيس مكتب الحكومة المستشار العسكري لرئيس الحكومة وكذلك المستشار السياسي، هذا إضافة إلى عدم توضيح علاقة المجلس بالمؤسسة العسكرية.

مجلس الأمن القومي الإسرائيلي وعلاقته بالأطراف الأخرى المعنية بصنع القرار

يقوم عدد من الأجهزة والمؤسسات والهيئات بتأدية أعمال مشابهة لما يقوم به مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، أو تلك التي من المفترض أن يقوم بها، مثل فحص واختبار القضايا والمشاكل المطروحة أمام صانعي القرار السياسي، وتقديم تقارير عن الوضع القومي وطرح البدائل لاتخاذ القرارات، وتدور معظم هذه التفاعلات التي تشهد في احيان كثيرة منافسة حادة بين هذه الأجهزة والمؤسسات في ديوان رئيس الحكومة، ان يعمل من خلال هذا الديوان عدد من المستشارين الذين يقفون إلى جانب رئيس الحكومة واللجنة الوزارية للأمن والخارجية، ويقدمون لهم التقارير والتقييمات، بل وتتعدى مهمات هؤلاء المستشارين من تقديم الرأي والمشورة، إلى تحديد القضايا التي يجب مناقشتها والأخرى التي تقبل التأجيل، ويساهمون بفعالية كبيرة في الإعداد والتحضير للنقاشات والحوارات التي يجريها المستوى السياسي الأول في اسرائيل.

فيما يلي سنسلط الضوء على شبكة العلاقات بين هذه الطواقم الاستشارية والهيئات الرسمية العاملة في ديوان رئيس الحكومة، وبين مجلس الأمن القومي، مع عرض تنفيذي لبنية اتخاذ القرار.

أولاً: مستويات صنع القرار في إسرائيل

من خلال ما طرحناه سابقاً حول بنية النظام السياسي الإسرائيلي، ومؤسسات صنع القرار فيه، يمكن تحديد أربع مستويات متدرجة لصنع القرار السياسي في إسرائيل، وهي على النحو التالي:

1- رئيس الحكومة

وهو صاحب النفوذ الأقوى والأكبر في عملية اتخاذ القرارات، نظراً لما يتمتع به من صلاحيات وسلطات واسعة، ويزداد نفوذ رئيس الحكومة في عملية اتخاذ القرار إذا كان يجمع بين مناصبي رئيس الحكومة ووزير الدفاع، وذلك على اعتبار أن المؤسسة العسكرية تلعب دوراً في اتجاهين:

الأول: أنها هي الجهة الرئيسية في إمداد القيادة السياسية بالمعلومات، وهي التي تتولى تقييم الوضع القومي الذي على أساسه يتم اتخاذ القرارات، لذا فعندما يجمع رئيس الحكومة بين المنصبين يكون انسياب المعلومات بصورة أسرع، وتكون العلاقة بين القيادة السياسية وبين المؤسسة العسكرية علاقة مباشرة.

الثاني: أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لها دور أساسي و محدد في سياق اتخاذ القرارات ولا يمكن تجاهله، وفي هذه الحالة (عند الجمع بين مناصبي رئيس الحكومة ووزير الدفاع) يكون المجال أمام هذه المؤسسة مفتوحاً لعرض وجهات نظرها مباشرة على رئيس الحكومة واللجنة الوزارية للأمن والخارجية، دون الحاجة للتسلسل الهرمي في نقل المعلومات وعرض وجهات النظر بين الجانبين، والتي تتم بالتسلسل من خلال رئيس الأركان إلى وزير الدفاع ومن ثم إلى رئيس الحكومة والحكومة بكامل هيئتها، فالجمع بين المنصبين يمنح رئيس الحكومة نفوذاً أوسع في عملية اتخاذ القرارات.

2- اللجنة الوزارية للأمن والخارجية

كما تبين سابقاً فإن هذه اللجنة مسؤولة عن القضايا الأمنية والسياسية الخارجية، كما أن وظيفتها تشمل التعامل مع نظرية الأمن والسياسة الأمنية، واتخاذ القرارات العملية الرئيسية للجيش وإدارة السياسة الخارجية للدولة، والشخصية الرئيسية في هذه اللجنة باستثناء رئيس الحكومة هو وزير الدفاع، لكن ثمة أهمية كبيرة أحياناً لوزير المالية، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية ووزير الأمن الداخلي، أما بقية أعضاء هذه اللجنة فهم ينتخبون عادة وفقاً لاعتبارات رئيس الحكومة، أو لاعتبارات الائتلاف الحكومي.

غير أن هذه اللجنة وفي أحيان كثيرة لا تمتلك القدرة على معالجة المواضيع المطروحة، لأن القضايا التي تطرح فيها تتناول قضايا أمنية أو قضايا السياسة الخارجية، ونظراً لارتباط السياسة الخارجية بالأمن ارتباطاً وثيقاً فإن قلة من أعضاء هذه اللجنة لديهم خبرات عسكرية، إذ أن معظم أعضائها انضموا إليها لأسباب ائتلافية حزبية مما يترك المجال واسعاً أمام المؤسسة العسكرية وأجهزتها المختلفة، لإمداد هذه اللجنة بالمعلومات والتقييمات والتقديرات التي تراها مناسبة من وجهة نظر العسكرية، ونادراً ما توجد جهة أخرى تمد أعضاء اللجنة الوزارية بالتقارير والدراسات ومواضيع يجب مناقشتها غير الجيش، وفي الغالب تترك هذه اللجنة حسم اتخاذ القرارات والتنفيذ لمجموعة ضيقة يمكن وصفها (بالمطبخ الصغير) حسب تعبير الاسرائيليين.

هذه المهام التي تقوم بها المؤسسة العسكرية وأجهزتها كان من المفترض أن يقوم بها مجلس الأمن القومي، الذي جاء في قرار إنشائه على أنه هيئة استشارية عليا في قضايا الامن القومي لرئيس الحكومة وللحكومة أيضاً.

3- مكتب رئيس الحكومة

يعتبر هذا المستوى النقطة الرئيسية والمهمة في وحدة صناعة القرار الاسرائيلي، لأنها القناة الأساسية التي تتجمع فيها كافة المعلومات والتقارير والدراسات، وفيها يعمل كافة ممثلي الأجهزة والمؤسسات الرسمية المعنية بصناعة القرارات السياسية العليا، ويقوم مكتب رئيس الحكومة بعدة وظائف مهمة، إلا أن أبرزها فيما يتعلق بصناعة القرارات هو القيام بتقييم ودراسة كافة المعلومات الواردة اليه، واستخلاص النتائج منها، وتقديمها للمستويين الأول والثاني.

وينسق مكتب رئيس الحكومة أو كما يطلق عليه أحياناً "ديوان رئيس الحكومة"، عمل الحكومة من خلال سكرتارية كبيرة يقف على رأسها سكرتير الحكومة الذي يشارك في حضور الجلسات الرسمية إلى جانب رئيس الحكومة، والسكرتارية مسؤولة أيضاً عن الأعمال اليومية للحكومة وبخاصة جلسات الحكومة واللجان الوزارية، والعلاقة بين الحكومة والكنيست.

أما مكتب رئيس الحكومة الخاص فيديره رئيس ديوان رئيس الحكومة، وفيه يعمل كبار مستشاري رئيس الحكومة في مختلف المجالات والشؤون، ومنهم السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، والمستشار السياسي، والمستشار الاقتصادي والاجتماعي والمستشار القضائي، وغيرهم من المستشارين.

كما يتبع إلى مكتب رئيس الحكومة لجنة التنسيق العليا لأجهزة الأمن، ويطلق عليها أحياناً اسم لجنة رؤساء الخدمات السرية، وتتكون هذه اللجنة من رؤساء الأجهزة الامنية: الموساد، الشاباك، وشعبة الاستخبارات العسكرية (الأمان)، كما يعتبر السكرتير العسكري لرئيس الحكومة عضواً كاملاً في هذه اللجنة.

4- مجلس الأمن القومي الاسرائيلي

يعتبر هذا المجلس من الناحية الفعلية عنصراً مساعداً فقط وليس محاذياً لمركز اتخاذ القرارات، وذلك مقارنة مع مجلس الأمن القومي الأمريكي مثلاً الذي يعتبر جزءاً مهماً وأساسياً من مبنى اتخاذ القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، ومقارنة كذلك مع مجالس الأمن القومي في دول أخرى.

ولتسليط الضوء على شبكة العلاقات بين مجلس الأمن القومي الاسرائيلي والأطراف الأخرى المتفاعلة معه في وحدة صنع القرار الاسرائيلي يقتضي الأمر تحديد كافة تلك الأطراف العاملة في مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي.

ثانياً: تكوين مكتب رئيس الحكومة

يعمل في مكتب رئيس الحكومة العديد من الأشخاص والخبراء والممثلين عن الأجهزة والمؤسسات الرسمية في اسرائيل، ويتضمن هذا المكتب سكرتارية كبيرة جداً وديوان رئيس الحكومة، وأجهزة أخرى لها أهمية كبيرة في عملية صنع القرارات الاستراتيجية العليا تكون مرتبطة بشكل مباشر مع مكتب رئيس الحكومة، مثل الأجهزة الأمنية، ولجنة الطاقة الذرية. ويضم هذا المكتب الشخصيات والهيئات التالية:

1- مدير مكتب رئيس الحكومة

ويطلق عليه في اسرائيل رئيس ديوان رئيس الحكومة، ويكون في الغالب من الشخصيات المقربة جداً لرئيس الحكومة، حيث يحضر كل رئيس وزراء جديد طاقم العمل الخاص به ليعمل في مكتبه، باستثناء شخصية واحدة وهو السكرتير

العسكري لرئيس الحكومة الذي يتم تعيينه من قبل رئيس الأركان وليس من قبل رئيس الحكومة ولكنه يخضع لتوجيهات رئيس الحكومة.

يؤدي رئيس مكتب الحكومة وظائف وأدوار مهمة، تصل إلى المشاركة أحياناً في صياغة القرارات السياسية، وتمنحه طبيعة عمله سلطات وصلاحيات يمكن من خلالها التأثير على التوجهات السياسية للدولة، مثل الدور الذي كان يقوم (دوف فايسفلاس) رئيس مكتب (ارئيل شارون)، حيث كان لهذه الشخصية دور وتأثير كبير في صياغة قرارات استراتيجية عليا في اسرائيل ومنها، الرد الاسرائيلي على مقترحات الرئيس الأمريكي (جورج بوش) حول ما يعرف بـ (حل الدولتين)، وخطة خارطة الطريق، وخطة الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة.

وتشمل مسؤوليته أيضاً إدارة المكتب الخاص لرئيس الحكومة، وإدارة كافة الطواقم العاملة في مكتب رئيس الحكومة مثل: سكرتارية الحكومة، وديوان الحكومة، وهيئة التنسيق العليا مع الأجهزة الأمنية، أما فيما يتعلق بمجلس الأمن القومي الاسرائيلي، فكما لاحظنا فإن قرار انشاء هذا المجلس قد ترك لمدير مكتب رئيس الحكومة مجالاً واسعاً في تحديد عمله وعلاقاته مع الأطراف الأخرى، فالمجلس يعمل من خلال مكتب رئيس الحكومة وفي الغالب يخضع لإشرافه وتوجيهاته.

2- سكرتارية الحكومة

يعمل في مكتب رئيس الحكومة سكرتارية ضخمة، تضم عدد كبير من السكرتاريا والمستشارين في كافة المجالات التي تعمل بها الحكومة وهذه السكرتارية مسؤولة عن جلسات الحكومة، واللجان الوزارية وعن العلاقة بين الحكومة والكنيست، ومتابعة قرارات الحكومة والمتحدث الرسمي باسم الحكومة. والمستشارين البارزين فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن هما:

3- المستشار السياسي لرئيس الحكومة

يعتبر حلقة وصل بين مكتب رئيس الحكومة ووزارة الخارجية، وهو في الغالب لا يؤدي دوراً مهماً ومؤثراً في عملية صنع القرار.

4- السكرتير العسكري لرئيس الحكومة

وينظر إلى السكرتير العسكري على أنه من أهم الشخصيات العاملة في مكتب رئيس الحكومة، فهو ممثل رئيس الأركان العامة لدى الحكومة، وهو قناة اتصال مهمة بين الحكومة ورئيسها، وبين الجيش والأجهزة الأمنية، ومنذ نشوء "اسرائيل" ترسخت تقاليد ثابتة بأن يقف إلى جانب رئيس الحكومة وفي مكتبه الخاص ضابط من الجيش الإسرائيلي، يعمل كحلقة وصل بين المستوى السياسي والمستوى العسكري— مع الأخذ بعين الاعتبار أنها ليست القناة الوحيدة بين المستويين السياسي والعسكري إلا أنها القناة الأهم— ويضم مكتب السكرتير العسكري عدد من المساعدين العسكريين في شؤون الجيش والاستخبارات.

تتركز لدى السكرتير العسكري صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالقرارات السياسية والأمنية، فهو يشارك بفعالية كبيرة في اعداد وتحضير المناقشات والحوارات الحكومية وبشكل خاص تلك التي تتناول السياسة الخارجية والأمن، كما ويشارك في معظم اللقاءات الرسمية التي يعقدها رئيس الحكومة وبشكل خاص اللقاءات مع الأجهزة الأمنية المختلفة، ويحدد السكرتير

العسكري جدول الأعمال اليومي لهذه المناقشات، كما ويعتبر عضواً كاملاً في لجنة رؤساء الخدمات السرية المكونة من رؤساء الموساد، الشاباك، شعبة الاستخبارات وأجهزة استخبارية أخرى، ويعتبر ممثلاً عن رئيس الحكومة في تلك الاجتماعات.

وهو ما يشير إلى أن السكرتير العسكري شخصية مقربة جداً من رئيس الحكومة ومن الحكومة بكامل هيئتها، وبشكل خاص اللجنة الوزارية للأمن والخارجية، فهو الجهة التي من خلالها يتم التنسيق بين المستوى السياسي ومتخذي القرارات في إسرائيل، وبين المؤسسة الأهم داخل النظام السياسي الإسرائيلي الجيش والأجهزة الأمنية، كما تتجمع لديه المعلومات الواردة من الجيش والأجهزة الأمنية ويقوم بتنسيقها وتقديمها، واختيار المواضيع والقضايا ذات الاهتمام وتقديمها للنقاشات الرسمية في الحكومة واللجنة الوزارية للأمن والخارجية.

ثالثاً: ديوان رئيس الحكومة

يضم ديوان رئيس الحكومة ثلاث هيئات للتخطيط السياسي، وهيئتان تختصان في الإجراءات الإدارية، وهذه الهيئات هي:

1- مجلس الاقتصاد القومي

يعمل هذا المجلس بصفته هيئة استشارية عليا للحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يقوم بدور المراقب نيابة عن الحكومة والكنيست في هذه المجالات، كما يعمل على التنسيق بين مختلف الوزارات المعنية في هذه المجالات، والهدف من وجود هذا المجلس هو القيام بعمليات التخطيط ومساعدة صانع القرارات في المجال الاقتصادي.

2- هيئة التخطيط الاجتماعي

تعمل هذه الهيئة في مجال التخطيط ومساعدة صانع القرار فيما يتعلق بالمجالات الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، ومن أبرز مهامها رصد ومتابعة التطورات في المجتمع الإسرائيلي وتشخيص مواطن الضعف في التماسك الاجتماعي وصياغة خطط عملية لحل هذه المشاكل.

3- هيئة التنسيق والمتابعة والمراقبة

تعمل هذه الهيئة على متابعة وتنفيذ البرامج السياسية والقرارات الصادرة عن الحكومة، وتشكيل أدوات مراقبة لتنفيذ هذه القرارات الصادرة عن الحكومة.

إضافة لذلك يعمل في ديوان رئيس الحكومة هيئتان أخريان هما: الهيئة الاقتصادية، وهي همزة وصل ما بين ديوان الحكومة ووزارة المالية، والدائرة القضائية المختصة بالنواحي القضائية والتشريعية وملاءمة اجراءات الحكومة للقوانين.

4- اللجنة التنسيقية العليا للأجهزة الأمنية

تعتبر عملية التنسيق بين اعمال الأجهزة الأمنية المختلفة معضلة أساسية يواجهها صناع القرار في اسرئيل، وتظهر الأزمات العديدة التي واجهتها اسرئيل منذ حرب عام 1973 وحتى حرب لبنان عام 2006، أن هناك خلل وقصور في التنسيق ما بين عمل الأجهزة الأمنية فيما بينها من جانب، وتنسيق عمل كافة هذه الأجهزة مع صانعي القرار السياسي من جانب آخر، فعملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن يعتمد بدرجة أساسية على المعلومات والتقديرات والاذنارات التي تقدمها هذه الأجهزة، من هنا ينظر إلى مجلس الأمن القومي الإسرائيلي على أنه أحد الحلول الممكنة لتقليص الدور

الكبير الذي تمارسه الأجهزة الأمنية على صانعي القرار حيث من المفترض أن تقوم هذه الأجهزة بالتنسيق مع مجلس الأمن القومي لتقييم هذه المعلومات واستخلاص النتائج منها، ومن ثم يقوم هذا المجلس بطرحها أمام صانع القرار وفق رؤية شمولية.

غير أن واقع الحال يشير إلى أن العلاقة بين رئيس الحكومة والأجهزة الأمنية هي علاقة مباشرة وتجري غالباً بدون مشاركة مجلس الأمن القومي الإسرائيلي فيها، ويشارك في هذه الاجتماعات السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، إضافة إلى الاجتماعات التي تعقدها هذه الأجهزة مع رئيس الحكومة هناك اجتماعات أخرى يتزأسها مدير مكتب رئيس الحكومة أو السكرتير العسكري لرئيس الحكومة.

5- لجنة الطاقة الذرية

تشكلت هذه اللجنة عام 1952 وهي الجهة المسؤولة عن المؤسسة النووية الاسرائيلية وذلك بهدف تنسيق جميع الأعمال المتعلقة بالطاقة الذرية والاشراف عليها، ويعتبر عمل هذه اللجنة في الأساس استشاري وللإشراف فني على المؤسسة النووية ولا تملك سلطة اصدار قرارات تتعلق بالطاقة النووية، في عام 1966 الحقت هذه اللجنة بمكتب رئيس الحكومة وذلك من أجل ترسيخ مركزية اتخاذ القرار في هذا المجال بيدي رئيس الحكومة، ومن أجل أن تكون العلاقة مباشرة بين الحكومة وبينها، ويتزأس هذه اللجنة رئيس الحكومة فالسياسة النووية وسلطة إصدار القرارات في هذا المجال هو من اختصاص القيادة السياسية فقط.

يتضح مما سبق أن علاقة مجلس الأمن القومي الإسرائيلي مع هذه الأجهزة والهيئات العاملة في مكتب رئيس الحكومة تكاد تكون محصورة جداً وذلك لعدة أسباب منها:

1. يقع مبنى مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في منطقة (رامات هشارون) وهي تبعد مسافة ساعة تقريباً عن مكاتب الحكومة هذا الأمر جعل الاتصال والعلاقة بين المجلس والأجهزة الأخرى متباعدة وبدون احتكاك يومي.
2. قرار انشاء مجلس الأمن القومي الإسرائيلي لم يحدد علاقة المجلس بشكل واضح ومحدد مع الهيئات والمؤسسات الأخرى العاملة في مكتب رئيس الحكومة، مما جعل هذه العلاقة غير واضحة المعالم.
3. يقوم العديد من المستشارين والممثلين في مكتب رئيس الحكومة بأعمال كان من المفترض أن يقوم بها مجلس الأمن القومي، مثل السكرتير العسكري لرئيس الحكومة.

فوضى في الصلاحيات وضعف في التنسيق

1. يقوم العديد من الشخصيات والممثلين والهيئات العاملة في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية بأعمال ووظائف تدخل في صلب صناعة القرارات السياسية العليا، وبعضهم يقوم بعمله هذا دون تحديد رسمي واضح لحدود صلاحياته ومسؤولياته مثل السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، الذي يعتبر شخصية مهمة في سياق اتخاذ القرارات السياسية العليا في المجالين الأمني والخارجي، وهذا يعتبر انتقاصاً كبيراً لعمل مجلس الأمن القومي الإسرائيلي،

2. يلعب رئيس مكتب رئيس الحكومة دورًا مهمًا في سياق اتخاذ القرارات، وبشكل خاص تحديد الأشخاص والأطراف المشاركة في النقاشات الرسمية، إذًا فمجلس الأمن القومي الاسرائيلي يتبع بشكل فعلي إلى مدير مكتب رئيس الحكومة وليس له علاقة مباشرة مع رئيس الحكومة (إلا افتراضياً وورقياً).
3. يؤثر أسلوب العمل القائم في ديوان الحكومة، والهيئات الأخرى التابعة له مثل اللجنة التنسيقية العليا للأجهزة الأمنية ولجنة الطاقة الذرية، على قدرة مجلس الأمن القومي في الاضطلاع بدوره كهيئة استشارية عليا فيما يتعلق باتخاذ القرارات السياسية والأمنية، ويؤدي إلى تقليص القدرة على التنسيق بين هذه الهيئات والأجهزة، وبالتالي يقلل من امكانية وجود جهاز تفكير مدني منظم يساعد صانع القرار السياسي على سلوك سياسة أمنية وخارجية وفق رؤية شمولية.

مجلس الأمن القومي الاسرائيلي وصنع القرار

يتضح من كافة التقارير الرسمية والآراء والتحليلات المتداولة بين أوساط النخب السياسية والأكاديمية الاسرائيلية، بأنه لم تتح الفرصة لمجلس الأمن القومي الاسرائيلي لكي يقوم بالأعمال والمهام الموكلة إليه، حيث تم استبعاده عن الأعمال التي تدخل ضمن اختصاصه ومسؤوليته، فالمجلس لا يشارك في الحوارات والنقاشات غير الرسمية التي تجريها الحكومة، بل ويقصى أيضاً عن المشاركة في الحوارات واللقاءات الرسمية داخل الحكومة التي يتم فيها تداول قضايا ذات صلة بالأمن القومي، مما يظهر أن هناك عدم وضوح في العلاقات بين العناصر التي تعمل إلى جانب الحكومة، وبشكل خاص تلك العناصر التي تعمل في مكتب رئيس الحكومة، فبعض هذه العناصر تملك في يدها قدرة كبيرة ومؤثرة في تنظيم واعداد وإدارة الحوارات الرسمية داخل الحكومة واللجنة الوزارية لشؤون الأمن والخارجية، وبالتالي تملك القدرة في التأثير على صانعي القرار السياسي الاسرائيلي فيما يتعلق بالقرارات السياسية والأمنية، وهي في الغالب تمثل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بكافة مكوناتها مما يؤدي وحسب وصف الاسرائيليين_ لاحتكار هذه المؤسسة تقدير البيئة الاستراتيجية التي يعمل فيها صانع القرار السياسي، بل وتحتكر هذه المؤسسة طرح البدائل أمام صانع القرار مما جعل هذه المؤسسة تؤثر بشكل كبير على كافة القرارات الاسرائيلية الأمنية والخارجية.

الدور الفعلي لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي

يصف أحد رؤساء مجلس الأمن القومي الاسرائيلي السابقين (غيورا ايلاند) الوضع في وحدة صنع القرار السياسي الاسرائيلي، وبشكل خاص لدى مكتب رئيس الحكومة بأنه (فوضوي)، ويضيف بأنه ليس لدى اسرائيل مقر قيادة للقضايا القومية، فإلى جانب رئيس الحكومة تعمل جهتان يعيق كل منهما الآخر، فمن جهة يعمل إلى جانب رئيس الحكومة عدد من المستشارين والمساعدين وهم لا يعتبرون مقر قيادة حقيقي، حيث أنه لا وقت لديهم لبحث وتحليل القضايا القومية والأمنية، كما أنهم لا يملكون القدرة المهنية والحرفية لتحليل القضايا والمشكلات الاستراتيجية، ومن جانب آخر يوجد مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، وهو الجهة التي لديها القدرة على القيام بذلك إلا أنه في الواقع ليس مسؤولاً عن تلك القضايا من الناحية الفعلية حيث تقوم أطراف أخرى بهذا العمل.

هذا الرأي يؤيده العديد من رؤساء الحكومات السابقين، والرؤساء السابقين لمجلس الأمن القومي الاسرائيلي، وجميع هذه الآراء في مجملها تقدم صورة واضحة للدور الفعلي الذي يقوم به المجلس، ويسلط الضوء بشكل أكبر وأوضح على العناصر المهمة على صنع القرار السياسي الاسرائيلي.

أولاً: مساهمة مجلس الأمن القومي الاسرائيلي في عملية اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار في أي نظام سياسي بعدة مراحل هي:

1. **مرحلة ما قبل القرار** ويطلق عليها أحياناً مرحلة صنع القرار، وهي تتضمن التقييم والتقدير وتعريف الموقف أو المشكلة وتحديد عناصرها وخصائصها واتجاهاتها، ويشارك في إدراك هذه المواقف أو المشاكل أجهزة صنع القرار المختلفة إضافة إلى الجهاز البيروقراطي والأجهزة الأمنية، ومراكز الدراسات ووسائل الاعلام، وتعتمد هنا القدرة في توصيف الموقف أو تحديد المشكلة على تدفق المعلومات الصحيحة إلى مراكز صنع القرار.
2. **مرحلة اتخاذ القرار** وهي المرحلة التي يتم فيها اتخاذ القرار واختيار بديل من بين البدائل المطروحة، ويعتمد هذا الاختيار بدرجة كبيرة على تبويب وتفسير المعلومات الواردة بشكل دقيق ومتميز، وتقدير آثار كافة الحلول البديلة، ويتم اختيار البديل بناءً على الحوارات والنقاشات الرسمية التي يجريها صانع القرار.
3. **المرحلة الثالثة** وهي تنفيذ القرار وتقييمه، وهذه المرحلة تتضمن التدقيق في المعلومات المتوفرة لدى صانع القرار هل هي كاملة أم ناقصة، مشوهة أم سليمة؟ وكذلك التدقيق في درجة المشورة لدى اتخاذ القرار، وآثار نتائج القرار.

إذا قمنا بتطبيق هذا المنهج على عملية صنع القرار السياسي في اسرائيل سيظهر لنا المكانة التي كان من المفترض أن يتبوأها مجلس الأمن القومي الاسرائيلي، كما يساعد في توضيح سياق صنع القرارات في اسرائيل.

فمجلس الامن القومي الاسرائيلي أسندت له مهمة ووظيفة الإشراف وترتيب سياق عملية اتخاذ القرارات في القضايا السياسية والامنية في اسرائيل، وتظهر كافة التصريحات والتقارير الصادرة عن رؤساء الحكومات الإسرائيلية السابقين وبشكل خاص (بنيامين نتنياهو) باعتباره رئيس الحكومة الذي انشأ مجلس الأمن القومي، إضافة للأقوال الصادرة عن رؤساء مجلس الأمن القومي السابقين، بأن الإطار الصحيح لعمل مجلس الامن القومي هو أن يكون (مقراً للقيادة القومية) والاشراف على مراحل اتخاذ القرار، وادارة كافة الحوارات والنقاشات التي تعقدتها مؤسسات صنع القرار السياسي الاسرائيلي، التي تشمل لقاءات واجتماعات رئيس الحكومة، والحكومة بكامل هيئتها كذلك الاجتماعات التي تعقدتها اللجنة الوزارية للأمن والخارجية، ولجنة الكنيست للأمن والخارجية، ومن المهام الملقة على عاتق هذا الجهاز أيضاً وضع سلم للأولويات والمصالح القومية بعيدة المدى وقصيرة المدى وفق رؤية شمولية تأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات المؤثرة على الأمن القومي الإسرائيلي، وإعادة تعريف وتصميم نظرية الأمن القومي الإسرائيلي بما يتوافق ويتلاءم مع التطورات التي شهدتها العالم خلال العقدين الماضيين.

يشار هنا أن تحديد وتحجيم دور المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي الإسرائيلي لا يعني عدم الاعتراف بدورها أو اقصائها بشكل كامل، بل على العكس من ذلك فإن هذه المؤسسة تحظى باحترام والتفاف جميع الإسرائيليين حولها، غير أن المقصود هو إعادة تنسيق وترتيب الأدوار داخل دائرة صنع القرار الإسرائيلي، بحيث لا يتجاوز كل عنصر مجال اختصاصه، وان تتولى هذه الهيئة (مجلس الأمن القومي) الإشراف والتنسيق في قضايا الأمن القومي، بالإضافة إلى إعداد تقرير (تقدير

الموقف القومي) أو البيئة الاستراتيجية الإسرائيلية التي يتم على أساسها اتخاذ القرار وانتهاج سلوك أو تحرك معين من قبل صانع القرار، في هذا الجانب وبسبب الدرجة العالية من السرية التي تحيط بها إسرائيل عملية اتخاذ القرار يمكن تناول دور مجلس الأمن القومي الإسرائيلي داخل وحدة صنع القرار من خلال مصدرين مهمين هما:

الأول: تقرير مراقب الدولة في إسرائيل (ميخا ليندنشتراوس) الصادر عام 2006، ويحمل هذا التقرير الذي جاء في سبعة وستين صفحة انتقادات شديدة لرؤساء الحكومات في إسرائيل لاستبعادهم مجلس الأمن القومي عن سياق صنع القرارات.

الثاني: كتيب صدر عن مركز يافه للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب يحمل عنوان: لمن يقدم المجلس المشورة؟ دعوة لإتباع نظام جديد في مكانة مجلس الأمن القومي. وهو من تأليف (الجنرال احتياط) افيعيزر يعاري، وهو من المتخصصين في عملية صنع القرار في إسرائيل.

تقرير مراقب الدولة حول مجلس الأمن القومي الإسرائيلي

يستعرض تقرير مراقب الدولة في إسرائيل حول مجلس الأمن القومي تطور نظام صنع القرارات في إسرائيل منذ تأسيسها، والعقبات التي كانت تواجه صانع القرار فيما يتعلق بالقضايا الأمنية والسياسية، كما تناول التقرير أهداف ووظائف مجلس الأمن القومي الإسرائيلي ودوره في سياق اتخاذ القرارات والمعوقات التي تواجهه للقيام بالأعمال المطلوبة منه، واستعرض التقرير أيضاً تجارب مجالس الأمن القومي في عدد من الدول.

فيما يتعلق بمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، فقد جاء تقييم عمله ووظائفه بناء على مقابلات وتقارير موجهة إلى مراقب الدولة من قبل رؤساء الحكومات السابقين في إسرائيل وهم (بنيامين نتنياهو، ايهود باراك، ارئيل شارون)، إضافة إلى مقابلات وتقارير صادرة عن رؤساء مجلس الأمن القومي السابقين وهم (ديفيد عفري، افرايم هليفي، عوزي ديان وغيبورا ايلاند)، كذلك تصريحات وتقارير لبعض المتخصصين الإسرائيليين في هذا المجال.

حيث أكد (بنيامين نتنياهو) في اقواله لمكتب مراقب الدولة في إسرائيل أنه يعتبر مجلس الأمن القومي الإسرائيلي جهاز مهم وضروري للحكومة ولرئيس الحكومة، وأنه عمل على دعم وتعزيز عمل المجلس من خلال القيام بالأعمال المطلوبة منه في سياق اتخاذ القرارات فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي، وأكد على ضرورة تنسيق أعمال كافة الأجهزة والمؤسسات العاملة في قضايا الأمن القومي أثناء توليه رئاسة الحكومة، فهو يعتبر وجود هذا الجهاز ضروري لمساعدة رئيس الحكومة في بلورة سياسات أمنية وخارجية بعيداً عن تأثير الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية، إلا أنه يرى ان تقوية هذا الجهاز منوط برغبة وإرادة رئيس الحكومة في منحه المجال للقيام بأعماله.

هنا تجدر الإشارة إلى انتقادات مهمة وجهها مراقب الدولة حول قرار الحكومة بإنشاء مجلس الأمن القومي الذي صدر في عهد حكومة (نتنياهو) عام 1999، وهي كالتالي:

1. لم يحدد قرارا الحكومة المقصود بمصطلح الأمن القومي، والذي يتضمن تعريفات متعددة نظراً لتعدد المتغيرات المؤثرة على الأمن، فهل المقصود منه كان الأمن بمفهومه الضيق أي العسكري فقط، أم الأمن بمفهومه الواسع والذي يشمل كافة مناحي الحياة، وأشار مراقب الدولة في تقريره الى ان قرار الحكومة الإسرائيلية اكتفى بالإشارة إلى بعض قضايا الأمن القومي ومنها العسكري، السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي، دون تحديد دقيق لمفهوم الامن القومي.

2. قرار الحكومة لا يحدد بشكل واضح نطاق عمل المجلس وعلاقاته مع العناصر الأخرى في مكتب رئيس الحكومة، كما جاءت أهداف وواجبات المجلس بصورة مختصرة وغير محددة.
3. قرار الحكومة لا يمنح المجلس صلاحيات محددة ويشير فقط إلى أن مجلس الأمن القومي يستمد صلاحياته من الحكومة ويعمل وفقاً لتوجيهات رئيس الحكومة، كما جاء في قرار الحكومة وبشكل واضح ان عمل المجلس ليس فيه مساس بمسؤوليات وصلاحيات هيئات أخرى وبشكل خاص الأجهزة الأمنية.
4. يقوم العديد من الهيئات والمؤسسات بالأعمال الموكلة إلى مجلس الأمن القومي مثل مكتب رئيس الحكومة، والسكرتير العسكري ومن الأمثلة على هذه الأعمال إعداد وتحضير النقاشات والحوارات الرسمية التي خلالها يتم أعداد البدائل والتحضير لاتخاذ القرارات.
5. يحدد قرار الحكومة أن المجلس سيعمل كهيئة استشارية مهنية حرفية في مجال الأمن القومي إلا أنه لم يضع ويحدد الأطر اللازمة من أجل تأدية هذه الأعمال.
6. جاء في قرار الحكومة أن رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي سيعمل أيضاً كمستشار للحكومة ولرئيس الحكومة في قضايا الأمن القومي، إلا أنه لم يحدد نهج سلوكي لعمل المجلس ورئيسه من حيث الصلاحيات والواجبات وعلاقاته مع الأطراف الأخرى.

يتضح من هذه الانتقادات أن المجلس يعمل وفقاً لقرار صادر عن الحكومة، وأن هذا القرار يتضمن العديد من الثغرات في تحديد أهداف ومهام هذا الجهاز وعلاقته بالعناصر الأخرى داخل وحدة صنع القرار، وتحديد مهمات وواجبات هذه العناصر بحيث لا يكون هناك ازدواجية في العمل، ولعل الأهم من ذلك هو ان قرار الحكومة جعل من المجلس جهازاً (بيروقراطياً) تابعاً لرئيس مكتب رئيس الحكومة مع أنه كان من المفترض أن يكون على صلة مباشرة مع الحكومة ورئيس الحكومة، فيما أفاد رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق (إيهود باراك) أنه يجب على رئيس الحكومة تعزيز عمل هذا المجلس، وترتيب وتنظيم علاقاته مع الهيئات الأخرى العاملة في مكتب رئيس الحكومة، وتحديد مسؤوليات وأعمال كافة هذه الأطراف، وهو يرى (باراك) أن عمل هذا الجهاز حيوي ومهم لصانع القرار لأنه يتيح مجال أوسع للعمل ويعمل على زيادة الإدراك لدى صانع القرار، غير أنه أكد بأن ذلك يعتمد على رغبة رئيس الحكومة بعمل هذا الجهاز.

أما رئيس الحكومة السابق (أرئيل شارون) فقد وصف في جلسة للجنة فحص السياسات التابعة للكنيست في ايار 2005، الهيئات العاملة في مكتبه كما يلي:

يعمل في مكتب رئيس الحكومة عدد من الهيئات حسب توجيهات رئيس الحكومة، وتقوم هذه الهيئات بأعمال التخطيط والمراقبة ووضع الأهداف ومقررات السياسة الحكومية والميزانية، وأهم هذه الهيئات:

- مكتب رئيس الحكومة، ويعمل فيه عدد من المستشارين والمساعدين لرئيس الحكومة كل حسب اختصاصه العسكري والاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- مجلس الأمن القومي، وهو يعمل في مجال قضايا الأمن القومي، ويعتبره (شارون) على أنه هيئة تخطيط عليا، ويعمل في إعداد السياسات لرئيس الحكومة وللحكومة، كما أنه أداة تخطيط هامة للقضايا القومية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن هذه الأقوال لا تعبر عن حقيقة مكانة مجلس الأمن القومي داخل وحدة صنع القرار التي تعتمد على إرادة ورغبة رئيس الحكومة، أي أنه لا يوجد أي التزام أو قانون ملزم للحكومة بإشراك هذا المجلس في عملية صنع القرار فهو ولد نتيجة قرار من الحكومة، وليس بناءً على قانون صادر عن الكنيست يلزم الحكومة بمنحه الدور الملائم.

تتضح الصورة أكثر من خلال التعرف على آراء رؤساء مجلس الأمن القومي السابقين، فجميعهم فضلوا ترك العمل والاستقالة، لأن الحكومة وبشكل خاص رئيس الحكومة يتجاهل وجود هذا الجهاز ورئيسه الذي يعتبر مستشاراً للحكومة ولرئيسها في قضايا الأمن القومي، وجاءت أقوالهم أيضاً لتوضح مدى هيمنة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وأفكارها في صنع القرار فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية في هذا الجانب أشار رئيس مجلس الأمن القومي (غيورا ايلاند) في رسالة بعثها إلى رئيس الحكومة آنذاك (ارئيل شارون، في شهر آب ٢٠٠٤) جاء فيها أنه لكي يقوم المجلس بعمله المطلوب منه فإنه من المهم جداً تحديد المسؤولية عن القضايا التالية:

1. تحديد ما هي المواضيع والحوارات التي تبحث وتناقش في مكتب رئيس الحكومة.
2. تحديد المسؤول عن ترتيب جدول الأعمال اليومي لجلسات الحكومة فيما يتعلق بالسياسة والامن.
3. تحديد المسؤول عن إنجاز وتحضير كافة النقاشات والحوارات قبل طرحها في مكتب الحكومة.
4. تعيين الجهة المسؤولة عن تقديم الرأي والمشورة لرئيس الحكومة في القضايا السياسية الجارية.
5. تحديد الجهات المشاركة في اللقاءات والاجتماعات السياسية لرئيس الحكومة.
6. تحديد الأشخاص الذين يرافقون رئيس الحكومة في زيارات خارجية.
7. تحديد الجهة المسؤولة عن أعمال المبعوثين للخارج نيابة عن رئيس الحكومة.
8. تحديد الجهة التي تقوم بالتنسيق بين أعمال الوزارات المختلفة.

وأشار(ايلاند) إلى أنه من الواضح جداً أن مجلس الأمن القومي ليس هو الجهة المعنية بالقضايا الأمنية والسياسية حالياً.

وفي توضيح آخر له أشار(ايلاند) إلى نقاط جوهرية تؤثر على سياق اتخاذ القرارات في اسرائيل، وتعيق عمل مجلس الأمن القومي الإسرائيلي وهذه النقاط هي:

1. يعمل مجلس الأمن القومي الإسرائيلي وعناصر في مكتب رئيس الحكومة في نفس المجال دون وجود توضيح من هو المسؤول عن الآخر.
2. عدم وجود القدرة الفنية والمهنية والبشرية والوقت الكافي لدى العاملين في مكتب رئيس الحكومة للقيام بالأعمال المطلوبة فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي بشكل منهجي، وأن مجلس الأمن القومي هو الجهة الذي يمتلك القدرة على القيام بهذه الأعمال.
3. عدم وجود سياق منهجي ومنظم لتقدير الوضع للدولة (تحديد البيئة الاستراتيجية).
4. عدم وجود تنسيق في العمل وبشكل خاص التأسيس لقرارات واقعية، والنتيجة هي العمل كرد فعل للأحداث مما يتسبب في كثير من المشاكل.
5. عدم وجود هيئة تفكير توضح المتغيرات في الأهداف وتحدد مصادر التهديد بشكل واضح.
6. عدم تضمن الحوارات والنقاشات في مجلس الوزراء بشكل معمق، كما لا يوجد ترتيب للأولويات السياسية والأمنية، وتعتمد الحكومة في هذا الجانب على تقديرات الجيش والأجهزة الأمنية.
7. عدم وجود جدول أعمال للحوارات والنقاشات في مكتب رئيس الحكومة.

8. عدم وجود فحص واختبار حقيقي لنقاشات مجلس الوزراء، وتبدأ النقاشات غالباً باستعراض تقدمه الأجهزة الأمنية الإسرائيلية حول الوضع.
9. عدم وجود تنسيق أو رقابة حول القرارات الصادرة عن وزارتي الخارجية والدفاع مع أنه من المفترض أن يكون بينهما تنسيق في العمل.
10. عدم وجود وثيقة موقف رسمية تلزم الحكومة فيما يتعلق بالقضايا السياسية الامنية.

هذه الصورة التي يطرحها رئيس مجلس الأمن القومي السابق (ايلاند) ربما تكون وصفاً مبالغاً فيه، فالحركة والسلوك السياسي الاسرائيلي تظهر على أنها تصل إلى أهدافها وتحقق غاياتها، فالمشكلة ليست في عدم وجود سياق محدد لصنع القرار بل أن هذا السياق موجود ومحدد إلا أنه يواجه عقبات وصعوبات ربما تؤدي إلى ارتكاب أخطاء فادحة، وهذه العقبات هي:

1. يحتكر الجيش والأجهزة الأمنية عملية تقدير الموقف القومي (البيئة الاستراتيجية) فالأجهزة الأمنية والجيش لها أن تقدم تصوراتها وتقديراتها للوضع، على أن لا يتجاوز ذلك دورها الأمني، أما تقدير الموقف القومي وفق نظرة شمولية فيجب أن يترك لمجلس الأمن القومي الذي يستطيع التعامل مع كافة مكونات الأمن القومي.
2. يؤدي احتكار الجيش والأجهزة الأمنية لتقدير الموقف القومي إلى فتح المجال واسعاً أمامه لطرح البدائل، دون وجود أية هيئة أخرى غير الجيش تتفحص هذه البدائل أو يمكنها تقديم بدائل أفضل.
3. يتضح أن المشكلة الأساسية في هذا الجانب هي عدم التوازن في مستوى العلاقات بين المستوى السياسي والمستوى العسكري، فالعلاقة السليمة هي أن يكون المستوى الثاني تابع وخاضع للأول ينفذ تعليماته ويلتزم بتوجيهاته، إلا أن هناك مؤشرات كثيرة تدل على عكس ذلك فإسرائيل هي جيش أسست له دولة.

ويورد تقرير مراقب الدولة في اسرائيل أمثلة عن الحوارات والنقاشات التي عقدتها الحكومة ورئيس الحكومة فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي دون مشاركة مجلس الأمن القومي، فخلال الفترة الواقعة ما بين كانون الأول 2003 إلى آب 2005 تم عقد (36) جلسة حوار ونقاش استشاري رسمي في قضايا الأمن القومي برئاسة رئيس الحكومة، في 47% من هذه الحوارات والنقاشات لم يتم دعوة رئيس مجلس الأمن القومي أو ممثلين عنه للاشتراك فيها، وكذلك عقد خلال الفترة من تشرين الأول 2005 إلى كانون الثاني 2006 (16) حواراً ونقاشاً حول قضايا الأمن القومي، شارك مجلس الأمن فقط في ثلاث حوارات، أي ما نسبته 12%، وتشمل هذه الجلسات: جلسات اللجنة الوزارية للأمن والخارجية وحوارات رؤساء الأجهزة الأمنية المهمة، ولقاءات عمل مع رؤساء هذه الأجهزة.

كما جاء في تقرير مراقب الدولة ان مجلس الامن القومي لا يشارك في الحوارات ولقاءات العمل التي تعقدها لجنة رؤساء الخدمات السرية والتي تضم رؤساء (الموساد، الشاباك، جهاز الاستخبارات العسكرية الأمان)، ويشارك في هذا الاجتماع السكرتير العسكري لرئيس الحكومة نيابة عنه، وتتضمن جلسات هذه اللجنة قضايا محورية فيما يتعلق بالأمن القومي، وباعتبار أن رئيس مجلس الأمن القومي هو المستشار لرئيس الحكومة والحكومة في قضايا الأمن القومي فقد كان من المفترض أن يشارك في هذه اللقاءات.

وأفاد رئيس مجلس الأمن القومي آنذاك في أقواله لمراقب الدولة، أنه في تشرين الأول عام 2004 منع من المشاركة في جلسة رسمية كانت تعقدها هذه اللجنة في مكتب رئيس الحكومة لوضع تقدير للوضع وتحديد موقف اسرائيل بعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ويرى رئيس المجلس السابق (هليفي) الذي كان أيضاً رئيساً للموساد أهمية وضرورة مشاركة

رئيس مجلس الأمن القومي في هذه اللقاءات والاجتماعات، فيما كان رأي رئيس جهاز (الشباك) أن لا ضرورة لوجوده في هذه اللقاءات.

كذلك أشار تقرير مراقب الدولة، إلى عدد من الأعمال والوظائف الأخرى الموكلة لمجلس الأمن القومي، وهي تندرج في إطار المفهوم الموسع للأمن القومي، والذي يعتبر مصادر التهديد ليست بالضرورة عسكرية كما أنها ليست بالضرورة خارجية، في هذا الجانب كان لمجلس الأمن القومي مشاركة في عدد من القضايا الداخلية ذات التأثير على الأمن القومي، وهي قضايا اجتماعية واقتصادية، ففي الجانب الاجتماعي تنظر النخب الاسرائيلية إلى العرب داخل اسرائيل على أنهم مصدر تهديد لوجود الدولة ويرتبط بهذه النظرة مخاوف من الزيادة السكانية للعرب ليس داخل الأراضي المحتلة عام 1948 فحسب بل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وأدى ذلك لظهور مصطلح (الصراع الديموغرافي) لدى الاسرائيليين، وهو يتضمن المقولة التالية:

إن هناك خطراً على وجود "دولة اسرائيل" بسبب زيادة معدل النمو السكاني لدى العرب وانخفاضها لدى اليهود، وأنه بحلول عقدين من الزمن سيتضاعف عدد السكان العرب في المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط بشكل يفوق عدد السكان اليهود مما يهدد وجود "الدولة اليهودية".

في هذا الجانب ساهم مجلس الامن القومي الاسرائيلي في اعداد الخطط اللازمة لمخطط (تطوير النقب والجليل)، وهو مخطط استيطاني يهودي يهدف الى تهويد الجليل والنقب، من خلال الاستيلاء على اراض النقب والجليل من سكانها الاصليين واستيعاب مليون مهاجر يهودي خلال الفترة من (2006_2015)، من اجل ذلك شكلت الحكومة الاسرائيلية لجنة وزارية برئاسة (شمعون بيرز) وتولى مجلس الامن القومي مهمة اعداد مخططات لترحيل السكان العرب في منطقة النقب، كذلك قدم المجلس تقارير حول الفساد المستشري في اسرائيل الذي اخذ يطال كبار المسؤولين، وانعكس على الاداء السياسي وجودة الحكم في اسرائيل.

لمن يقدم المجلس المشورة؟

استعرض الكتيب الصادر عن مركز يافه للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب الذي وضعه (الجنرال احتياط افيعيزر يعاري) والذي يعمل باحثاً في المركز، تجارب مجالس الأمن القومي في عدد من الدول، ثم قدم عرضاً لمجلس الأمن القومي الاسرائيلي من حيث أهدافه وتركيبته والمعوقات التي واجهته في أداء عمله.

يقول الباحث (افيعيزر يعاري)، أنه قابل رؤساء مجلس الأمن القومي الاسرائيلي منذ إنشائه عام 1999، وقد تمحور النقد الصادر منهم لعمل مجلس الأمن القومي حول أربع نقاط رئيسية:

1. انعدام عمل الطاقم المحاذي في مستوى رئيس الحكومة والحكومة عموماً.
2. انعدام التجهيز اللائق في مكتب رئيس الحكومة قبل اتخاذ القرارات.
3. عدم وجود هيئة تبلور الفوائد والنتائج المختلفة في المسائل المطروحة للنقاش والحوار.
4. عدم الاهتمام والعناية بعمل مجلس الأمن القومي.

ويشير كذلك إلى نفس النتيجة التي توصل إليها تقرير مراقب الدولة السابق بأنه يعمل إلى جانب رئيس الحكومة والحكومة هيتتان:

1. طاقم المستشارين والسكرتارية الذي يعمل بدون تنظيم وبشكل منعزل كل عن الآخر.
2. مجلس الأمن القومي الذي يعمل كهيئة واحدة ومنظمة. فهو يعتبر أن طاقم المستشارين العاملين لدى رئيس الحكومة لا يمكن له أن يطلع بدور (هيئة قومية عليا) أو القيام بالأعمال المطلوبة من مجلس الأمن القومي وتنفيذها، فهذه الطواقم لا يوجد تكامل في عملها ولا توجد هيئة أخرى تشرف على مدخلات ومخرجات أعمال هذه الطواقم، بل ان بعضها يعيق عمل مجلس الأمن القومي مثل مدير مكتب رئيس الحكومة، والسكرتير العسكري للحكومة والأجهزة الأمنية، فهذه الأجهزة تقوم بالاتصال المباشر مع صانعي القرار دون أن يتم تفحص واختيار المواضيع المطروحة التي تقدمها من قبل هيئة مختصة، ويرى (يعاري) أن مجلس الأمن القومي هو الجهة الصحيحة لوضع تقارير (تقدير الوضع) وتحليل السياسات، فالمجلس ينطلق من عمله وفق رؤية شمولية، ويؤكد على عدد من المعايير لعمل المجلس وهي:

1. أهمية القضية بالنسبة للأمن القومي.
2. هل يتم معالجة القضية حسب الأصول أو على الوجه الصحيح.
3. هل يوجد لمجلس الأمن القومي قدرة عملية للتأثير والعمل.
4. هل القضية مهمة عند رئيس الحكومة.

وبناءً على الأهداف الواردة في قرار انشاء مجلس الأمن القومي يقدم (يعاري) انتقادات واسعة على عدم اعطاء ومنح المجلس المكانة الملائمة للاضطلاع بأعماله، وجاءت انتقاداته كما يلي:

- من أهداف عمل المجلس أن يكون هيئة استشارية عليا لرئيس الحكومة والحكومة في قضايا الأمن القومي، وبالرغم من أن هذه الوظيفة هي جزء بسيط من عمل المجلس إلا أنه لم تتح له الفرصة للقيام بها.
- تركيز التقدير المتكامل لأهداف ومتغيرات الأمن القومي بناء على رؤية شاملة في جهاز مدني واحد، وهذا العمل في الواقع تقوم به أطراف أخرى وليس وفق رؤية شاملة (عدم التكامل).
- القيام بأعمال التنسيق بين الوزارات والهيئات العاملة في مجال الأمن القومي من أجل إيجاد نوع من التكامل في العمل، غير أن هذا العمل أيضاً لم يرق به المجلس أو لم يستطع القيام به.
- تجهيز واعداد النقاشات والحوارات للجنة الوزارية للأمن ولرئيس الحكومة، وتقديم ملخصات للجنة الكنيست المعنية بقضايا الأمن القومي، غير أن المجلس لم يشارك في غالبية هذه الحوارات أو يساهم في اعدادها.
- تقديم التوصيات للحكومة حول السياسات المتعلقة بالأمن القومي، المجلس في هذا المجال قدم بعض التقارير والتوصيات، غير أنها أهملت بشكل كامل من جانب الحكومة ورئيسها مثل تقرير الوضع السنوي الذي قدمه للحكومة ولم يناقش هذا التقرير في اي من جلسات الحكومة.
- التخطيط وفق رؤية طويلة المدى لمكونات الأمن القومي بالتعاون مع هيئات التخطيط في الوزارات والهيئات الرسمية العاملة في مجال الأمن القومي، وقرار الحكومة هنا لم يوضح ان كان هذا المجال في التعاون يشمل كافة المؤسسات بدون استثناء، وفي كل الأحوال فإن هذا التنسيق لم يتم لغاية الان بين هذه الأجهزة.

تعزز هذه الآراء والطروحات ما جاء في تقرير مراقب الدولة بأن مجلس الأمن القومي لا يحظى بالمكانة الملائمة به في وحدة صناعة القرار السياسي الاسرائيلي، فعمل المجلس يعتمد بدرجة كبيرة على رغبة وإرادة رئيس الحكومة والأشخاص المحيطين به، وبشكل خاص مدير مكتب رئيس الحكومة الذي يملك قدرة وتأثير على رئيس الحكومة هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن غياب أو ضعف الصيغ القانونية المحددة للعلاقات بين الأطراف العاملة في مكتب رئيس الحكومة أدى لتداخل وازدواجية في أعمال هذه الأطراف، وفي ظل غياب هذا الوضوح وعدم تحديد مستوى العلاقات والاختصاصات تزداد امكانية ارتكاب أخطاء ربما تؤدي إلى أضرار كبيرة على المصالح والأهداف القومية.

يتضح من خلال هذا الاستعراض أن نظام صنع القرار الاسرائيلي يتكون من مجموعات متعددة لصنع القرار وليس مجموعة واحدة متكاملة ففي جانب القضايا الأمنية والسياسية يعمل إلى جانب صانعي القرار_ الحكومة ورئيس الحكومة واللجنة الوزارية_ ثلاث مجموعات هي:

- رئيس مكتب رئيس الحكومة.
- السكرتير العسكري.
- لجنة رؤساء الأجهزة السرية.

كما يعمل إلى جانب رئيس الحكومة والحكومة مجموعات أخرى لصنع القرار اقتصادية واجتماعية وعلمية... الخ، وكل مجموعة من هذه المجموعات تعمل وفق رؤية قطاعية محددة وليس وفق رؤية شمولية.

أما مجلس الأمن القومي الذي كان الهدف من وجوده أن يكون الاطار المتكامل لعمل صنع القرار وبشكل خاص في قضايا الأمن القومي فهو لا يقوم بأي دور في عملية صنع القرار، فأعمال المجلس موزعة بين مجموعات متفرقة داخل وحدة صناعة القرار.

مجلس الأمن القومي الاسرائيلي والسياسة الخارجية

تحتل مسألة الأمن مكانة بارزة في السياسة الاسرائيلية سواء الداخلية أو الخارجية، وتشكل هذه المسألة متغير أساسي وثابت في السلوك السياسي لإسرائيل، فإسرائيل كما يقول وزير دفاعها الأسبق (موشي دايان) لديها سياسة أمنية فقط، ويعود سبب هذا الاهتمام البالغ بمسألة الأمن إلى الميراث التاريخي الخاص باليهود، والخبرة اليهودية التي تراكمت عبر السنين والذي أدى إلى تشكيل ما يعرف بالمنظور اليهودي، هذا المنظور عملت الحركة الصهيونية وبدرجة عالية من التنظيم على تشكيله وبناءه لتحقيق أهداف سياسية استعمارية، وبغض النظر عن كل المغالطات التي يحملها هذا المنظور إلا أن له تأثير على توجيه وتحديد سلوك النخب السياسية الإسرائيلية، ويؤثر هذا المنظور كذلك على توجيه نمط التفكير لدى المجتمع الاسرائيلي بكامله، لذلك لم يطرأ تغيير يذكر في السلوك السياسي لإسرائيل رغم التحولات والتغيرات الاقليمية والدولية التي أدت إلى تحسين وضع اسرائيل الاستراتيجي في بعض المراحل الزمنية، بل أن اسرائيل لا زالت متمسكة بالافتراضات الأساسية لمفهوم الأمن القومي الاسرائيلي الذي تم وضعه خلال المرحلة الأولى من قيام الدولة اليهودية، ولا زالت تبرر سلوكها القائم على التوسع الاقليمي واخضاع الآخرين بدوافع أمنية وبذريعة انها لا زالت تواجه خطراً وجودياً.

الأمن والسياسة الخارجية في المنظور اليهودي

تضع إسرائيل مسألة الأمن في قمة أولوياتها السياسية، وهذا الاهتمام بالأمن دفع السياسيين وصانعي القرار الإسرائيلي إلى تبني افتراضات ومقولات المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية حول العلاقة بين الأمن والسلام، وهو الأمر الذي أدى إلى تقديس مبدأ القوة لدى الاسرائيليين، ويعود الاهتمام بالأمن إلى ما قبل انشاء الكيان، بل كان الأمن المحفز الأساسي لإنشاء الكيان اليهودي، فقد ظلت الحركة الصهيونية تؤكد على جانب الأمن في تبريرها "لإقامة الدولة اليهودية وحل مشاكل اليهود، وتوفير الأمن لهم جراء المعاناة والاضطهاد الذي يلاقونه في المجتمعات الأوروبية"، و أصبحت مسألة الأمن عقيدة نفسية سياسية جماعية تحكمت ولا تزال في المجتمع الإسرائيلي بشكل عام، و صانعي القرار بشكل خاص، ويعتبر تحديد مكانة الأمن وأهميتها في السياسة الخارجية مدخلا مهماً لفهم السلوك السياسي الإسرائيلي.

في هذا الإطار طرح (مايكل بريشر) مفهوم المنظور اليهودي، ويتضمن هذا المنظور الانطباعات والصور الذهنية المتكونة لدى مجتمع معين عن النظام السياسي وعن العالم، إضافة إلى البيئة النفسية للمجتمع، ويمكن الاستدلال على هذا المنظور من خلال التعرف على الثقافة السياسية للمجتمع — نظرة المجتمع إلى النظام السياسي والنظام الدولي وعلاقته مع الآخر. والميراث التاريخي الخاص بالمجتمع وتأثيره على السلوك السياسي، والسمات الشخصية لصانعي القرار، هذا المنظور يعتبر بمثابة المرشح للمعلومات ذات الصلة بالسياسة الداخلية والخارجية، فاليهود ينظرون وفق هذا المنظور إلى العالم والنظام الدولي عبر التمييز بين اليهود وغير اليهود "الأغيار"، وبالتالي فهو يتحدد من خلال تعريف من هو اليهودي؟ وما هي اليهودية، هل هي مفهوم قومي أم ديني أم غير ذلك؟

ويتضمن المنظور اليهودي الشعور الجماعي لدى اليهود بأنهم شعب واحد سواء كانوا متدينين أم علمانيين، شرقيين أم غربيين، وأن إسرائيل هي الدولة اليهودية الوحيدة في العالم، تم إعادة بعثها وبنائها من قبل أبناء الشعب اليهودي لحل مشاكلهم في كافة أنحاء العالم، وأهم مشكلة تواجههم هي توفير الملاذ الآمن لهم من الاضطهاد الذي يواجهونه، كما استمدت مقومات الشرعية للوجود الإسرائيلي قوتها وأسسها من ميراث تاريخي مشترك لليهود، ووعد الهي بالأرض المقدسة، ومسؤولية الحضارة الغربية عن تجسيد هذا الشعور المشترك لليهود بوجود سياسي من خلال إقامة الدولة اليهودية، ومسؤولية الحضارة الغربية عن هذا الأمر يمكن قراءته في كلمة مندوب الحركة الصهيونية في مؤتمر الصلح الذي عقد عام 1919 (ميناحيم اوسيسكين) ومطالبته (... بعودة هذه الأرض التي انتزعت من اليهود منذ ألف وثمانمائة عام بواسطة الرومان أسياد العالم في تلك الفترة. الشعب اليهودي حكم عليه بأن ينفي من أرضه، وبأن يشنت في جميع أنحاء العالم، وباسم هذا الشعب الجريح قد أتيت أمامكم، أنتم ورثة الرومان سياسياً وحضارياً لأصوغ مطالبتي: أعيدينا لنا موضوع ذلك السطو التاريخي).

نلاحظ هنا عملية بناء الوعي الجماعي لليهود، وإعادة بناء صورة اليهود لدى العالم المتحضر والنظام الدولي، الذي أصبحت أماني وطموحات اليهود جزءاً منه، كما أصبحت إسرائيل فيما بعد ركن من النظام الدولي بل وحازت على أهمية تفوق أهمية أي عضو آخر في النظام الدولي (بفعل تحالفاتها ووظيفتها في غرب آسيا).

إضافة لذلك تركت الدعاية اليهودية عن المجازر والمخارق التي ارتكبت بحق اليهود في العهد النازي في ألمانيا انطباعاتاً قوياً لدى اليهود وغير اليهود، بأن إقامة إسرائيل ضرورة منطقية لحل مشاكل اليهود ومعاناتهم واضطهادهم، بحيث أصبحت هذه الدولة تشكل فيما بعد موطن الشعب اليهودي بكامله والملاذ الآمن لهم، كما أنها الممثل الوحيد والمدافع الحقيقي

عن مصالح وحقوق كل اليهود في العالم وبالمقابل يفترض الاسرائيليون الدعم والمؤازرة من قبل كافة المجتمعات اليهودية المنتشرة في العالم، باعتبار أن اسرائيل هي وطنهم القومي الوحيد.

من هنا جاء التركيز على قضية الأمن حيث ترك هذا المنظور أثره في صياغة مفهوم الأمن القومي الاسرائيلي جراء الخبرة المتراكمة بعد الحروب التي خاضتها اسرائيل مع العرب في المرحلة الأولى من قيام الدولة اليهودية، وأضافت هذه الخبرة المزيد من التأكيد والتقدير لمبدأ القوة من قبل النخب السياسية في اسرائيل والمجتمع الاسرائيلي بشكل عام.

ويشير الى تأثير مبدأ القوة استاذ العلوم الاجتماعية في جامعة تل ابيب (داني رابينو فيتش) بقوله: "أن عقلية فرض سيطرة القوة على الآخرين هي من السمات البارزة للمجتمع الاسرائيلي، وينعكس ذلك على السلوك السياسي للقادة السياسيين".

نخلص من هذا الاستعراض بأن المنظور اليهودي كان له تأثير كبير على صياغة مفهوم الأمن القومي لإسرائيل، وبالتالي التأثير على قرارات وسلوك السياسيين الاسرائيليين، ولا ينفي هذا المنظور وجود اختلاف وعدم انسجام بين مختلف التيارات السياسية والأيدولوجية داخل المجتمع الإسرائيلي حول العلاقة بين الأمن و"السلام" بل يبقى هذا الاختلاف يدور في إطار هذا المنظور.

وفيما يتعلق بمكونات نظرية الأمن القومي الاسرائيلي يرى (شاي فيلدمان) — مدير مركز يافه للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب — أن هناك عدد من الافتراضات قد سيطرت على التفكير الأمني والسياسي الاسرائيلي ولا زالت تلقى قبولا واسعاً داخل المجتمع الاسرائيلي حتى الوقت الراهن، وهذه الافتراضات هي:

1- الافتراض الأول، يستمد مقوماته من المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية والمرتكز الى أن النظام الدولي يتسم بالفوضوية، حيث تطورت لدى الاسرائيليين قناعة بأنه في وقت الأزمات لن يقف أحد بجانب اسرائيل، وأن عليها أن تعتمد على قدراتها الذاتية، وهذا أدى إلى تقديس مبدأ القوة.

2- أدرك الاسرائيليون خلال المرحلة الأولى من اقامة الدولة اليهودية أن العرب يرفضون وجود اسرائيل ويسعون إلى تدميرها — أي أن اسرائيل تعيش في بيئة معادية — ويعزو (بن غوريون) هذا الرفض من جانب العرب بسبب الشعور العميق لديهم بعدم العدالة، إن يقول بعد انتهاء حرب 1948 "إذا كنت قائداً عربياً لن أقبل بوجود اسرائيل، وهذا أمر طبيعي، لقد أخذنا أرضهم، لقد وعدنا الله بها، هذه حقيقة ولكن هل يعني هذا شيئاً ما بالنسبة لهم؟".

3- نتيجة لذلك سيطر مفهوم (لا خيار) لدى النخب السياسية في اسرائيل وبشكل خاص داخل حزب (الماباي) الذي كان يسيطر على صنع القرارات في المرحلة الأولى من نشوء الدولة اليهودية، حيث ساد خلاف وانقسام بين تيارين في التعامل مع قضية الأمن والبيئة المحيطة، تيار يؤيد الاعتماد على القوة العسكرية المباشرة، وتيار آخر يدعو إلى الاستخدام المنضبط للقوة والعمل على خلق بيئة محفزة للتطبيع مع العرب، ويؤكد التيار الثاني أن الاعتماد على القوة وحدها سوف يؤدي إلى اشعال كراهية العرب لإسرائيل ويقضي على فرص السلام.

4- الافتراض الرابع، أن اسرائيل تفتقر إلى العمق الاستراتيجي، وهو أحد العناصر الرئيسية في السياسات الأمنية الاسرائيلية، حيث يعتبر الاسرائيليون أن الأرض مكون رئيسي للأمن.

5- يمتلك العرب تفوقاً كيميائياً على اسرائيل في الموارد البشرية والطبيعية وهذا يشكل تهديداً لإسرائيل، وكان لهذا الافتراض ثلاث دلالات:

- أ- يجب على إسرائيل أن توظف مواردها بشكل أكثر كفاءة.
- ب- تعويض النقص في الموارد من خلال التفوق النوعي في مجال التكنولوجيا العسكرية.
- ج- استغلال الموارد الخارجية بطريقة أكثر كفاءة تسمح بتنمية الموارد الاقتصادية والسكانية من خلال المساعدات الخارجية والهجرة اليهودية.

هذه الافتراضات أدت إلى تبني القيادات الإسرائيلية للعديد من المفاهيم التي انعكست بتأثيرها على السياسة الخارجية الإسرائيلية، مثل الردع والردع المتراكم، والحرب الراقدة، والحدود القابلة للدفاع عنها، والتفوق العسكري الشامل، ويظل الأمن النقطة المحورية التي تدور في فلكها السياسة الإسرائيلية، أما ثوابت الأمن بالنسبة لإسرائيل فيحددها (أفرايم سنيه) — نائب وزير الدفاع الإسرائيلي السابق — من خلال طرحه للإجابة على سؤال، كيف نبحر بأمان في منطقة خطيرة؟ فيقول: "حتى عندما يسود السلام بين إسرائيل والفلسطينيين وبين جميع جيرانها، فإن المنطقة التي نعيش فيها ستبقى غير مستقرة ومليئة بالمخاطر الكامنة لذا في كل مستقبل منظور وفي كل حالة تنشأ ومهما كان الوضع جيداً، فإن إسرائيل تحتاج إلى أمرين كي تعزز السلام وتضمن كيانها وهما: حدود يمكن الدفاع عنها، وتفوق عسكري شامل".

ونلاحظ هنا أنه رغم التغيرات التي حصلت في البيئة الدولية والاقليمية التي عززت من مكانة وأمن إسرائيل إلا أنها لم تؤدي إلى تغيير في نظرتها لمسألة الأمن، بل ولم يستطع التيار الذي كان يوصف بأنه (ليبرالي) الصمود أمام التيار الذي يتبنى الواقعية، ويستند (الليبراليون) في طرحهم أنه يمكن تحقيق الأمن من خلال الشروع في تعاون اقتصادي مشترك مع دول المنطقة (التطبيع مثلاً)، وان هذا التعاون سيؤدي إلى خلق شبكة من المصالح تؤدي إلى التعويض عن العامل الجغرافي في تحقيق الأمن، وحسب وجهة نظرهم (الليبراليون) لم تعد الأرض مكون أساسي في مفهوم الأمن بسبب ظهور الصواريخ الباليستية وانتشار أسلحة الدمار الشامل، إلا أن انهيار عملية السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي أدى إلى دعم الاتجاه المؤيد لفكرة أن إسرائيل لا زالت تواجه تحديات أمنية، واستطاع هذا التيار أو الاتجاه أن يستغل ويكسب من نتائج أحداث الحادي عشر من ايلول 2001 في الولايات المتحدة، وتقديماً لإسرائيل إلى العالم على أنها تواجه ارهاباً فلسطينياً وأنها في حالة دفاع عن النفس.

وانتهجت إسرائيل سياسة تستند أساساً إلى الردع أو حسم النزاع بالقوة، وأمام عجزها عن حسم الصراع مع الفلسطينيين تبنت إسرائيل استراتيجية (إدارة النزاع) من جانب واحد وظهر هذا التوجه في سياستها من خلال اتخاذ إجراءات من جانب واحد مثل: الانسحاب من قطاع غزة وإقامة جدار الفصل في الضفة الغربية بدون التفاوض مع الجانب الفلسطيني.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن النهج السياسي الذي يتبعه القادة الاسرائيليين (بحسب نظرائهم من دعاة السلام الاسرائيليين) قد أضع العديد من فرص السلام مع العرب، وإيجاد تسوية مقبولة لدى الفلسطينيين والاسرائيليين، وأهم هذه الفرص مبادرة السلام العربية، وخطة خارطة الطريق، فتمط التفكير لدى الاسرائيليين لا زال يركز إلى رؤية أيديولوجية، أو كما أطلق عليها أحد المفكرين الاستراتيجيين الاسرائيليين (يهوشفاط هركابي) أهداف مثالية، ويؤكد (هركابي) أن نمط التفكير السائد لدى النخب السياسية الإسرائيلية وبشكل خاص لدى حزب (الليكود) يؤدي إلى اضعاف الفرص من أجل إيجاد حلول لمشاكل جوهرية تواجه إسرائيل، وأن هناك حاجة ملحة لإعادة قراءة صورة الآخر — وهم العرب — من أجل التوصل إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي.

ويؤكد وجهة النظر هذه تقرير صدر عام 2005 عن معهد القدس لأبحاث إسرائيل، وهو معهد إسرائيلي، ويقدم التقرير الذي أعدته " مجموعة تفكير " ضمت باحثين وخبراء إسرائيليين في مجالات مختلفة، تقييماً شاملاً للمفاهيم السياسية والمنطلقات الأساسية التي وجهت السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين خلال السنوات (2000 – 2004).

وجاء في التقرير: "رغم أن دولة إسرائيل موجودة في خضم ضائقة شديدة، حيث يتضح لها أكثر فأكثر أنه ما من جواب مطلق على التحدي الأمني المائل أمامها، فإن عليها الامتناع عن الوصول إلى وضع سبق أن وصفه المنظر الاستراتيجي (يهوشفاط هركاي) " الانغلاق النفساني " أي التمسك بمفهوم سياسي يستند إلى منطلقات لا تعكس بالضرورة التطورات السياسية والعسكرية".

ونلاحظ هنا أن هذا المفهوم يلتقي مع فكرة المنظور الذي طرحه (بريشر)، إلا أنه أشد قوة ووضوحاً لدى (هركاي) في التعبير عن البيئة النفسية لصانعي القرار الإسرائيلي وانعكاس تأثير هذه البيئة على السلوك السياسي الإسرائيلي، فالسياسة الإسرائيلية وبغض النظر عن صانع القرار فيها سواء كان من اليمين أو اليسار تنطلق من رؤية واحدة، وتنظر إلى الآخر من خلال منظور واحد (يهودي وغير يهودي)، لذلك لن يتراجع الاهتمام بقضية الأمن لدى الإسرائيليين على الأقل في المدى القريب فهذا هو (إسرائيل أومان) الذي ساهم مع (توماس شيلنغ) بوضع نظرية الألعاب في الصراعات الدولية يردد مقولة (تشرشل) " إذا كنت ترغب في السلام فعليك أن تستعد للحرب".

يتضح من آراء رؤساء مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابقين، أن من مهام وأهداف هذا الجهاز أن يكون بمثابة (مقر قيادة قومية)، لقضايا الأمن القومي، بحيث يعمل وفق منظور شمولي، يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المؤثرة على الأمن القومي، ففي هذا الإطار يقول رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق (غيورا ايلاند) أن المنهج الصحيح للتعامل مع قضايا الأمن القومي يقتضي القيام بالخطوات التالية:

- 1- فحص واختبار الفرضيات الأساسية لقضايا الأمن القومي وفق إدراك سليم.
- 2- فحص واختبار المصالح الإسرائيلية وسلم أفضليتها.
- 3- تحديد خريطة اللاعبين الآخرين، من خلال تشخيص مواقف النزاع والالتقاء معهم.
- 4- تقديم بدائل متعددة.
- 5- وضع تصور مستقبلي بعيد المدى.

إن وجود مجلس الأمن القومي يحقق هدفين:

الأول: تحرير المستوى السياسي أو القيادة السياسية من سيطرة التفكير العسكري، والذي ليس بالضرورة أن يكون نابعاً من داخل المؤسسة العسكرية، فقد يصدر هذا التفكير ويتكون خارج إطار المؤسسة العسكرية، وكما تبين فإن هذا التفكير متغلغل داخل المجتمع الإسرائيلي، كما ويخفف وجود هذا الجهاز من تأثير (الأيدولوجيا) على السياسة الخارجية.

الثاني: زيادة الإدراك لدى القيادة السياسية عن البيئة التي تتعامل معها، وفي الغالب تكون هذه البيئة غير مدركة لدى القائد السياسي وتتسم بعدم اليقين، ومع التغيرات والتطورات في العلاقات الدولية فقد أخذت متغيرات جديدة تتفاعل في

هذه البيئة الدولية مما زاد من درجة عدم اليقين وبالتالي أصبح الاعتماد على الادراك الشخصي لصانع القرار يحمل مخاطر كثيرة.

والسؤال هنا:

هل أدى وجود مجلس الأمن القومي في إسرائيل إلى التخفيف من سطوة التفكير العسكري لدى صانع القرار؟

وهل أدى وجود هذا الجهاز إلى زيادة الادراك لدى صانع القرار بالبيئة الخارجية؟

فيما يتعلق بالسؤال الأول، فقد ترك المنظور اليهودي الذي تحدثنا عنه سابقاً أثره على السياسة الخارجية الاسرائيلية من خلال الاهتمام البالغ بمسألة الأمن، وبالتالي التأثير على مكونات الأمن القومي الاسرائيلي، وينطبق على اسرائيل وصف الدولة الحامية — وهو وصف أطلقه هارولد لاسويل على الدولة التي تعيش في حالة حرب مستمرة، فإسرائيل تصف نفسها بأنها في حالة صراع مستمر حتى ولو لم يكن هناك عمليات عسكرية، ومن هنا جاء مصطلح (الحرب الراقدة)، وهذا الاهتمام بالأمن ينعكس على كافة مكونات النظام السياسي الاسرائيلي رغم المحاولات العديدة للخروج من اطار التفكير العسكري إلى اطار أوسع وأكبر وبما يؤدي اتساع البدائل والأدوات لتحقيق الأهداف القومية لإسرائيل، وقد تم التعبير كما ورد معنا في أكثر من محطة ومن أكثر من خبير عن خيبة أمل كبيرة من الطريقة التي تم بها تشكيل مجلس الأمن القومي الاسرائيلي يقول أحدهم: "بعد 52 سنة من الاستقلال لم يتغذ الفكر الاستراتيجي لأجهزة الأمن بالفكر المدني، والعكس هو الصحيح ثمة المزيد من الجزلات يشغلون مناصب حكومية عامة، ومنهم رئيس مجلس الأمن القومي".

فرؤساء مجلس الأمن القومي الاسرائيلي الذين تقلدوا هذا المنصب منذ عام 1999 هم ضباط سابقون في الجيش الاسرائيلي أو في الأجهزة الأمنية، وهم كالتالي:

1. ديفيد عفري، أول رئيس لمجلس الأمن القومي الاسرائيلي ضابط سابق في الجيش الاسرائيلي، تقلد منصب رئيس مجلس الأمن القومي عام 1999.
2. عوزي دايان، ضابط سابق في الجيش الاسرائيلي تقلد منصب رئيس مجلس الأمن القومي عام 2000.
3. أفرايم هليفي، رئيس جهاز الموساد السابق تقلد منصب رئيس المجلس عام 2002.
4. غيورا ايلاند، ضابط سابق في الجيش الاسرائيلي، تقلد منصب رئيس المجلس عام 2004.
5. ايلان مزراحي، نائب رئيس الموساد تقلد المنصب عام 2006.
6. داني أرديتي ضابط سابق في الجيش الاسرائيلي، تقلد منصب رئيس المجلس عام 2007.
7. عوزي أراد عمل كمسؤول أبحاث سابق في الموساد برتبة توازي (ميجور جنرال) ويكاد يكون المدني الوحيد بين من كلفوا برئاسة مجلس الأمن القومي لأسباب ترتبط بعلاقاته الوثيقة بنتنياهو تقلد منصب رئيس المجلس عام 2009.
8. يعقوب عميدرور عمل كرئيس قسم الأبحاث في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (الأمان) تقلد منصب رئيس المجلس عام، 2011
9. يوسي كوهين نائب رئيس الموساد تقلد المنصب عام، 2013
10. يعقوب ناجل جنرال احتياط في الجيش تقلد المنصب بالتكليف عام 2016

11. ايتان بن دافيد شغل منصب نائب رئيس الشاباك ورئيس وحدة الحميات الشخصية، ورئاسة الهيئة الوطنية لحماية البيانات. تقلد المنصب عام 2017 واستقال بعد 4 أشهر.
12. مئير بن شبات ضابط سابق في لواء جفعاتي ورئيس الشاباك السابق في المنطقة الجنوبية عين في أواخر العام 2017 رئيساً لمجلس الامن القومي استقال عام 2021.
13. إيان حولتا الرئيس السابق لهيئة التخطيط الاستراتيجي والسياسي في الموساد ورئيس الهيئة التكنولوجية في الجهاز عين رئيساً لمجلس الامن القومي عام 2021 بعد استقالة بن شبات.

ويعتبر، تعيين ضباط سابقين في الجيش الاسرائيلي في مناصب سياسية وحكومية عليا أحد المداخل المهمة لما يطلق عليه (عوزي دايان) الرئيس الثاني لمجلس الأمن القومي "عسكرة السياسة" وبالرغم أن دايان تولى منصب رئيس هذا المجلس إلا أنه يرى من الأفضل أن يتولى هذا المنصب شخص مدني. وبالتالي فإن توفير بديل مدني في مجال الأمن القومي الاسرائيلي والسياسة الخارجية الاسرائيلية، أمر لم يتم تحقيقه، فها هو شلومو غازيت — رئيس الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية السابق _ يصف سطوة التفكير العسكري في صنع القرارات السياسية في اسرائيل بقوله وهو يصف عملية صنع القرار أثناء حرب لبنان الثانية عام 2006 "كنت آمل أن نرى في النهاية أن المجلس الوزاري المصغر يتردد في قبول واحد من البدائل الممكنة الحقيقية المطروحة، وكنت آمل بأن السيدة تسيبي ليفني ستطرح سياسة خاصة بها، وأن لا تردد كلمة أمين كما اعتاد وزراء الخارجية في الماضي أن يرددوا في أعقاب المعزوفة الأمنية".

توضح هذه العبارة مدى سطوة التفكير العسكري على صانعي القرارات في اسرائيل، ومدى هيمنة مبدأ القوة كأداة من أدوات السياسة الخارجية في اسرائيل، وفي الغالب ينظر إلى أي رأي مخالف لتقديرات الجيش والأجهزة الأمنية بعين الشك والاستخفاف، أما الدور الذي تقوم به وزارة الخارجية ازاء السياسة الخارجية الاسرائيلية هو دور ثانوي وتابع.

ونقدم فيما يلي نموذج من الحوار الداخلي بين أصحاب القرار الاسرائيلي.

في شهر تموز عام 2001 جرى نقاش رسمي حول كيفية التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية، وكانت تقديرات الجيش والاستخبارات العسكرية تدعو إلى القيام بعمليات عسكرية واسعة، واعتبار السلطة الفلسطينية غير معنية بالسلام وأنها ليست شريكاً في المفاوضات بل ووصفها بأنها "سلطة ارهاب"، وهذا يعني باختصار نفس ما تم بناؤه من جسور ثقة وتفاهم خلال السنوات السابقة.

أما وزارة الخارجية الاسرائيلية فقدمت تقييماً وتوصيات مغايرة وهي كما يلي:

- يرى خبراء وزارة الخارجية أن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات يسعى إلى الظهور أمام اسرائيل والمجتمع الدولي بأنه مصر على خوض نضال مستمر، وهو يأمل أن يؤدي رد فعل اسرائيلي حاد إلى تدخل دولي وخلق شرخ داخل المجتمع الاسرائيلي، وأوصت وزارة الخارجية الاسرائيلية بما يلي:
- على اسرائيل أن تمتنع عن القيام بعمليات عسكرية قاسية ضد السلطة الفلسطينية، وأن تحافظ على تكييف مناسب حتى في مجال الرد على عملية قاسية.
- يحظر على اسرائيل أن تبدو وكأنها تخطط لاحتلال مناطق السلطة أو لإبعاد عرفات، وعليها أن تمتنع عن التحرشات الكلامية.

- أي محاولة للمساس بعرفات ستودي إلى تعزيز التأييد الدولي له، وأي عملية عسكرية كبيرة ستثير أمام اسرائيل مسألة، ما الذي يجب أن نفعله في اليوم التالي؟
 - من الأفضل لإسرائيل أن تخفف من الضائقة الاقتصادية في المناطق (أي الضفة والقطاع)، وأن تمنح السكان ما يعززهم اقتصادياً.
 - الهدف المركزي الذي تقترحه وزارة الخارجية للسياسة الاسرائيلية هو دفع رئيس السلطة الفلسطينية إلى زاوية سياسية، بحيث يكون تحت ضغط دولي لمحاربة (الارهاب)، ومن أجل ذلك لا بد من وجود خطة سياسية لإيجاد مخرج للأزمة، واقامة حوار مباشر مع الفلسطينيين لمنع تدويل الصراع.
- هذه التوصيات يظهر جلياً أنها لم تأخذ مجالاً للتنفيذ وتشير مجريات الأحداث اللاحقة، أن رئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك (ارئيل شارون) فضل توصيات الجيش والأجهزة الأمنية.

نماذج من القضايا التي شارك فيها مجلس الأمن القومي

- المجالات التي شارك فيها مجلس الأمن القومي الاسرائيلي، تكاد تكون ضئيلة ومحدودة، وهي تتركز في الغالب على الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، والعلاقة مع لبنان وسوريا، والحوار الاستراتيجي مع دول مختلفة.
- ففي العلاقة مع الفلسطينيين شارك مجلس الأمن القومي الاسرائيلي في القضايا التالية:

القضية الأولى: خطة الانسحاب من قطاع غزة

لدى استعراض البيئة التي اتخذ فيها رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق (ارئيل شارون) قرار الانسحاب من قطاع غزة، والذي يطلق عليها في اسرائيل قرار فك الارتباط، يتضح أنه جاء ليشكل نهاية لسلسلة من الأزمات داخل القيادة السياسية الاسرائيلية، و اتضحت صورة هذه الأزمة في التعامل مع الملف الفلسطيني بعد فشل مفاوضات (كامب ديفيد) بين الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي (ايهود باراك)، وألقى باراك مسؤولية فشل هذه المفاوضات على الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وادعى بأنه ليس شريكاً في مفاوضات السلام، وبسبب ذلك إضافة إلى أسباب أخرى، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية عام 2000 حيث كانت السياسة الاسرائيلية تهدف في بداية الانتفاضة إلى احتواء الأزمة، إلا أنه مع وصول (شارون) إلى الحكم بدأت السياسة الاسرائيلية تتحول من الاحتواء إلى الحسم العسكري للموقف، وذلك من اجل منع الفلسطينيين من تحقيق أي انجاز بواسطة الانتفاضة، وأمام عجز اسرائيل عن تحقيق الحسم في صراعها مع الفلسطينيين اتجهت السياسة الاسرائيلية إلى سياسة ادارة النزاع، وتمثل ذلك بالانسحاب من قطاع غزة واخلاء مستوطنات من شمال الضفة الغربية دون عملية سلام أو مشاركة فلسطينية، ومع خطة الانسحاب شرعت اسرائيل بإجراء آخر لا يقل أهمية عنه، وهو اقامة الجدار الفاصل على أراضي الضفة الغربية وحول القدس.

الهدف من خطة الفصل هو مواجهة الخطر (الديموغرافي) العربي كما يصفه الإسرائيليون بالانفصال عنهم وتعزيز يهودية الدولة وتعزيز الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وبالتحديد في القدس بدل قطاع غزة، أما دور مجلس الأمن القومي الاسرائيلي فيتضح من التحقيقات التي أوردتها مراقب الدولة، بأن المجلس لم يشارك في النقاشات الرسمية التي أجراها رئيس الحكومة قبل الاعلان عن الخطة عام ٢٠٠٣، وجاء دور المجلس في وقت لاحق لإعداد الخطط التنفيذية لتحقيق انسحاب

هادئ للجيش والمستوطنين، ويشير تقرير مراقب الدولة أن النقاشات كانت تجري ضمن دائرة ضيقة شارك فيها مدير مكتب رئيس الحكومة والمستشار السياسي والأجهزة الأمنية والجيش.

القضية الثانية: مقترح لتسوية شاملة مع الفلسطينيين.

عرض رئيس مجلس الأمن القومي الاسرائيلي السابق (غيورا ايلاند) عام 2004 خطة لتسوية شاملة مع الفلسطينيين وأعدت هذه الخطة لتكون مبادرة أوروبية لحل النزاع مع الفلسطينيين وتضم العناصر التالية:

- انسحاب اسرائيل من كافة مناطق قطاع غزة واخلاء المستوطنات فيها.
- تخصص مصر للفلسطينيين مساحة 600 كم وبطول 30 كم على امتداد الحدود الفلسطينية- المصرية، ويعرض 20 كم داخل سيناء وهذه المساحة ستزيد من مساحة قطاع غزة إلى ثلاثة أضعاف.
- تحصل مصر. مقابل ذلك على منطقة بديلة بمساحة 200 كم² من أراضي النقب، إضافة إلى نفق يربط مصر. بالأردن باتصال بري ويكون تحت السيادة المصرية.
- يحصل الأردن على حرية الوصول إلى البحر المتوسط بواسطة النفق البري إلى ميناء غزة، كما يمكن أن تحصل السعودية والعراق على مخرج إلى البحر المتوسط من الطريق نفسها.
- يحصل الفلسطينيون على 89% من الضفة الغربية فيما تحصل " اسرائيل " على 11% من مساحة الضفة الغربية.
- يحصل الفلسطينيون على ميناء بحري عميق وكبير ومطار دولي في قطاع غزة.
- تتولى كل من الأردن، مصر، الولايات المتحدة، الوصاية على المناطق الفلسطينية.
- يتم توقيع الاتفاق في مؤتمر سلام يعقد في مصر برئاسة الرئيس المصري ومشاركة الرئيس الأمريكي، ورؤساء الدول المعنية.

من الواضح جداً مدى تأثير (المنظور اليهودي) على طريقة تفكير صناع القرار في اسرائيل، فأمن اسرائيل له الأولوية حتى ولو كان على حساب دول أخرى، لكن هذه الخطة لم تلقى قبولا داخل "اسرائيل" نفسها فكيف يمكن أن تلقى قبولا لدى الدول المعنية.

القضية الثالثة: التقديرات الاسرائيلية للوضع على الساحة الفلسطينية في مرحلة ما بعد عرفات.

تبلورت في اسرائيل مجموعة من المواقف والتقديرات عن العلاقة المستقبلية مع الفلسطينيين بعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ومن هذه التقديرات ورقة عمل خاصة قدمها مجلس الأمن القومي تحت عنوان "انصراف عرفات من الساحة معالم وتوصيات سياسية".

وتضمنت هذه التوصيات أهداف الاسرائيليين في تلك المرحلة:

- ابقاء المبادرة بيد اسرائيل.
- بلورة استراتيجية مشتركة مع الادارة الأمريكية.

- تقريب المواقف مع الاتحاد الأوروبي.
- تعاون أكبر مع مصر والأردن.
- مواصلة التعاون مع المجتمع الدولي في مواجهة الارهاب.
- تقليص نفوذ جهات معرقة من الخارج.
- استمرار تنفيذ خطة فك الارتباط.

وجاء أيضاً في توصيات مجلس الأمن القومي الاسرائيلي أن على اسرائيل أن تبلور موقفاً من نقطتين:

- الانتظار إلى حين نضوج شريك فلسطيني للسلام.
- بناء شريك ومنحه (فيتامينات) حتى وهو في مرحلة التكوين.

كما طالب مجلس الأمن القومي بتنسيق خطة فك الارتباط مع القيادة الفلسطينية إذا كانت هذه القيادة مقبولة لدى إسرائيل. إزاء ذلك انقسمت المواقف الاسرائيلية تجاه عدد من القضايا مع الفلسطينيين في تلك المرحلة وهي:

- تقديم الدعم للقيادة الفلسطينية الجديدة، حيث رفض رؤس الوزراء الاسرائيلي (ارئيل شارون) تقديم أي مبادرات لدعم هذه القيادة بل ومطالبتها بالوفاء بالتزاماتها بمحاربة (الارهاب).
- تنسيق الانسحاب من قطاع غزة مع القيادة الجديدة، فقد أيدت معظم القيادات الإسرائيلية اجراء التنسيق، إلا أن السلطة الفلسطينية امتنعت عن التنسيق.

القضية الرابعة: العلاقة مع لبنان وسوريا

فيما يتعلق مع لبنان وسوريا، فقد أجرى رئيس مجلس الأمن القومي الاسرائيلي السابق (غيورا ايلاند) لقاءات مع مسؤولين في الادارة الأمريكية، ومسؤولين فرنسيين وممثلين عن الأمم المتحدة وذلك في ربيع عام ٢٠٠٥ تم خلالها بلورة صيغ اقتراح تسوية أمنية بين لبنان واسرائيل ويتضمن هذا الاقتراح:

- وقف الطلعات الجوية الاسرائيلية في سماء لبنان.
- إطلاق سراح أسرى لبنانيين.
- اجراء تعديلات حدودية بما يشمل مزارع شبعا.
- ويلتزم اللبنانيون مقابل ذلك بإنشاء نظام تنسيق أمني مع اسرائيل، وإعادة جزء من لاجئي جيش "الحد"، واخراج حزب الله من المنطقة الحدودية ونشر الجيش اللبناني مكانه.
- الجهات الدولية التي تم التنسيق معها وعدت أن يقدم المقترح كمبادرة دولية إذا قبلت الحكومة الاسرائيلية هذه المبادرة، غير أن رئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك (شارون) رفض الحديث عن الخطة أو اجراء نقاش حول الموضوع لانشغاله بالانفصال عن غزة، ويقول (ايلاند) أنه عرض الاقتراح مرة أخرى على (أولمرت) عام 2006 قبل حرب لبنان بأربعة أشهر إلا انه رفض أيضاً اجراء نقاش حوله، وبرأي (ايلاند) أن الاقتراح المذكور أفضل من قرار الأمم المتحدة رقم (١٧٠١) الذي وافقت عليه اسرائيل بعد الحرب.

- وفيما يتعلق بالحوار الاستراتيجي، فإن مجلس الأمن القومي مسؤول عن عقد وإدارة حوارات استراتيجية مع عدد من الدول باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية فإن إدارة الحوار الاستراتيجي معها هي من مسؤولية وزارة الدفاع، ويدير مجلس الأمن القومي حوارات مع مجالس أمن قومي أخرى مثل الحوار الاستراتيجي مع مجلس الأمن القومي الروسي، ومجلس الأمن القومي التركي، ومجلس الأمن القومي الهندي، ومجلس الأمن القومي الصيني.

بعرضنا للقضايا السالفة يبدو واضحاً أن ما يجري في إسرائيل وبشكل هادئ هو صراع بين وجهتي نظر في التعامل مع قضايا الأمن القومي أو بمعنى أدق منهجي تفكير، وهما يرتبطان بشكل وثيق بتعريف مفهوم الأمن القومي، الأول المفهوم العسكري، والثاني هو المفهوم الموسع للأمن القومي، الأول يحدد مصادر التهديد بأنها خارجية وذات طبيعة عسكرية فقط، وبالتالي فإن الوسيلة الوحيدة لمواجهة هي من خلال الاعتماد على القوة.

أما الثاني فيرى أن مصادر التهديد ليست بالضرورة خارجية وليست بالضرورة ان تكون ذات طابع عسكري، وبالتالي لا تكون القوة العسكرية هي الخيار الوحيد لتحقيق الأمن، أما في إسرائيل فلا زال التركيز على المفهوم الأول للأمن القومي وبالتالي الاعتماد على مبدأ القوة لمواجهة مصادر التهديد التي تواجهه، وي طرح المؤيدون لوجود جهاز مجلس الأمن القومي أنه يمكن تحقيق المصالح والأهداف القومية من خلال رؤية استراتيجية بعيدة المدى وليس بناءً على ردود فعل آتية، فوجود المجلس يؤدي في النهاية إلى زيادة ادراك صانع القرار بالأهداف القومية والبدائل المتاحة لتحقيق هذه المصالح وفق رؤية متكاملة.

أزمة الحكم وإدارة الصراع

ثمة اعتقاد كبير لدى شريحة واسعة من السياسيين والخبراء والأكاديميين في إسرائيل، بأن حرب لبنان الثانية عام 2006 وما تلاها من حروب في غزة، أظهرت بشكل واضح الأزمة التي تعاني منها القيادة في إسرائيل، وثمة رأي آخر يعتقد بأنها أزمة حكم نتج عنها أزمة قيادة، ويظهر ذلك الخلل في أداء أجهزة ومؤسسات الحكم. الأمر الذي انعكس على أداء الحكومات وقراراتها، وفي هذا الإطار طرح القائمون على "مؤتمر هرتسليا" السابع، ثلاثة أسباب تؤدي لعدم نجاعة وفعالية الحكم في إسرائيل، وهي:

- غياب الاستقرار السلطوي، الأمر الذي يستدعي تغيير نظام الحكم لضمان استقرار السلطة.
- عدم توفر الوسائل والآليات الملائمة للتخطيط واتخاذ القرارات.
- عدم التوازن بين السلطات الثلاث، التشريعية، التنفيذية، والقضائية، مما يؤدي إلى عرقلة الأداء الناجح للسلطة والصناعة الملائمة للقرار.

وكانت نتائج حرب لبنان الثانية والحروب التي تلتها، دافعاً مهماً لطرح اقتراحات من أجل تغيير نظام الحكم، وإعادة بناء مؤسسات اتخاذ القرار، ومن ضمنها المطالبة بتعزيز مكانة مجلس الأمن القومي في نظام صنع القرارات.

لذا سنسلط الضوء على أزمة القيادة في إسرائيل بعد حرب لبنان الثانية والحروب التي تلتها، والحلول المطروحة لتعزيز مكانة مجلس الأمن القومي الإسرائيلي.

حرب لبنان الثانية وحروب غزة وأزمة القيادة في إسرائيل

اندلعت الحرب بين حزب الله واسرائيل، -التي يطلق عليها اسم حرب لبنان الثانية بعد قيام حزب الله بأسر جنديين إسرائيليين بتاريخ 12 تموز 2006، الحكومة الإسرائيلية من جانبها عقدت اجتماعاً عاجلاً مساء نفس اليوم وقررت شن هجوم شامل على حزب الله، وحددت ثلاثة أهداف لهذه الحرب وهي:

- إعادة الجنود المخطوفين.
- إنهاء نيران صواريخ حزب الله
- نشر الجيش اللبناني في الجنوب.

فيما كانت تصريحات أخرى للقيادة الإسرائيلية تشير إلى أن هدف الحرب هو:

- تدمير حزب الله.
- استعادة قدرة الدرع الإسرائيلية.
- تغيير الواقع في لبنان.

في هذه الحرب التي استمرت لمدة (33) يوم، قتل حسب المعطيات الإسرائيلية (163) إسرائيلياً منهم (119) جندياً، وأصيب المئات بجراح كما دمرت (80) دبابة ومدعة وأسقطت مروحية ودمرت بارجة حربية متطورة، كما سقط أكثر من أربعة آلاف قذيفة شمال إسرائيل تسببت بخسائر اقتصادية كبيرة، وانتهت هذه الحرب دون أن تحرز اسرائيل خلالها نصراً واضحاً من الناحية العسكرية، بل ولم تحقق أيّاً من الأهداف المعلنة للحرب.

النتائج التي آلت إليها الحرب أدت إلى انتقادات واسعة داخل اسرائيل، وتعالّت الأصوات المطالبة باستقالة المسؤولين الأساسيين عن نتائج الحرب، وأخرى تطالب بإقامة لجنة تحقيق رسمية، و تركزت هذه الانتقادات على تقصير القيادة السياسية والعيوب التي ظهرت في عملية اتخاذ القرار، والعيوب في المفاهيم الأمنية - السياسية لدى النخب السياسية والعسكرية في إسرائيل، إضافة إلى الانتقادات الموجهة للقيادة العسكرية والإخفاق في التعبئة والتجهيز والتدريب، وأمام هذه الانتقادات قررت الحكومة الإسرائيلية يوم 17 أيلول 2006 تعيين لجنة لتقصي أحداث ونتائج الحرب.

لجنة فينوغراد

عينت الحكومة الإسرائيلية لجنة برئاسة القاضي المتقاعد (ياهو فينوغراد) وذلك من أجل "استيضاح الاستعدادات وكيفية سلوك المؤسسة السياسية والجهاز الأمني فيما يتعلق بمجمل جوانب المعركة في الشمال التي بدأت في يوم 12 تموز 2006".

- حمل التقرير رئيس الحكومة، ووزير الدفاع ورئيس الأركان مسؤولية اتخاذ قرارات أدت إلى الخروج للحرب دون الاعتماد على خطة مفصلة تعتمد في اساسها على دراسة دقيقة للساعات المعقدة للساحة اللبنانية.

- أكد التقرير أنه لم يتم البحث في كافة البدائل المتاحة مثل سياسة ضبط النفس أو ربط الخطوات السياسية مع خطوات عسكرية، حيث أظهرت القيادة السياسية ضعفاً في الحسابات الاستراتيجية التي ينبغي أن تؤدي للرد على الحدث من خلال رؤية شاملة.
- توفر الدعم للحكومة سببه العرض الغامض للأهداف وطرق العمل غير الواضحة التي طرحت أمام مجلس الوزراء، مما جعل بعض الوزراء يؤيدون القرار وهم يجهلون.
- أشار التقرير إلى أن هناك قسم من الأهداف لم يتم توضيحه، وبشكل عام كانت الأهداف التي وضعت طموحة للغاية.
- تقع المسؤولية الأساسية على عاتق رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس الأركان.

أولاً: رئيس الحكومة:

- يقع على رئيس الحكومة المسؤولية العليا عن قرارات حكومته.
- أعد رئيس الحكومة موقفه دون أن تعرض عليه خطة عسكرية مفصلة ودون أن يطالب بعرضها ودون الاهتمام بالبدائل العسكرية والسياسية، وقد تصرف دون تشاور منتظم داخل الحكومة أو مع مستشاريه.
- يتحمل رئيس الحكومة المسؤولية عن عدم وضوح الأهداف والطرق التي تم اتباعها لتحقيق هذه الأهداف.
- لم يقوم رئيس الحكومة بتعديل خطته بعد أن تبين له أن الفرضيات الأساسية للعملية العسكرية لا يمكن تحقيقها.

ثانياً: وزير الدفاع:

- لم تتوفر لدى وزير الدفاع الخبرة والمعرفة في الشؤون السياسية والأمنية والحكومية، كذلك لم تتوفر لديه معرفة جيدة بالمبادئ الأساسية من استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية.
- اتخذ وزير الدفاع قراراته دون التشاور مع جهات سياسية ومهنية لديها الخبرة، كما لم يتم اعطاء وزن كاف للآراء المتحفظة.
- لم يتصرف وزير الدفاع من خلال رؤية استراتيجية فهو لم يبحث في خطط الجيش ولم يدقق في جاهزيته.
- لم يطور وزير الدفاع مفهوماً سياسياً وعسكرياً لاحتتمال تعقيدات الساحة على رد إسرائيل وأهداف المعركة والعلاقة بين الخطوات السياسية والعسكرية فيها.

ثالثاً: رئيس الأركان:

- لم يضع رئيس الأركان أمام المستوى السياسي معلومات وتقديرات وخطط كانت ستتيح المجال لمواجهة التحديات بصورة أفضل.
- لم يعرض رئيس الأركان الوضع المتردي لجاهزية الجيش أمام المستوى السياسي، ولم يعرض كذلك الخلافات الداخلية في الجيش.

- تقع عليه مسؤولية كبيرة لأنه عرف بأن رئيس الحكومة ووزير الدفاع يفتقران إلى المعرفة والخبرة العسكرية، كما أنه خلق انطباع لديهم بأن الجيش مستعد ولديه خطط.

إن من أسباب الإخفاق في هذه الحرب ظروف خارجة عن سيطرة إسرائيل وهي تتعلق بالبيئة الخارجية، ومنها قدرة حزب الله المتعاضمة ووجوده على الحدود اللبنانية الفلسطينية، والتأثير الحاصل جراء تعقيدات الوضع على الساحة اللبنانية وبشكل خاص دور كل من سوريا وإيران، وارتباط الحرب بالتوتر الإقليمي الناجم عن سعي إيران لامتلاك الأسلحة النووية وموقف كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه إيران، فالدور الأمريكي في هذه الحرب كان واضحاً في تأييد العمل العسكري من قبل إسرائيل وترك له الفرصة الكافية لتحطيم حزب الله، بل يسود اعتقاد أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل خططتا للحرب منذ فترة طويلة، إن نشرت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية أن خطة الحرب ضد لبنان كانت موجودة منذ خمسة أشهر، وإن السفير الأمريكي في بيروت جيفري فيلتمان ابلى الحكومة اللبنانية منذ شهر آذار 2006 بأن الولايات المتحدة ستمنح المسؤولين اللبنانيين فرصة خمسة أشهر لنزع سلاح حزب الله، وإن فشلوا فإن واشنطن ستتولى المهمة بنفسها، فيما صرح مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية (ديفيد وولش) أنه إذا لم ينجح لبنان في تنفيذ قرار (1559) الصادر عن الأمم المتحدة فإن إسرائيل ستفعل ذلك وتنزع سلاح حزب الله.

الدور الأمريكي في الحرب على لبنان يشير إليه أيضاً أحد الكتاب الصحفيين الإسرائيليين بقوله انه من الجيد أننا لم ننتصر في الحرب، وأن هذه الحرب ربما تكون دافعاً للبحث عن بدائل أخرى بدل استخدام القوة، وسبباً في تعليم الأمريكيين درساً هاماً أنه لا جدوى من دفع إسرائيل نحو مغامرات عسكرية.

يتضح من هذه الأقوال والتصريحات أن جزء مهم من قرار الحرب كان مصدره خارجي، وإن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها أهداف تسعى لتحقيقها من هذه الحرب، التي التقت مع أهداف إسرائيلية، وهذا يشير إلى أن إسرائيل لها دور وظيفي تقوم به في المنطقة خدمة لمصالح أطراف أخرى، ما يعتبر عنصراً مؤثراً على اتخاذ القرار في مؤسسة تعاني من اختلال في صناعة القرار بالأساس.

وبالعودة إلى موضوع اتخاذ قرار الحرب في إسرائيل كما ورد في تقرير فينوغراد، فقد أشار إلى عدد من الإخفاقات الحكومية في عملية صنع القرار، وهي:

- لم يحصل في المستوى السياسي أو العسكري نقاشات شاملة ومعقدة حول الموقف وطبيعة الرد وسبل تحقيق الأهداف.
- الافتقار إلى الأسس السليمة في اتخاذ القرارات من حيث طرح البدائل وفق رؤية شاملة، وعقد نقاشات وحوارات بين هذه البدائل.
- اعتماد الحكومة بدرجة كبيرة على تقديرات الجيش وتوصياته.
- غياب أي دور لوزارة الخارجية في تقدير الموقف وتقديم رؤية أخرى أو تفحص البدائل.
- غياب دور مجلس الأمن القومي الإسرائيلي.

وجاء في توصيات اللجنة انه من اجل معالجة مواطن الخلل والقصور في نظام صنع القرار في إسرائيل يتبنى اتخاذ الإجراءات التالية:

- اتخاذ القرارات السياسية لدى الحكومة يقتضي عدم الاستناد إلى توصية هيئة واحدة (مثل الجيش أو الأجهزة الأمنية) وأنه لا بد من توفر رأي ثان من قبل هيئة أخرى وأن تجري أمام الهيئة المقررة لاتخاذ القرار، عملية منظمة من التحدي بين أصحاب الاقتراحات بشأن توصياتهم.

وهذا يقتضي العمل على ما يلي:

- الدمج الكامل لوزارة الخارجية في القرارات الأمنية ذات البعد السياسي.
- تحديد مهمات مجلس الأمن القومي بصورة واضحة بحيث تشمل ما يلي:
 - أ- تقديم عمل مهني كامل وشامل في مواضيع سياسية وأمنية من خلال رؤية بعيدة المدى.
 - ب- تطبيق هذا العمل المسؤول على القضايا الحاسمة المطروحة على جدول الأعمال.
 - ج- السماح لمجلس الأمن القومي بإبداء رأيه في المواضيع السياسية والأمنية المطروحة للبحث لدى رئيس الحكومة واللجان الحكومية.
 - د- يقوم المجلس بعملية التنسيق لاجتماعات اللجنة الوزارية للأمن وإعداد وتحضير جلساتها.
 - هـ- يقوم المجلس بتحضير الأبحاث والدراسات حول الميزانية الأمنية لإسرائيل.
 - و- أن يكون تعيين رئيس المجلس من قبل رئيس الحكومة وموافقة الحكومة واللجنة الوزارية للأمن على هذا التعيين.

هذه الانتقادات التي وردت في تقرير "لجنة فينوغراد" على عمل مجلس الأمن القومي، واستبعاده عن سياق صنع القرارات وعدم تعزيز مكانته في مكتب رئيس الحكومة أدت إلى طرح عدد من التوصيات لتحسين مكانة المجلس داخل وحدة صنع القرار، وتشير هذه التوصيات إلى أنه يجب تعزيز دور مجلس الأمن القومي الإسرائيلي من خلال الخطوات التالية:

- تكليف مجلس الأمن القومي بإعداد التقرير السنوي للوضع الأمني القومي، وعرضه على الحكومة لمناقشته.
- تركيز مداورات الميزانية الأمنية لدى مجلس الأمن القومي.
- تفعيل عمل المجلس بصورة أكبر داخل وحدة صنع القرار وبشكل خاص إلى جانب رئيس الحكومة واللجنة الوزارية للأمن.

لكن هذه الخطوات بقيت حتى اليوم تواجه بمعارضة شديدة من قبل الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية بشكل عام. تركت نتائج حرب لبنان الثانية أثراً كبيراً على أزمة الحكم في إسرائيل ومن ضمنها الأزمة التي واجهتها القيادة السياسية خلال الحرب التي نشبت بين إسرائيل وحزب الله، وتركز جانب كبير من الانتقادات الموجهة للحكومة في تعاملها مع هذه الأزمة إلى الخلل والقصور في عملية اتخاذ القرار بشأن الحرب واسلوب إدارة هذه الأزمة بشكل كامل، فقد تحققت لجنة فينوغراد من أن القرار المتسرع بشأن عملية عسكرية لم يتم بحثه بشكل جدي وتمعق في الحكومة الإسرائيلية، والأهم من ذلك أن الجيش قد ترك انطباعاً لدى المستوى السياسي في إسرائيل بإمكانية القيام بعملية عسكرية وتحقيق النصر، غير أن الخلل الواضح في قرارات المستوى السياسي وعدم ربط العمل العسكري بأهداف سياسية واضحة ومقبولة، والأهم من ذلك أنها لم تتفحص بدائل أخرى عن الحرب لحل الأزمة.

إزاء ذلك عززت التوصيات التي قدمتها اللجنة بتفعيل دور مجلس الأمن القومي ما جاء في تقرير مراقب الدولة من انتقادات لتجاهل الحكومة دور المجلس وفتح المجال أمام الحكومة الإسرائيلية لإعادة ترتيب نظام صنع القرار لديها.

أثر المؤسسة الامنية والعسكرية في صناعة قرارات الأمن القومي

تلعب الأجهزة الأمنية والعسكرية دروا بارزا في صناعة القرار الإسرائيلي، لا سيما أن بنية المجتمع وهيكلته عسكرية إلى حدّ ما في "إسرائيل"، بالإضافة إلى تنامي الهواجس الأمنية التي تؤثر على القرارات الإستراتيجية التي يتم اتخاذها، وتحدد مسارها المستقبلي، وتستمد الدوائر العسكرية قوتها في القرار الإسرائيلي، من خلال الترويج بأنها واحة الأمان في بحر الاضطراب والفوضى ما يعني منح الكوادر العسكرية والأمنية الإسرائيلية هامشًا واسعًا في عملية صنع القرار.

ومع تنامي دور الجيش في المجتمع الإسرائيلي برز دور العسكريين في الحياة السياسية بشكل كبير، وقد كانت العلاقة بين هاتين المؤسستين محل اهتمام الباحثين، وقد وضعوا العديد من النماذج المفسرة لهذه العلاقة، والتي من أهمها النموذج الوظيفي، وهو الذي كان سائدا منذ نشأة الجيش الإسرائيلي، والتي تنظر إلى الجيش بأنه أداة لتنفيذ سياسة الحكومة، ويقوم على الفصل بين السياسة والجيش، على الرغم من وجود بعض الشواهد التي تدل على التداخل بينهما في عهد بن غوريون. ومن النماذج المفسرة أيضًا لهذه العلاقة نموذج الشعب المسلح، والذي أعطى الجيش نفوذاً أكبر في السياسة، ويقوم هذا النموذج على فرضية أن "إسرائيل" في حالة حرب دائمة لذلك ينبغي الاستعداد الدائم للحرب، وذلك بتجنيد أفراد الشعب كله، أما نموذج الشراكة فيشير إلى وجود دور مركزي للمؤسسة العسكرية في اتخاذ القرارات، حيث يعتمد هذا النموذج على العلاقة بين منظار الشراكة والتبادل، ويعدّ هذا النموذج الجيش شريكا مكملًا للمستوى السياسي في عملية رسم السياسات وقد انتاب العلاقة بين المستويين العسكري والسياسي عدد من المفارقات، والتي منها: تغلغل الانقسامات السياسية والمصلحية في الجيش، وتدخل المؤسسة العسكرية في قضايا الخارجية والأمن والشؤون السياسية والدبلوماسية، وغياب قانون واضح يحدد الصلاحيات والعلاقة بين المستويين، أما فيما يخص وسائل التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية فتتمثل في مشاركة القيادات العسكرية في اجتماعات مجلس الوزراء بشكل دائم، وتولي جنرالات الجيش المناصب السياسية العليا، واحتكار هيئات الجيش للمعلومات، وقراءة الواقع، ومشاركة القيادات العسكرية في المفاوضات والمهام الدبلوماسية.

لا يستطيع أي محلل سياسي أو عسكري، أن يمر مرور الكرام على الدور الهام الذي يلعبه جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) في صناعة قرارات الأمن القومي في "إسرائيل"، إلا أن هناك آراء مختلفة، حول دور جهاز (أمان) في صناعة القرار، فهناك رأي يقول: على أنه مستعد وبدرجة كبيرة، حيث يقوم بجمع كافة المعلومات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويقدمها بتقارير استخبارية عالية الجاهزية إلى رئيس الحكومة الذي بدوره يتخذ القرار المناسب بهذا الشأن، وهذا ما أشار إليه رئيس جهاز أمان السابق العقيد يهوشفاط هركابي في التقرير الاستخباري الذي رفعه إلى القيادة العسكرية والأمنية، والتي بدورها رفعته إلى رئيس الحكومة حول قيام مصر بحصار إيلات، حيث أوصى بتحريك الجيش والتدخل العسكري لفك الحصار ويلاحظ أن هناك تعاضما وازديادا في المطالبة ببلورة سياسة واضحة لدور جهاز (أمان) في المساعدة في السياسة الخارجية والأمنية وهذا أخذ في التوسع نظرا لخطورة التهديدات، حيث يطالب البعض بوجود مشاركة ضباط الأمن، في أجهزة تنفيذ السياسات، عبر وحدات (أمان) وخاصة في مجال الحرب الاستخبارية والإعلام

والدبلوماسية والحرب النفسية لذلك يلاحظ أن جهاز التقدير في أمان بدأ يذيل تقاريره الاستخبارية بسلسلة من التوصيات الواجب عملها في مثل هذه الحالات.

وهناك من يرى بان ينحصر عمل ضباط الاستخبارات بالتخصص العسكري الميداني، لأن ضباط الاستخبارات سيجدون صعوبة في التعامل مع الواقع المتشكك، لأنه شديد التعقيد، وهم ليسوا بحاجة لتحمل أعباء أخرى، وخاصة في مجال تقرير النوايا، لأنها تتسم بالكثير من الضبابية لذلك وبما أن خلفية رجل الاستخبارات مشتركة بين العسكرية والأمن، إذن فهو ليس سياسياً أو دبلوماسياً، لذلك لا يكون بمقدوره أن يحل محل صانعي القرارات، الذين تتأثر قراراتهم بالعديد من النواحي التي لا ترتبط فقط بالجانب الأمني ولذلك فمن المعيب أن يحس ويعتقد رجال الاستخبارات بأنهم يفهمون الواقع أكثر من صانعي القرار، وذلك لأنهم فقط يعرفون جزءاً واحداً من الواقع، وهو المتمثل في ساحة الخصم وقدراته العسكرية

ولكن هناك من رأى أيضاً أن جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) لا يمكن أن يسمح لنفسه بالجلوس فوق برج عاجي، وهو جبهة الأبحاث الرسمية لدولة "إسرائيل"، فإلى جانب ضرورة تقديم تقديرات استخبارية نوعية ومهنية وموضوعية، يجب عليها أيضاً تقديم الذخائر الاستراتيجية المطلوبة للمعركة السياسية لذلك، يجب بنظر حاملي وجهة النظر هذه إيجاد نوع جديد من العلاقات التبادلية بين أمان وصانعي القرار قد تصل إلى حد الشراكة ولهذا أخذ جهاز الاستخبارات أمان على عاتقه، مهمة تقديم توصيات سياسية، بصورة مستقلة عن التقديرات الاستخبارية.

وإذا عدنا إلى الماضي ومنذ قيام الكيان عام 1948م، لنبحث عن عملية صنع القرار ذاته نجد أن الكيان الإسرائيلي نفسه لم يكن يملك أية مؤسسة واضحة ومعروفة لصنع القرارات القومية الاستراتيجية، فقد صرح أول وزير خارجية لإسرائيل ابا ايبان بان "نظام "إسرائيل" في اتخاذ القرارات هو نظام هوائي" قائم على الارتجال والبعد عن التماسس أما أهارون ياريف، والذي شغل منصب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، فقد أقر بوجود نقاشات وتحليلات تدور على المستوى الوزاري أو العسكري، "لكننا نفتقر لوجود جهاز مهني محترف على أعلى المستويات" وقد ادعى أبراهام تامير، الذي شغل منصب رئيس شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي " أنه طالما لم تعمل الحكومة الإسرائيلية على تشكيل جهاز شرعي ومتمين تكون مهماته وصلاحياته تتناول كل ما يتعلق بتخطيط وتحليل وتنسيق السياسات، فإن الوضع في "إسرائيل" سيكون ثابتاً على ما هو عليه".

شلومو غازيت، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً يرى أن كافة القرارات التي اتخذت في عهده كانت غير مسؤولة وارتجالية، وغير متزنة، وغير قائمة على دراسة البدائل المختلفة وتحليلها.

وهنا لا بد أن نقول بأن مشكلة "إسرائيل" الأساسية، المتعلقة بسياق صناعة القرارات، لا ترجع إلى طبيعة الطواقم أو العمل الذي تقوم به ومدى فائدته من عدمها، بل ترجع إلى عدم وجود طواقم أو هيئة أو لجنة أصلاً لإكمال عملها، لذلك تبقى العلاقة محصورة بين الجهة الأمنية صاحبة التقدير الأمني أو الاستخباري ورئيس الحكومة أو وزارة الخارجية في حال التقديرات السياسية والدبلوماسية. كل ذلك لا يعني أن "إسرائيل" لم تتخذ قرارات استراتيجية، سواء زمن السلم والحرب، سواء عسكرية كانت أم سياسية. من الواجب أن نشير إلى أهم آثار جهاز الاستخبارات العسكرية أمان في عملية صنع القرار الإسرائيلي، سواء على طريق النجاح أو الفشل، والذي تبني نظرية أن أجهزة الاستخبارات بشكل عام مؤسسات متشائمة تفضل المبالغة بالخطر على الاستهانة به، لذلك ففي حالة عدم وجود معلومات واضحة أو عدم توفر تأكيد لها، تميل هذه الأجهزة إلى نسب قوة كبيرة وميول ونزعات عدوانية للخصم أكثر مما هي عليه في الواقع ولذلك تدفع صاحب القرار (الدولة) لاتخاذ إجراءات وقائية وعمليات ردع لمنع العدو من تنفيذ عدوانه.

أما في حالة الاستخبارات العسكرية في "إسرائيل"، فهي تعتبر قناة تأثير قصيرة وفعالة، حيث توفر إمكانية العمل السريع، وتمنح الأمن من حيث المكان والزمان، وتمنح الحكومات من خلال عملها بديلا للعمق الاستراتيجي ومجالا من الوقت، لأن "فلسطين المحتلة" حدودها ضيقة، لذلك تمكنها من حشد قوتها لمواجهة الأعداء، أو البقاء في حالة تأهب خشية تعرضها لهجوم مفاجئ، إضافة لكونها وسيلة لتحقيق أهداف لا يمكن تحقيقها بطريقة أخرى وخاصة في مجال حرب الجواسيس أو الحرب النفسية.

ولأهمية جهاز الاستخبارات، وتقديرا لدوره وتأثيره في عملية صنع القرار، فإن هناك علاقة وطيدة، بين رئيس الحكومة ورئيس جهاز الاستخبارات تتمثل في التشاور المستمر بين الطرفين، وتبادل الآراء فيما بينهما، مع الإشارة إلى أن رئيس الحكومة هو المخول بتعيين رئيس جهاز الاستخبارات أمان ولذلك، يكون للعلاقة الشخصية الخاصة الأثر الكبير في العمل المنتظم والتعاون، بحيث يطلع رئيس الحكومة رئيس الجهاز على عملية اتخاذ القرارات من قبل المستوى الحكومي، ولذلك فإن "إسرائيل"، ونظرا لمشاكلها الخاصة، استدعت وجود أهمية مميزة لجهاز الاستخبارات، أكثر بكثير مما هو عليه في الدول الأخرى، لأنها هي القادرة على تقديم إجابات على جزء من المشاكل الحقيقية التي تواجهها، ومن هنا يجب أن ندرك أن جهاز الاستخبارات أمان ذا أثر ملموس في صناعة القرار القومي.

تفرض الوظيفة على جهاز الاستخبارات العسكرية أمان توضيح الأمر للمستفيدين، وإغناء التقدير الاستخباري بالمعلومات المؤكدة، سواء أُرسي المسؤولون أم لم يرضوا، لأن ثمن الخطأ يكون باهظاً جداً وهنا نضرب مثلا، حول التقرير عشية حرب العاشر من رمضان 1973م، حيث إنه في ربيع عام 1973م، كانت هناك حشودات عسكرية مصرية وإسرائيلية وأفاد تقرير الاستخبارات إلى أن الأمر مجرد مناورة عسكرية واسعة النطاق، أو عرض عضلات لتحقيق أهداف سياسية، وإن احتمال اندلاع الحرب هو ضعيف جدا، ورغم تقرير رئيس هيئة شعبة الأركان يأخذ الأمور على محمل الجد، إلا أن موقف رئيس شعبة الاستخبارات بقي ثابتا وهو أن احتمال الحرب ضعيف جدا وينطبق الأمر أيضا على حرب لبنان في عام 2006 م، حيث أشار التقرير الاستخباري إلى نتائج مضمونة في التغلب على العدو ومباغتته في عقر داره، ولكن الأمر انكشف بعد يومين من التوغل، حيث وجد الجيش الإسرائيلي الأمر مغايرا لتوقعات شعبة الاستخبارات العسكرية مما جعل هيئة الأركان تطالب جهاز الاستخبارات بمعلومات ميدانية حديثة حول تحركات حزب الله اللبناني. أما بعد هذه الحرب، فقد استخلص جهاز الاستخبارات أمان العبر، وخلال السنتين اللتين سبقتا حرب غزة عام 2008 م، طالب ضباط الاستخبارات بالشراكة في عمل هيئة الأركان، وتم تقديم ونقل المعلومات الاستخبارية للقادة والوحدات المقاتلة قبل الشروع بالمعركة، مع الحرص على إدخال هذه المعلومات كي تساهم في رفع المقدرة القتالية وبما أن قطاع غزة ساحة معروفة للجيش الإسرائيلي، من حيث الطبيعة الجغرافية والطبيعة البشرية، فقد كان لزاما على جهاز الاستخبارات أن يقوم بدقة بالإعداد والتخطيط الجيد. لقد استطاع جهاز الاستخبارات العسكرية أمان معرفة الاستعدادات التي قامت بها الكتائب الفلسطينية المسلحة، وحدد الأهداف، وأعد العوامل المساعدة للعمليات، والتنسيق الناجح، والتوزيع على الوحدات المقاتلة، مع الاستعانة بالاستخبارات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية والطائرات بدون طيار وأشعة الليزر، كل هذه التقديرات كان لها الأثر، في تقديم التقرير الاستخباري للقيادة السياسية، ورغم كل ذلك نجحت كتائب القسام في الاستمرار في إطلاق الصواريخ.

يحاول المسؤولون الإسرائيليون التقليل من دور العسكريين في صنع القرارات السياسية لإظهار "إسرائيل" بمظهر الديمقراطية، إلا أن معظم التحليلات تشير إلى أن المؤسسة العسكرية تقع في قلب عملية صنع القرار السياسي، وقد ساهمت بنية المؤسسة العسكرية الكبيرة والموحدة في تعزيز نفوذها في السياسة الإسرائيلية، خاصة في ظل انقسام وتفكك الدوائر

السياسية الحكومية، فضلا عن أن ضعف التيارات السياسية والحزبية في "إسرائيل" منح المؤسسة العسكرية مزيدا من القوة قياسا بالدوائر السياسية ويظهر هذا الدور من خلال:

- 1- تمتع المسؤولية العسكرية، وعلى رأسها وزير الدفاع بصلاحيات واسعة لمواجهة الأزمات، مثل: إعلان حالة الطوارئ وتعبئة الاحتياط دون الحاجة لموافقة مجلس الوزراء أو الكنيست، وكذلك فإن وزارة الدفاع تملك الوسائل والإمكانيات اللازمة لتخطيط السياسات، وتقديرها، وتقديم البدائل مع غياب دور المؤسسات والأجهزة الأخرى في هذا المجال، فإما أن تأخذ الحكومة بهذه الآراء، أو تقف مكتوفة الأيدي لا تفعل شيئاً.
 - 2- سيطرة المؤسسة العسكرية على أجهزة جمع المعلومات، وأجهزة الاستخبارات، ومراكز الدراسات الإستراتيجية المكلفة بوضع التقديرات وصياغة البدائل في النهاية الأساس لاتخاذ القرارات.
 - 3- اعتماد كثير من القيادات المدنية على العسكريين واستشارتهم في شؤون الحياة السياسية والسياسة الخارجية.
 - 4- حضور العسكريين، مثل: رئيس الأركان، ورئيس الاستخبارات للاجتماعات المهمة، مثل بعض اجتماعات مجلس الوزراء، واللجنة الوزارية للأمن، ولجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست.
 - 5- دور العسكريين بعد تسريحهم، وانتقالهم إلى العمل في المؤسسات المدنية، حيث يعمل هؤلاء العسكريون على دعم المؤسسة العسكرية، وتبني وجهات نظرها، وضمان سيطرتها على المؤسسات المدنية، وتطويرها لخدمة الأهداف العسكرية.
 - 6- تفرض المؤسسة العسكرية سيطرة واسعة على وسائل الإعلام فيما يتعلق بتصاريح النشر والمعالجة للقضايا، ومن ثم كان لها نفوذ واسع على المجتمع والحكومة، كما أن معظم وزراء الحكومة هم في الأصل مجندون سابقون، وهذا الأمر يمنح المؤسسة العسكرية مزيداً من القوة داخل الدوائر الحكومية المؤثرة في صناعة القرار الإسرائيلي.
- هناك صلة جوهرية بين المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والنظام السياسي في "إسرائيل"، فهي دعامة النظام السياسي في وظائفه الأساسية، بجانب الأدوار الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تلعبها في العلاقات المتشابكة في الكيان الإسرائيلي وجميع مؤسساته، وأيضاً المجتمع الإسرائيلي من حيث الدور المدني للجيش وعسكرة الاقتصاد، وتنامي المجتمع الصهيوني العسكري، ودور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي. ومع تعاضد دور الجيش في المجتمع الإسرائيلي، فقد برز دور العسكريين في الحياة السياسية، وذلك بالاعتماد على رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، إضافة إلى بعض المناصب الوزارية التي كانت تسند لعدد من القادة العسكريين الأمر الذي زاد من قوة ضغط قادة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، وجعلهم يتمتعون بنفوذ سياسي واسع.

طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية في "إسرائيل"

نادرة هي الدول التي تتباهى بقدرة قيادتها السياسية على العمل بشكل مستقل تماما، أو إلى درجة كبيرة، عن المؤسسة العسكرية/ الأمنية فيها فما من مجتمع سياسي يستطيع الادعاء أنه "جمهورية أفلاطون".

ينظر إلى العلاقة ما بين المستويين السياسي والعسكري على أنها جزء من العلاقات ما بين المستوى الجماهيري المدني، والمستوى العسكري، وكما هو متبع في الدول الديمقراطية، فإن المستوى العسكري يخضع لسلطة ورقابة المستوى المدني، الذي من شأنه اتخاذ القرارات المصرية المتعلقة بالدولة _بطبيعة الحال_، بالتشاور مع المستوى العسكري لوضع

الإستراتيجيات الأنسب، وبشكل عام هناك العديد من النظريات التي تحدد طبيعة العلاقة ما بين المستويين العسكري والسياسي، في أي دولة.

النماذج المفسرة للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية في "إسرائيل":

حظيت كما أسلفنا باختصار، العلاقات بين المستوى السياسي والمستوى العسكري في "إسرائيل" بتفسيرات متباينة، وفق النماذج النظرية التي حاولت تفسير هذه العلاقات، وعلاقة العسكريين بالسياسة عموماً، أي نموذج الكيان القلعة أو الكيان العسكرية ونموذج المركب الصناعي العسكري، والنموذج الوظيفي، ونموذج الشبكة الأمنية، ونموذج الشعب المسلح، ونموذج الشراكة بين المؤسسة العسكرية والمستوى السياسي.

وفيما يأتي توضيح مفصل لأهم النماذج المفسرة للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسية في "إسرائيل":

1-النموذج الوظيفي:

وفق هذا النموذج يبلور المستوى السياسي ويعرف الأهداف المرجوة، ويعرضها بدوره على المستوى العسكري، الذي يضع تصوراً وخططاً مع تحديد الإمكانيات لتحقيق هذه الأهداف، وهذا النموذج لا يكثر بدور العلاقات والاحتكاك بين الشخصيات الفعالة على المستويين السياسي والعسكري.

وضح بن غوريون مكانة الجيش الإسرائيلي ودوره وعلاقته بالقيادة السياسية كالآتي: "الجيش لا يقرر السياسة ولا النظام ولا القوانين، ولا نظام الحكومة في الدولة، وطبعاً، الجيش لا يقرر بنفسه حتى بنيته وأنظمتها وخطوط عمله، والجيش ليس هو الذي يقرر شأن الحرب والسلام، الجيش هو الذراع التنفيذية لحكومة "إسرائيل"، إنه ذراع الدفاع والأمن، النظام في الدولة، والخطوط السياسية تجاه الداخل والخارج، وعلان الحرب وصنع السلام، وتنظيم الجيش وتصميم صورته، ذلك كله من صلاحيات السلطات المدنية وحدها: الحكومة، والكنيست، والناخبين. الحكومة مسؤولة عن الجيش أمام ممثلي الشعب في الكنيست، والجيش خاضع في كل شيء للحكومة، وما هو إلا منفذ للخط السياسي وللأوامر التي يتلقاها من المؤسسات التشريعية والتنفيذية: الكنيست، والحكومة.

تبنّت هذه الرؤية التي عبر عنها بن غوريون عن علاقة الجيش بالقيادة السياسية، "النموذج الوظيفي" أي: أن الجيش أداة لتنفيذ سياسة الحكومة، وأنه يخضع للقيادة السياسية وللرقابة السياسية الفعالة، وأنه منعزل تماماً عن المؤسسة السياسية الحزبية. ووفق هذا النموذج، فإن القيادة السياسية هي التي تحدد الأهداف، في حين يتولى الجيش تحقيق هذه الأهداف. وافترض هذا النموذج أن القيادة السياسية هي التي تحدد أين يمر الخط الفاصل بين الأهداف من ناحية، والوسائل لتحقيق هذه الأهداف من ناحية أخرى.

ولتحقيق السيطرة السياسية على المؤسسة العسكرية، تم منح وزارة الدفاع سلطة إدارة المؤسسة العسكرية، بحيث تخضع إليها رئاسة الأركان في جميع الشؤون الاستراتيجية والميدانية والمالية، حيث تتولى ترشيح شخص رئيس الأركان، وتحدد مستوى الإنفاق العسكري، وتقوم بالإشراف على الإنتاج العسكري، والتعاقد على شراء الأسلحة والمعدات، وعمليات البحوث، والتطوير، والتخطيط الاستراتيجي، ولم يكن تصور بن غوريون لدور رئاسة الأركان يتجاوز القيام بتنفيذ تعليمات الحكومة. وعلى الرغم من أن عهد حكم بن غوريون شهد فصلاً بين السياسة والجيش، إلا أنه استهدف بشكل أساس منع

تأثير الأحزاب على المؤسسة العسكرية، وبقاء السيطرة المطلقة في يده وحده، واستبدال الرقابة المدنية والبيروقراطية على الجيش برقابة "كاريزماتية" تنحصر في شخصه فقط، وعارض لفترة طويلة إقامة لجنة وزارية لشؤون الأمن، ولم تتشكل سوى سنة 1953، ومع ذلك لم تكن دائماً على اطلاع بما يجري، كما لم تتدخل الحكومة والكنيسة بصورة عامة في أنشطة المؤسسة الأمنية، وكانت القرارات تتخذ في محافل مقلصة، اقتصرت المشاركة فيها على المقربين فقط. وعلى الرغم من الفصل بين المستوى السياسي والعسكري في ذلك الوقت، إلا أن التداخل بينهما بدا واضحاً منذ النشأة، من خلال عدة آليات أهمها:

أ-سيطرة بن غوريون على رئاسة الوزراء، ووزارة الدفاع في آن واحد ليحكم قبضته على المؤسسة العسكرية.

ب-تعيين القيادات العسكرية من الموالين لحزب الماباي الذي يرأسه بن غوريون.

ج- اختيار القيادات العسكرية المتقاعدة في مناصب قيادية في حزب الماباي.

د-إنشاء دائرة رجال الخدمة في حزب الماباي بهدف استقطاب القيادات العسكرية المتميزة لعضوية الحزب، والترويج لحزب في صفوف قوات الجيش.

هـ-تشكيل نخبة محدودة من العسكريين والمدنيين عهد إليهم صياغة السياسات الأمنية في سرية تامة، بعيداً عن الكنيسة، ومجلس الوزراء، وهي الآلية التي تم اتباعها في اتخاذ قرار المشاركة في حرب عام 1956، وقرار بناء مفاعل ديمونة.

استمرت هيمنة "النموذج الوظيفي" في تفسير علاقة المستوى العسكري بالمستوى السياسي في "إسرائيل" حتى النصف الأول من الثمانينات، وساهمت عوامل عديدة في إزاحة هذه الهيمنة، من بينها "التقصير" في حرب أكتوبر عام 1973، وغموض العلاقات والمسؤوليات بين الجانب العسكري والمستوى السياسي الذي كشفت عنه لجنة "أجرات"، التي وصفت تقريرها لتفسير أسباب التقصير في الحرب، وغياب تحديد الصلاحيات في المجال الأمني، ويضاف إلى هذه العوامل نتائج انتخابات 1977، وسقوط حزب العمل، وصعود الليكود إلى الحكم، والذي أنهى احتكار حكومة العمل لمنصب وزير الدفاع، ورئيس الحكومة، وعززت حرب لبنان عام 1982 من محصلة هذه العوامل، وتأثيرها في ظهور مداخل جديدة لتفسير علاقة المستوى السياسي بالمستوى العسكري في "إسرائيل".

2- نموذج الشعب المسلح:

اهتم كثير من الباحثين بموضوع علاقة الجيش بالمستوى المدني والقيادة السياسية في الدول التي يحتل فيها الأمن القومي أولوية عليا، والتي هي في حالة حرب وتمثلت الفكرة الأساسية التي طوّرها هارولد لاسويل في أن وجود الكيان في حالة حرب وتوتر دائم، واحتلال الأمن القومي فيها الأولوية العليا، قد يؤديان إلى تغلغل القيم العسكرية وانتشارها في المجتمع، وإلى استيلاء خبراء العنف أي: الجيش، على السلطة. ونفى أستاذ العلوم السياسية دان هوروفيتس وموشيه ليساك أن تكون "إسرائيل" مثل "دولة القلعة"، وعرضا نموذجاً من نوع آخر، يميز العلاقات بين الجيش والمجتمع في الكيان التي تكون فيها مشاركة المواطنين في الجهد العسكري عند أعلى حد ممكن، وهو نموذج "الشعب المسلح" أو "شعب بالزي العسكري" واستند مبدئياً "الشعب المسلح" على فرضية أن "إسرائيل" في حالة حرب دائمة، وما أن تنتهي حرب واحدة حتى تنتقل "إسرائيل" إلى حالة حرب كامنة تحمل بين ثناياها إمكانية التفجر والتحول إلى حرب فعلية في أي لحظة. لذلك ينبغي الاستعداد للحرب دائماً، وإيجاد أفضل الطرق لتجنيد أفراد الشعب كلهم وقد عبر قانون الخدمة في الجيش الذي سنه الكنيست في آب/أغسطس 1949 عن ذلك، عندما ذكر أن الهدف من القانون هو إعداد الشعب كله ليكون في وقت

الضرورة شعبًا مقاتلاً. وأشار هوروفيتس وليساك إلى أن نموذج "الشعب المسلح" يفترض أن حدود التماس بين الجيش والقطاع المدني مفتوحة أكثر، ومتنوعة أكثر من نموذج "دولة القلعة". ففي نموذج "الشعب المسلح" تتوسع مهمات الجيش، وتتقاطع مع مهمات مدنية ما يؤدي إلى إحداث توازن بين ظاهرة "تمدين الجيش" من ناحية، وعسكرة المجتمع من ناحية أخرى.

لقد سمح هذا النموذج بأن يتدخل الجيش تدخلا واسعا في رسم سياسة الأمن القومي الإسرائيلية، وتمثل هذا التدخل في القضايا الآتية:

أ - الاستشارة المهنية التي يقدمها رئيس الأركان، وقادة الجيش في اجتماعات الحكومة، ولجنة الوزراء لشؤون الأمن.

ب التقويم القومي الذي يقدمه جهاز المخابرات العسكرية في الجيش الإسرائيلي عن الحرب واحتمالات نشوبها.

ج مشاركة كبار ضباط الجيش في الاتصالات والمفاوضات مع الدول العربية.

د- الحكم العسكري في المناطق الفلسطينية المحتلة سنة 1967 يفسح المجال واسعا أمام الجيش للتدخل في مختلف المجالات المدنية في المناطق الفلسطينية.

هـ- تأثير العقيدة العسكرية الإسرائيلية الهجومية في القرارات السياسية.

و- عدم وضوح القانون في توزيع الصلاحيات بين المستوى السياسي والمستوى العسكري، وبشكل محدد بين رئيس الأركان ووزير الدفاع ورئيس الحكومة، يخلق ظروفًا جيدة لزيادة قوة رئيس الأركان في التأثير في قرارات الحكومة.

ز- شبكة العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين قيادة الجيش والقيادة السياسية تمكنت من أن تكون لها منزلة "جماعة ضغط" فيما يخص الأمن القومي، كما فعلت قيادة الجيش الإسرائيلي عشية حرب 1967، إذ لم تكتف بتقديم الاستشارة، بل استعملت علاقاتها هذه "لإقناع السياسيين بضرورة شن الحرب".

3- نموذج الشراكة:

يشير هذا النموذج إلى وجود دور مركزي للمؤسسة العسكرية في اتخاذ القرارات، حيث يعتمد هذا النموذج على العلاقة بين منظار الشراكة والتبادل، ويعتبر هذا النموذج الجيش شريكا مكنلا للمستوى السياسي في عملية رسم السياسات، ومن غير المفاجئ أن ممثلي هذا التوجه هم شخصيات من قيادات سابقة في الجيش الإسرائيلي، مثل: بوغي يعلون، عامي إيلون، وغيرهم. وذكر يورام بيري أن هناك مهمة للجيش، علاوة على الوظيفة التقليدية المتمثلة في تنفيذ سياسة الحكومة، وهي تقديم الاستشارة للحكومة في قضايا الأمن، ولكن إذا لم يكتف الجيش بذلك، وقام بوظائف أخرى كالدفاع عن سياسة الحكومة أمام المواطنين، وكالتدخل تدخلا مباشرا في موضوعات سياسية، فإن الجيش يخرج عن كونه جيشًا محترفًا، وأضاف يورام بيري أن نظرة ثاقبة إلى عمل الجيش الإسرائيلي وأدائه تقود إلى الإقرار بأنه يدافع عن سياسة الحكومة، ويتدخل في السياسة وعلاوة على ذلك، أكد بيري أن الجيش الإسرائيلي يتدخل ليس في رسم سياسة الأمن القومي فحسب، ولا يؤثر في الجانب الأمني فحسب، وإنما في السياسة الخارجية أيضا فالربط الذي لا ينفصم بين سياسة الأمن الإسرائيلية، وبين سياسة "إسرائيل" الخارجية منح الجيش الإسرائيلي تأثيرا في السياسة الخارجية، فباتت السياسة الخارجية الإسرائيلية مساعدة

ومبررة لسياسة الأمن الإسرائيلية، وليست شريكا لها، كما عبر عن ذلك شمعون بيرس، عندما قال: "الدول الصغيرة ليست لها سياسة خارجية، وإنما سياسة أمن".

يمكن اعتبار الحالة الإسرائيلية أقرب إلى اتجاهات تحليل الاندماج المدني العسكري، وبالنظر إلى غياب الحدود الفاصلة بين المدني والعسكري في الحالة الإسرائيلية، وافتقاد العلاقات المدنية العسكرية في "إسرائيل" لأطر قانونية واضحة، تحدد دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، على الرغم من الدور المركزي للمؤسسة العسكرية في تأسيس الدولة، وتوطيد أركانها، وصهر القوميات المختلفة في إطارها، فضلا عن أدائها لوظائف مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، والتنشئة السياسية، والتجنيد السياسي والمجتمعي.

وأخيرا، من المتعارف عليه في مجال العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري أن نقطة التوازن في العلاقة ما بين المستويين تتغير في أوقات الحرب حيث إن المستوى العسكري تزداد أهميته، ويصعب في حالة الحرب العمل وفق نموذج واحد للعلاقة بين المستويات المختلفة، ففي العالم أجمع، وإسرائيل غير مستثناة، يزداد ثقل الجيش أثناء الصراعات العسكرية والحروب أيضا، ومن طبيعة الحال أن يقوم الجيش بدور أساس في إدارة الحرب في المستوى الميداني، والذي يتمتع به باستقلالية مهنية.

عوامل تأثير شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) في صناعة القرارات

يعتمد تأثير المؤسسة العسكرية ومن ضمنها جهاز أمان على صناعة القرار القومي في "إسرائيل" فهي وليدة الواقع الإسرائيلي المعاش، وتحتكم إلى أفكار تسيطر على عقلية الاحتلال الاستيطاني، ولذلك فإن عقدة الخوف من المصير المجهول أصبحت استراتيجية إسرائيلية يحاول قادة "إسرائيل" من خلالها أن يبقوا جيشهم وشعبهم على الدوام تحت السلاح، وجعله الأقوى عبر تسخير كافة الإمكانيات لتحديث أسلحته وتطويرها وتنمية القدرة الصناعية وتدريب الأفراد، بحيث يكون جيشا نوعيا في المنطقة بأسرها، معتمدا على نظرية الدفاع والهجوم في نفس الوقت، ولا تقل أهمية الواحدة عن الأخرى، ومن ضمنها الهجمات المباغتة، لذلك نلاحظ أن تسمية الجيش الإسرائيلي بـ "جيش الدفاع" لا تعني الكف عن الهجوم بل تهدف إلى إيهاام العالم بأنها حمل وديع مهمته الحفاظ على حياته وسط بحر من الأخطار ولكنها في الواقع، تعمل على استراتيجيه (المحافظة على الوضع الراهن وردع الطرف المعادي عن الحرب) مع اتباع سياسة (نقل الحرب إلى أرض العدو، وشن هجوم وقائي قدر الإمكان)، لذلك نرى أن "إسرائيل" تواصل التمسك بهاتين الاستراتيجيتين وبناء على هذه المعتقدات، تتشكل الحلقة الرابطة بين السياسة الأمنية وبين الخطط العملية للجيش الموجه فعلا لتحقيق أهداف سياسية على أكمل وجه، وتنسجم مع المعطيات العسكرية والضغوطات السياسية في آن واحد. وبما أن الواقع الديناميكي، يشهد تغيرات في أهداف السياسة الأمنية والواقع السياسي، تجعل المؤسسة السياسية ملزمة بإشراك المؤسسة العسكرية، وعلى رأسها جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) للمشاركة الفعالة في صنع قرارات الأمن القومي، مما يعطي الانطباع بتغول المؤسسة العسكرية على المؤسسة السياسية في عملية صنع هذا القرار.

وهناك عدة عوامل تساعد في تأثير هذه الشعبة وهي:

أ-المشاركة الفعالة في الاجتماعات:

تعتبر مشاركة شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، ومن خلال المؤسسة العسكرية، مشاركة فعالة في عملية صنع القرارات ذات الاختصاص بالأمن القومي، سواء أكانت مع المؤسسة الرسمية الحكومية ولجنه الوزراء لشؤون الأمن أو غير الرسمية التي يطلق عليها (مطبخ) صنع القرارات، أما الاجتماعات الحكومية، فإن رئيس الأركان يحضرها بشكل دائم منذ عام 1967م.

أما إذا كانت هذه الاجتماعات تخص الجانب الأمني فإضافة إلى رئيس الأركان يشارك عدد من الجنرالات ذوي الاختصاص أمثال قادة المناطق، وقائد سلاح الجو، ورئيس جهاز الاستخبارات العامة ورئيسا الموساد والشاباك، وتكون مشاركتهم بشكل مهني، وتؤثر بشكل حاسم على القرارات التي تتخذها الحكومة، وغالبا ما تكون هذه الاجتماعات فعالة، إما في المناقشة أو استكمال المعلومات أو إبداء وجهات نظر مفيدة تساعد في عملية اتخاذ القرار الصائب.

ب-المشاركة غير الرسمية:

ولهذه المشاركة مرحلتان:

الأولى: لرسم الخطوط الأساسية وبلورتها ووضع القرارات.

والثانية: للموافقة الرسمية على هذه القرارات، وعادة، بل وغالبا، ما تكون سرية.

وهنا يجب أن نشير إلى أنه كلما ازدادت أهمية القرار، كلما قل عدد المشاركين في صنعه، ومن هنا، نلمس أن تأثير شعبة الاستخبارات العسكرية على الحكومة الإسرائيلية في عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي كبير للغاية ومؤثر وهو تأثير يفوق تأثير الحكومة في المؤسسة العسكرية بشكل عام، وذلك لكونها تملك المعلومات الدقيقة التي ساهمت في إنجاح عمليات أمنية سابقة مشهود لها، ومن هذا المنطلق كان يواكب كل حكومة ورئيسها مطبخ مصغر، يلمس تأثيره في صناعة القرارات، ومن الأمثلة على ذلك:

1-مطبخ بن غوريون:

يعتبر دافيد بن غوريون، وهو أول رئيس لحكومة "إسرائيل" بعد قيامها، أول من اعتمد (المطبخ) لرسم الخطوط الأساسية لسياسة الأمن القومي وبلورتها حسب ما أشار لويس بروتستين، حيث كان بن غوريون يعتقد بأن الحكومة ليست مكانا ملائما لرسم سياسة الأمن القومي فقد أبقى الحكومة فقط مؤسسة التوافق على ما رسم من سياسة أمنيته في مطبخها، وذلك كونها تضم ائتلافا من أحزاب أخرى غير الحزب الحاكم رغم أن مطبخه لم يكن ثابتا، بل كان يقوم بتغيير بعض المشاركين فيه أحيانا، وكان يفضل الاستماع لآراء جنرالات الجيش، والتقدير الأهم لما يصرح به رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان)، ويتخذ القرارات المهمة التي تخص الأمن القومي في مطبخه، ثم يقوم بعرضها على الحكومة للموافقة عليها، ومنها العدوان على مصر عام 1956م حيث تم عرضه على الحكومة قبل بدء عملية تعبئة الجيش في ساعات قليلة، وذلك مثلما أسلفنا، ضمانا أكيدا لسريته القصوى.

2-مطبخ غولدا مائير:

وهو الأكثر شهرة واختلافاً، حيث كان يجري فيه بحث الموضوعات المهمة المتعلقة بالأمن القومي من رسم السياسة وبلورتها، وكانت تقوم بعرضها على (لجنة الوزراء لشؤون الأمن)، ومن ثم الحكومة، عبر السكرتير العسكري الذي كان يقوم بالتنسيق لعقد هذه الاجتماعات التي كانت تعقد بشكل أسبوعي في منزلها، ولم تكن المواد التي ستبحث مكتوبة بل كان ضباط الجيش يقتصرون على عرض الخرائط للعمليات العسكرية المقترحة، وكان المكتب إضافة إلى غولدا مائير مؤلفاً من وزير الدفاع ونائب رئيس الحكومة والوزير الإسرائيلي غالي، ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان)، إضافة إلى قائد سلاح الجو وقادة الجبهات ورئيس الشاباك، وزير القضاء والمستشار السياسي لرئيس الحكومة، ومدير ديوان رئيس الحكومة، وأحياناً وبشكل غير منتظم كان يشارك كل من وزير الخارجية ووزير المالية، ففي عهد غولدا مائير تمتعت المؤسسة العسكرية، وعلى رأسها أمان، بنفوذ واسع، حيث كان عدد المشاركين من العسكريين يساوي النصف إضافة إلى امتلاكهم المعلومات والمعطيات والتحليلات والمقترحات، مما يمنحهم القدرة على التأثير في القرارات وبعد ذلك كانت تقوم بعمل تلخيص للاجتماع حسب ما اتفق عليه وتطرحة على لجنة الوزراء لشؤون الأمن وعلى الحكومة للموافقة عليه .

3-مطبخ رابين:

كان مطبخ رابين يضم مجموعتين: واحدة ثابتة، والأخرى غير ثابتة أما المجموعة الثابتة، فكانت تشمل وزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس الأركان، والسكرتير العسكري والمدير العام لديوان رئيس الحكومة، وعدد من جنرالات الجيش منهم رئيس أمان وكانت تبحث في الموضوعات المتعلقة بالأمن القومي ورسم السياسة تجاه القضايا المطروحة وكانت تعقد اجتماعاتها بشكل أسبوعي ثم تقدم إلى لجنة الوزراء لشؤون الأمن. ومن هنا نستطيع أن نؤكد أنه ليس معظم قرارات هذه المطابخ كان صائباً ففي بعض الأحيان كانت تدور نقاشات حادة وخلافات بين المستوى العسكري والمدني.

أما المجموعة غير الثابتة، فقد كانت تشكل حسب الموضوع المطروح، فإذا كان سياسياً استدعى وزير الخارجية أو أي شخص حسب اختصاصه.

كيف تفعل المؤسسة العسكرية والأمنية دورها السياسي

هناك عدة من الوسائل والآليات التي تساعد في تفعيل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، والتي منها:

1-المشاركة في اجتماعات مجلس الوزراء (كما ورد سابقاً): تشارك بعض القيادات في جلسات مجلس الوزراء، والمجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن، والدفاع بصفة دائمة، مثل: رئيس الأركان، ونائبه، ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان)، على نقيض المؤسسات المدنية، مثل وزارة الخارجية التي لا يسمح لقياداتها بحضور مجلس الوزراء.

ويقول دان مريدور: "إن القيادات العسكرية يأتون دائماً بمواد أعدتها هيئاتهم سلفاً، ويقدمون عادة وجهة نظر موحدة بلهجة سلطوية واثقة"، حيث إن القيادات العسكرية عادة ما تعرض ثلاثة خيارات، الخيار الأول له مزايا متعددة، ولكنه يتطلب مخاطر كبيرة، وامكانية نجاحه محدودة، والاختيار الثاني من الممكن أن ينجح، ولا يتضمن أي مخاطر لكنه اختيار هامشي، أما الاختيار الثالث الذي يؤيده العسكريون من البداية فيبدو متوازناً، وتتجاوز الفائدة المتحققة من تنفيذه المخاطر المحتملة ما يجعل القيادات السياسية تقبله دون تحفظ، حيث لا يجد الوزراء رواية بديلة لما يقدمه العسكريون،

أو خيارات غير التي يطرحونها، وعادة ما تكون آراء العسكريين متطابقة حيال الخيارات الواجب اتباعها في مواجهة اختلافات السياسيين، وافتقادهم للمعلومات والخبرات العسكرية. ويؤكد موشيه أرنس الذي شغل منصب وزير الدفاع أنه حتى في حالة طرح السياسيين لخيارات بديلة، وتبنيهم لها، فإنها عادة ما تكون غير واضحة، وتمنح المؤسسة العسكرية فرصة إعادة تأويلها وتنفيذها بما يخدم الخيارات التي طرحتها، وهو ما يؤكد عليه قائد المنطقة الوسطى السابق إسحاق إيتان حول غموض التوصيات السياسية، بما يمنح المؤسسة العسكرية هامشاً واسعاً لتفسيرها، وتحديد الأهداف التي تلائم توجهاتها.

2- القفز على الأهداف العسكرية لمجلس الوزراء للأغراض الميدانية: من المفترض قانوناً أن تلتزم المؤسسة العسكرية بالأهداف التي يحددها مجلس الوزراء للعمليات العسكرية، إلا أن القوات الميدانية تحتفظ لنفسها بحق تطوير العمليات لأغراض ميدانية، فمثلاً خلال حرب عام 1967 وصلت قوات الجيش الإسرائيلي للضفة الغربية ولقناة السويس، على الرغم من أن مجلس الوزراء يلزمها بالتوقف قبل القناة بنحو 40 كم، وخلال عام 1982 قامت القوات الإسرائيلية ببدء الحرب على لبنان، وحاصرت بيروت دون تفويض من مجلس الوزراء ما أدى إلى إثارة غضب رئيس الوزراء مناحيم بيغن، بحيث أجبر وزير الدفاع أرييل شارون آنذاك على الاستقالة لتجاوزه التفويض الممنوح من الحكومة بالتصدي فقط لمقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية وقد تستخدم المؤسسة العسكرية هذه الآلية في الضغط على المؤسسة السياسية لتوريطها في مواجهة عسكرية ترفضها، أو لإفشال مفاوضات لا توافق المؤسسة العسكرية عليها، ومثال ذلك: إصدار رئيس الأركان آنذاك شاول موفاز لأوامر عام 2001، بتشديد الحصار الأمني على مدينة الخليل، على الرغم من خطة الحكومة بإعادة الانتشار لتهدئة الأوضاع مع الفلسطينيين، وكذلك حصار القوات الإسرائيلية لمنازل عدد من قيادات منظمة التحرير الفلسطينية، رغم معارضة الحكومة تعبيراً عن توجهات موفاز باعتبار المنظمة مسؤولة عن التصعيد الأمني في الضفة الغربية، وفي النهاية تبنى شارون وجهة نظر المؤسسة العسكرية، واعتبر المنظمة وزعيمها الرئيس عرفات داعمين "للإرهاب"، وليسوا شركاء في عملية السلام.

3- تولي جنرالات الجيش المناصب السياسية العليا: تنفرد "إسرائيل" عن غيرها من دول العالم بالانتقال السهل الذي يجري بوتيرة مرتفعة من المستوى العسكري إلى المستوى السياسي، فقد باتت المؤسسة العسكرية الحاضنة الأساسية لتنشئة القيادات السياسية التي تتبوأ المناصب السياسية العليا، والأهم في "إسرائيل"، بما في ذلك رئاسة الحكومة والوزراء وقيادات الأحزاب السياسية، وعضوية الكنيست، فقد تولى في العقود الأخرين ثلاثة جنرالات سابقين رئاسة الحكومة، هم: يتسحاق رابين، وإيهود براك، وأرييل شارون، مقابل ثلاثة مدنيين آخرين شغلوا رئاسة الحكومة في هذه الفترة، هم شمعون بيرس، وإيهود أولمرت، وبنيامين نتنياهو، وتولى بيرس رئاسة الحكومة بـ "الوراثة" نصف عام فقط، بعد مصرع رابين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، وفي العقود الخمسة الأخيرة شغل أكثر من (60) جنرال منصب وزير، ونائب وزير في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وأكثر من (100) جنرال عضوية الكنيست، وجرالان رئاسة الدولة، وهذه المعطيات تقتصر على رتبة "جنرال"، ولا تشمل رتبة "عميد" فما دون وعلى ذات الصعيد، نوهت (جيورا جولدبرج) في دراستها المعنونة بـ "العسكرة المتنامية للنظام السياسي الإسرائيلي" إلى وجود تغلغل كبير من جانب المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، وهو الاستنتاج الذي توصلت إليه من خلال عدة مؤشرات، مثل الاتجاه المتصاعد لتولي القادة العسكريين المتقاعدين لوزارات، بحيث بلغ متوسط نسبة ذوى الخلفية العسكرية في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى حوالي 54% بين عامي 1990 و2002، فضلا عن وصول نسبة رؤساء الأحزاب الإسرائيلية ذوى الخلفية الوظيفية العسكرية بين عامي 1990 و2002 إلى حوالي 40% وأشارت جودبرج إلى أن هذا التحول نحو "عسكرة النظام السياسي" أسفر عن عدة تحولات، من بينها مركزية الأمن القومي

بالنسبة للقادة السياسيين الإسرائيليين، وشخصنة السلطة، وارتباطها بالقيادات ذات الخلفية العسكرية، ويعدّ تعيين شاؤول موفاز وزيراً للدفاع في نوفمبر 2002 من أسرع عمليات انتقال العسكريين للمجال السياسي، حيث لم تتعد الفترة الفاصلة بين تقاعده وتعيينه وزيراً للدفاع حوالي خمسة أشهر ما دفع يوسي ساريد عضو الكنيست وزعيم حزب ميرتس اليساري للتعليق على التعيين بقوله: "إن الدولة باتت تدار من جانب عصابة عسكرية"، وانتقد نواب آخرون هذا الانتقال السريع كونه تهديداً لديمقراطية الدولة، ومدنية النظام السياسي، ولكن الانتقادات لم تثق حزب الليكود عن الاستعانة بموفاز لتعزيز شعبية الحزب، في ظل ما أظهرته نتائج استطلاعات للرأي عن تأييد حوالي 70% من المواطنين لتعيين موفاز وزيراً للدفاع.

ساعدت العديد من العوامل على إدخال العسكريين إلى مراكز القوى الحزبية والسياسية، ومن أهمها:

أ- الارتباط الكبير بين الحياة السياسية والعسكريين، والذي أوجدته الظروف الأمنية في "إسرائيل"، حيث أضحت التداخل بين النشاطات العسكرية، وجميع مجالات الحياة المدنية قائماً منذ قيام الدولة، كما أدى إلى تدعيم وجود مراكز القوى العسكرية في مواجهة القيادات السياسية، وفي تقوية موقفهم في امتلاك القوة على حساب قيادات الأحزاب، باعتبار أنهم يمثلون التفكير الإستراتيجي الذي تتطلبه ظروف الواقع الأمني في "إسرائيل".

ب- المساهمات المتكررة للمؤسسة العسكرية في انتصارات الحروب التي شنتها ضد العرب ما أوجد حالة من الكاريزما حول القادة العسكريين، باعتبارهم يمثلون المصلحة القومية لإسرائيل، في حين كانت النظرة على القيادات الأمنية بأنها ذات مصالح وقتية، وتغيرت النظرة للقيادة العسكرية لتكون مثالا على الإدارة الناجحة التي تتمتع بالكفاءة، والخبرة، والانضباط الأمر الذي أتاح لها الفرصة لتولي المناصب العليا.

ج- أصبحت النظرة للمؤسسة العسكرية على أنها تعمل على صهر جميع فئات المجتمع من أجل إيجاد الإنسان الذي يؤمن بالولاء للمجتمع، فكان ظهور العديد من مراكز القوى العسكرية على اعتبارها ممثلة للشعب الإسرائيلي.

4- **احتكار هيئات الجيش للمعلومات وقراءة الواقع:** منذ نشأتها، طورت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية هيئات داخل الجيش، تساعدها في قراءة الواقع، وصنع القرارات، وقد طورت هذه الهيئات كفاءات في مجال القدرة على الإعداد والتحليل، وتقديم مقترحات ومشاريع وبدائل متعددة، فعندما يشارك ممثلو المؤسسة العسكرية في الاجتماعات التي يتم فيها صنع القرارات، يكون في حيازتهم معطيات، وتحليلات، ومعلومات، ومشاريع، ومقترحات، وبدائل ناجمة عن عمل هيئات اعتمدت على إعداد جيد، ومنهجية منظمة الأمر الذي يؤدي إلى احتكار الجيش للمعلومات، والذي يكون من خلال العديد من الأجهزة في قسم الأبحاث كجهاز "أمان"، وهو مؤسسة تحتكر قراءة الواقع وتفسيره في "إسرائيل"، وهو الوحيد الذي يجري أبحاثاً عن الشرق الأوسط، ويقدم تقارير عديدة، من بينها: تقرير فوري عن معلومات استخباراتية، تقرير يومي عن مستجدات مع التحليل، التقرير السنوي وهو الأهم في "إسرائيل"، والذي يصدر تحت عنوان تقييم الاستخبارات القومي السنوي"، وتعتبر شعبة الاستخبارات العسكرية أمان الهيئة المؤثرة في عملية صنع القرار القومي، دون سواها من هيئات الجيش التي تعتبر تنفيذية، كونها المسؤولة عن تزويد الحكومات، بالتقييمات الاستراتيجية التي على ضوءها تتم صياغة السياسات العامة للدولة، معتمدةً على التقنيات المتقدمة المتوفرة لديها، إضافة إلى المصادر البشرية في الحصول على المعلومات الاستخباراتية التي تحتاجها لصياغة التقييم الاستراتيجي لها، وكانت بذلك تتمكن من لعب دور بارز في بلورة القرار السياسي للحكومة الإسرائيلية محققه عدة أهداف، من أهمها:

1- تقديم التحذير المسبق من احتمال نشوب حرب على "إسرائيل".

2- تقديم الإنذار تحسبا لحدوث عمليات (إرهابية).

3- تقديم تقارير استخباراتية للمستوى العسكري والسياسي.

ولقد قامت المؤسسة العسكرية منذ قيام الكيان بتطوير وحدات هيئات داخل الجيش لتساعد في قراءة الواقع وصنع القرارات تقوم بإعداد وتطوير الكفاءات في مجال القدرة على الإعداد والتحليل وتقديم المقترحات لمشاريع القرارات، حيث يقوم جنرالات المؤسسة العسكرية بتقديمها وطرحها خلال الاجتماعات التي يشاركون بها، مما يعطي التفوق والتميز على قرارات واقتراحات غيرهم من المشاركين.

ومن هنا نلاحظ احتكار المؤسسة العسكرية ممثلة بجهاز أمان منذ قيام الكيان قراءة الواقع وتفسيره، وهذا ما يجعلها مؤثرة وقوية في عملية صنع القرار القومي، وتعتبر وحدة الأبحاث في أمان القادرة على احتكار قراءة الواقع وتفسيره، مما يجعل المؤسسات الأخرى عاجزة على مجاراتها في هذا المجال، حيث تمتلك عددا هائلا من الباحثين والعلماء ومساعدى الباحثين، إضافة إلى القدرات التكنولوجية الحديثة والمتطورة. وعلى الرغم من وجود جهازى "الموساد"، و"الشاباك" إلا أن منافستهما لجهاز "أمان" ضعيفة للغاية في هذا المجال. كما تسيطر القيادات السابقة في المؤسسة العسكرية على المراكز البحثية الإستراتيجية، مثل: مركز دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب، ومركز بيجن سادات بجامعة بار- إيلات، والمعهد الدولي لدراسات الإرهاب بما يساعد المؤسسة العسكرية على تشكيل الوعي الأمني للمواطنين، وتحديد خيارات السياسيين في عملية صنع القرارات.

5- التأثير على الرأي العام ووسائل الإعلام: تساهم وسائل الإعلام في إخضاع المستوى السياسي لأوامر الجيش، حيث إن معظم المراسلين والمحللين العسكريين في وسائل الإعلام الإسرائيلية يميلون، بل ويؤيدون تصريحات وأراء قادة الجيش، وحتى أن معظم المقابلات والنقاشات المتلفزة يستدعى إليها في غالب الأمر العسكريون الذين يخدمون في الخدمة العسكرية الفعلية والاحتياط، وتمتلك المؤسسة العسكرية شبكة إعلامية مستقلة عن الدولة، ولديها إذاعة خاصة، وصحيفة رسمية تسمى "بمخانية" لتعزز سيطرتها على الوعي المجتمعي، ناهيك عن الرقابة التي تفرضها على وسائل الإعلام لأغراض أمنية، وكونها المصدر الرئيس للمعلومات التي تتناقلها الصحف.

6- صلاحيات إدارة المناطق المحتلة: يخضع النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة لسلطات قائد المنطقة الوسطى، امتدادا للدور الاستيطاني للجيش داخل الأراضي الفلسطينية، وبدا واضحا الدور المستقل للقيادات العسكرية في هذه المناطق، والذي لا يخضع لأية رقابة مدنية، ففي يوليو 1999 أشار رئيس مستوطنة "كارني شومرون" إلى أن رئيس الأركان موشيه يعلون بصفته قائد المنطقة الوسطى آنذاك، منحه تصريحاً رسمياً بإضافة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية إلى المستوطنة. وعلى نفس الوتيرة، فإن لقيادات المناطق صلاحيات مطلقة فيما يتعلق بمصادرة الأراضي، واقامة نقاط التفتيش، واغلاق الطرق، وتقييد حركة الفلسطينيين، بما يعني أن للجيش صلاحيات مطلقة في هذه المناطق، وهكذا بات يؤدي دور الشرطة والإدارة والقضاء في ان واحد، وتحررت الوحدات العسكرية حتى من سيطرة القيادات العسكرية، وباتت ممارساتها في الأراضي الفلسطينية لا تخضع للرقابة.

7- المشاركة في المفاوضات والمهام الدبلوماسية: تشارك القيادات العسكرية في التفاوض والمهام الدبلوماسية منذ نشأة الدولة، ففي مفاوضات رودس للهدنة مع الدول العربية عام 1949، شارك الجنرال يجال يادين وموشيه ديان، وكذلك عقب

الانسحاب من سيناء عام 1956، وفي مفاوضات فض الاشتباك بين مصر "إسرائيل" عام 1974، شارك الجنرال أهارون ياريف، والجنرال هرزل شافير، والجنرال دون سيون في المفاوضات مع القيادات العسكرية المصرية والسورية، كما شاركت إدارة التخطيط والسياسات في التحضير لمفاوضات كامب ديفيد عام 1978، واعتمد اسحاق رابين على القيادات العسكرية، خاصة أمنون شاحك، نائب رئيس الأركان آنذاك في إدارة مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، لاسيما فيما يتعلق بالترتيبات والضمانات الأمنية.

8- **التأثير في القضاء وخاصة قرارات المحكمة العليا:** يتركز تأثير الجيش الإسرائيلي، وخاصة شعبة الاستخبارات العسكرية أمان على قرارات المحكمة العليا، حيث أنها تقوم بالاستماع إلى شهادة الجيش ومن ضمنها شعبة الاستخبارات حول قضايا الأمن القومي، والتي تؤثر بشكل حاسم على تلك القرارات، لأنه يترتب عليها نتائج سياسية واضحة، وخاصة قرارات محكمة العدل العليا التي تنظر في قضايا جدار الفصل وهدم البيوت، وطرد البدو من المناطق المحيطة بالقدس والأغوار.

التقديرات الأمنية ودور (أمان) في صنع القرار السياسي

لقد واكب تطور الأمن تطور العوامل الأخرى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية، فتكونت الدول وبنيت مجتمعاتها، ورسمت سياستها وعملت على نمو اقتصادها، وتحديد جغرافيتها، ومن هنا برز مفهوم الأمن القومي وتطوره، حسب ظروف الدول والمجتمعات، وكل أخذ يطور هذا المفهوم حسب محيطه وظروفه، وعملت الدراسات والأبحاث وألفت النظريات المختصة في هذا المجال، وكل بدا يسير حسب ظروفه ومعطياته ومكونات مجتمعه.

وإذا أسقطنا هذه النظريات على مجمل دول العالم ومنها "إسرائيل"، نجد أن الكثير منها ملائم ومناسب لها، مع تعديل بسيط يناسب عادات ومعتقدات هذه الدول غير أن هناك دول كإسرائيل قامت بطرد شعب من أرضه، وأسكنت في هذه الأرض آخرين يختلفون عن الشعب الأصلي في الدين والعادات والتقاليد، والثقافة.

ومن هنا كان على "إسرائيل" أن تبدع أفكارا ونظريات أمنية تلائم واقعها الذي وضعت نفسها فيه، على أساس عدم وجود البديل وصعوبة عودة الآخرين من حيث قدموا وما أن هؤلاء الآخرين يعرفون جيدا أن الحدود الجغرافية للأرض المقتصبة ضيقة، لذلك بنوا نظرياتهم الأمنية على حروب المباغتة والاستباقية والردع وامتلاك السلاح النوعي المتميز والمتفوق على محيطهم الجديد فكان لزاما أن تضع دولتهم التي أقاموها على حساب غيرهم كل إمكانياتها في إنشاء أجهزة أمنية ذات كفاءة بشرية عالية، متسلحة بتكنولوجيا متطورة تقوم بعمل وجهود كبيرة للمساعدة في بناء الكيان وتزود أصحاب القرار السياسي بالتقديرات الناجحة الدقيقة التي تساهم وتؤثر في صناعة قرارات الأمن القومي التي تكفل حماية الكيان والشعب وترسم سياستها الأمنية والعسكرية، وعلاقاتها الدولية في حالات السلم والحرب لذلك قام الفريق السياسي بتوفير كافة الإمكانيات للمؤسسة العسكرية مركزا على شعبة الاستخبارات العسكرية أمان، والتي بدورها لم تبخل في العطاء بتقديم التقديرات الأمنية والمشاركة الفعالة في صناعة قرارات الأمن القومي، مما عكس دورا هاما ترك أثرا كبيرا في مختلف مفاصل الحياة العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في "إسرائيل".

التقييمات الاستخبارية على المستوى القومي في إسرائيل

(رأي إسرائيلي مجمع من عدة مختصين عملوا في مجال التقييم والتقدير)

ما هو التقييم الاستخباري على المستوى القومي؟

التقييم الاستخباري على المستوى القومي هو نتاج عمل هيئات البحث في المنظمات الاستخبارية الحكومية، من اجل قيام القيادة بإجراء تقييم للوضع، وبلورة السياسات والاستراتيجيات في مجالات الامن القومي. في إسرائيل المقصود من ذلك هو بلورة السياسات في مجالات "الحرب والسلم"، العلاقات الخارجية الاستراتيجية، ادارة المخاطر الامنية، ميزانية الامن، بناء القوات الامنية ونفيعيها، الامن الداخلي وغير ذلك. التقييم الاستخباري على المستوى القومي (لاحقا "التقييم الاستخباري" او "التقييم" مطلوب ايضا لعمليات التفكير والتخطيط لهيئة الاركان.

وهناك فرق بين التقييمات الاستخبارية على المستوى القومي فيما يتعلق بالمحيط الخارجي (خارج الدولة)، وبين التقييم الاستخباري القومي بالنسبة للمحيط الداخلي. الثاني يتعامل مع النشاطات الارهابية، التخريب والتجسس، والتي غالبا ما تتم من قبل مواطنين اجانب يقيمون داخل الدولة.

يتم القيام بعملية التقييم الاستخباري على المستوى القومي أكثر من مرة في العام الواحد. فالتقييم قد يتم بالنسبة لحدث استراتيجي معين (على سبيل المثال، التحذير من حرب)، او حول موضوع معين (مثال موضوع الارهاب)، او الى منطقة جغرافية واستعدادا لنشاط القوات. ويعرض التقييم الاستخباري مرة في السنة على الاقل، امام الحكومة والذي يشمل المحيط الاستراتيجي بمجمله، والمسمى: "تقييم استخباري قومي". المبادرة لإعداد تقييم من شأنها ان تتخذ من جانب المنظمات الاستخبارية او من جانب الاحتياجات الاستخبارية

التقييم الاستخباري من شأنه أن يشمل ثلاث عناصر:

أ - الصورة الاستخبارية الحالية - وصف القدرات، المصالح والنوايا للاعبين المختلفين في المنطقة، الارتباطات فيما بينهم، تحليل العمليات والاتجاهات على المستوى التنظيمي، السياسات الاقليمية والعالمية.

ب - في الجبهة - وصف امكانية استمرار العمليات والاتجاهات، عرض السيناريوهات، تحليل الردود الممكنة للاعبين بخصوص احداث معينة.

ج - التأثيرات على صانعي القرارات - فيما يتعلق بالفرص والمخاطر. بالإضافة الى، ايجاد التقييمات والمخاطر، تحليل طرق عمل القوات والتوصيات الناتجة عن تقييم الوضع، والذي يعتبر التقييم الاستخباري جزء منها فقط. ويسمح للمنظمات الاستخبارية بتضمين توصياتها بشكل منفرد، خارج نطاق التقييم الاستخباري الذي تم اعداده. التقييم هو متعدد الطبقات ومن الممكن ان يدمج (يتكامل) بين مجالات البحث المختلفة: سياسي، عسكري، اجتماعي، اقتصادي، تكنولوجي، سيكولوجي وديموغرافي، الدمج فيما بين الازواضع الاستخبارية في عدة مناطق جغرافية مختلفة، دمج بين تقييم القدرات وبين تقييم النوايا وهكذا. وهكذا يتم خلق صورة استخبارية متكاملة. فالتكامل هو بحث بحد ذاته. بالاضافة، الى ان التقييم الاستخباري مطلوب من اجل الملاءمة مع تقييم الازواضع، على سبيل المثال - كيف سيرد اللاعبون في المنطقة في حال عملت قواتنا بصورة معينة؟

من الممكن الاشارة الى ثلاث اختبارات من اجل تفحص جودة التقييم الاستخباري:

- 1- **الاختبار المهني** - على التقييم ان يتمسك بالمعايير البحثية - صحة المعلومات، تقاطع المعلومات، تحليل الظروف، التوضيح وغير ذلك. ويجب ان تكون خالية من اعتبار اي خارجي.
- 2- **اختبار الوقائع** - الفحص بعد العمل بأن التقييم كان "صحيحا" (ملائمة الوقائع) او "مبررا" (كان من السليم عرضه في وقته). في الاغلب تكون هناك فجوة كبيرة بين التوقعات عند صانعي القرارات وبين ما يمكن ان تقوله الاستخبارات عن المستقبل.
- 3- **اختبار الاستخدامات** - صلاحية التقييمات وامكانية استخدامها من قبل صانعي القرارات. على سبيل المثال، من الممكن السؤال ما هي قيمة اعطاء تقييم استراتيجي سنوي، بعد ان يكون قد تم الاتفاق على ميزانية الامن للعام القادم.

التقييم الاستراتيجي على المستوى القومي في اسرائيل

مجتمع الاستخبارات الاسرائيلية يشمل جهات الاستخبارات في الجيش وفي مقدمتها جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان"، وكذلك الشاباك والموساد الخاضعين لرئيس الحكومة. واعضاء اخرون وشخصيات اقل في المجتمع هي قسم التحقيقات والاستخبارات في الشرطة، ومركز البحث السياسي في وزارة الخارجية. التقييم الاستخباري القومي يتم من قبل هيئات البحث في هذه المنظمات - كل واحدة في مجال ولنفسها. التعاون القائم هو على اساس طوعي (ذو الصلة). التقييم الاستخباري يتم تحويله الى المستوى السياسي والامني مكتوبا وشفويا. والمعنيون الرئيسيون بالتقييم الاستراتيجي هم رئيس الحكومة ووزير الامن، وكذلك وزير الخارجية ورئيس لجنة الخارجية والامن. وفي الاستخبارات العسكرية، رئيس وحدة البحث الرئيسية لكي ينشر لرئيس الحكومة التقييمات الاستخبارية مكتوبة بدون علاقة برئيس الاستخبارات، وهذا من المعتاد ان يعبر عن وجهة نظره بصورة منفصلة، دون اي علاقة مع رئيس هيئة الاركان. الحدث الرئيسي هو عرض التقييم الاستخباري السنوي على الكابينت أو الحكومة. وللحدث قيمة تعليمية ليست بالقليلة، ولكن لا يمكن المبالغة باهميتها. القرارات الهامة يتم اتخاذها خلال السنة بمساعدة تقييمات استخبارية خاصة. والمستوى السياسي من شأنه ان يتصرف وفقا للتقييمات الاستخبارية، او ان يقرر عدم تبنيها.

على ضوء شكل الحكم في اسرائيل، فإن قرار رئيس الحكومة بعدم تبني التقييمات الاستخبارية لجهاز الاستخبارات العسكرية - مثل التحذير من الحرب - تستوجب موافقة من الحكومة.

جانب المخاطر هو الذي يقود الى التقسيم. على سبيل المثال، التقييمات الاستخبارية في العام 2014 والتي تم عرضها على الكابينت في تشرين ثاني / نوفمبر 2013 تناولت منظمات الارهاب، البرنامج النووي الايراني، استقرار الانظمة في المنطقة، الوضع في سوريا، وغير ذلك. وفي حينه تم الحديث انه بالنسبة لغزة وبدون تأكيد خاص حول الانفاق الهجومية، والتي كان من الممكن ان يتم بواسطتها الحاق الضرر بسكان النقب. وفي جانب الفرص السياسية طرح تساؤل: هل سيتخذ ابو مازن قرارا تاريخيا حاسما فيما يتعلق بالاتفاق الدائم مع اسرائيل؟ وكان التقدير انه من المشكوك فيه انه سيقوم بذلك. وللتفريق بين التقييمات الاستخبارية العسكرية، ففي المجال السياسي من الصعب التحديد احيانا ما هي الفرص وما هي المخاطر. فعلى سبيل المثال، هل سقوط نظام الاسد في سوريا هو بالنسبة لاسرائيل فرصة ام مخاطرة؟ وفي قضايا معينة، فإن مسألة الفرص غير منفصلة عن المواقف السياسية.

في السنوات الاخيرة تحول التقييم الاستخباري الى مهمة اكثر تعقيدا بسبب تفكك النظام القديم في الشرق الاوسط، والذي افرز كيانات عدة، مساحات غير مستقرة وتفاعلات من الصعب التنبؤ بنتائجها. عمليات اجتماعية وثقافية والتي لم تتناولها

المنظمات الاستخباراتية بتبهر، قفزت من الاعماق وتؤثر على المنطقة أكثر من المشاهد المألوفة، والتي برزت في بؤرة (تحديد الاهداف الهامة). رئيس وحدة الأبحاث في جهاز الاستخبارات (امان) ايتي بارون، قال في كانون ثاني / يناير 2015 انه في الظروف الحالية، الانتظار ان تقوم الاستخبارات بالتوقع الدقيق لما سيتم أصبح غير ممكنا تقريبا. في الماضي كان الامر يتطلب وقت طويلا للقيام بالاجراءات، ولكن اليوم فإن كل شئ يتم بوتيرة مذهلة. ووفقا لاقواله، الفضاء الالكتروني، واستخدام الصواريخ والقذائف التي لا تحتاج لوقت طويل من اجل اعدادها، تقصر الطريق على العدو من مرحلة التفكير الى مرحلة التنفيذ.

في مجال العملية السلمية - القرارات الكبرى لقادة اسرائيل لا تتخذ بالتشاور مع القائمين على التقييم في جهاز الاستخبارات. والاسباب الممكنة لذلك: القيادات تتلقى معلومات وافرة عبر قنواتها الخاصة، الحديث يدور عن قرارات يتم اتخاذها في الدوائر السياسية، ويخشى القادة من تسرب اسرار كثيرة للخصوم السياسيين من كلا الطرفين، والتي من شأنها ان تحبط الاتصالات. ومع ذلك، فإنه لعدم استخدام التقييمات الاستراتيجية هناك ثمن. فعلى سبيل المثال، في فترة اتفاقيات اوسلو (1993-1995)، رفض رئيس الحكومة اسحق رابين ووزير الخارجية شمعون بيرس تقييمات جهاز الاستخبارات العسكرية (امان) ان الفلسطينيين لن يساوموا على اقامة دولة فلسطينية مستقلة في مرحلة الحل الدائم، وقدروا ان منظمة التحرير الفلسطينية سوف تساوم على الحكم الذاتي. ومن خلال هذا الافتراض تم التوقيع على الاتفاقية مع منظمة التحرير. بشكل عام - مدرسة "الشرق الاوسط الجديد" للقيادة الاسرائيلية آنذاك لم يتم دعمها بتقييمات استراتيجية. وعلى الرغم من ذلك، التقييمات الاستخباراتية في الجيش الاسرائيلي - التي حذرت من اندلاع انتفاضة فلسطينية عنيفة في اعقاب فشل المفاوضات في كامب ديفيد (2000) - ساهمت في إستعداد الجيش الاسرائيلي لاندلاع الانتفاضة الثانية.

توزيع المهام في مجال التقييم الاستخباري

البحث العسكري في اسرائيل يتم في الجيش الاسرائيلي - في "امان" (وحدة البحث) وفي الدوائر الاستخباراتية للقيادات والاذرع. بحث الارهاب يتم في الجيش الاسرائيلي، في الشاباك والموساد. البحث في مجال الاسلحة غير التقليدية يتم في "امان" وفي الموساد. البحث في المجال السياسي يتم في "امان"، الموساد، وزارة الخارجية والشاباك (الساحة السياسية). لهذه الازدواجية عدة اسباب، كما سيتم عرضها لاحقا. بالإضافة الى ان الشاباك مسؤول بصورة منفردة عن البحث والتقييمات الاستخباراتية القومية للمحيط الداخلي - في مجالات الارهاب، التخريب والتجسس.

مكانة "امان" في المسار الحاسم لإجراءات اتخاذ القرارات الامنية في اسرائيل جاءت نتيجة الى ان اعطاء التقييم الاستخباري القومي تجاه المحيط الخارجي لإسرائيل هو أحد الاهداف التقليدية منذ قيامها، ولذلك يطلق عليه "التقييم القومي". وحدة البحث هي هيئة البحث والتقييم في "امان".

عبر السنوات طرأ تراجع على مكانة "امان" كمقيم قومي (وحيد). في المرحلة الاولى - في اعقاب فشله في التحذير من حرب العام 1973. عندها تم التقرير بتعددية الأبحاث (دمج وجهات نظر مختلفة) في المجتمع الاستخباري من اجل تقليص الاخفاقات المتعلقة بالتفكير المحدد، الى تفكير جمعي وربط التعددية في مصدر واحد. التعددية هي احد العناصر لربط منظومة الأبحاث بالمجتمع الاستخباري لغاية اليوم. فعلى سبيل المثال، في مسألة التحذير من الحروب، والتي هي مسألة سياسية عسكرية، اراء كثيرة في المجال العسكري من الممكن ان تتخذ من وحدة البحث، من الموساد ومن وزارة الخارجية. ولكن، بحث للمجالين معا يوجد فقط في وحدة البحث، ولا يمكن ان يتم إعطاء تحذير موثوق بدون التكامل فيما بينهما.

بالنسبة لمبدأ التعددية، في المواضيع المشتركة للبحث في "امان" والمنظمات المدنية من الممكن ان يكون لجميعها وزن متشابه في التأثير على الحكومة، وحيانا تقديرات المنظمات المدنية يتم تفضيلها على تقييمات "امان"، الصعوبة التي قد تنشأ في تقييمات هذه المنظمات هي، ان المسؤولية عن تقييم التهديد والمسؤولية ايضا عن احباطه موجودة تحت سقف واحد، في جسم سري وصغير نسبيا، ذو رؤية مباشرة وغير مراقبة ممثلا برئيس الحكومة. هذه الميزات من شأنها ان تقصر الطريق من تقييم خاطئ الى ازمة استراتيجية، كما حصل مثلا في فشل الموساد في عملية اغتيال خالد مشعل في الاردن في العام 1997.

مرحلة اخرى في تراجع مكانة "امان" كـ "مقيم قومي" نجم عن تعزز مكانة الخدمات الاستخباراتية المدنية في اعقاب تعاضم مكافحة الارهاب وتهديدات السلاح غير التقليدي، تحديدا منذ بداية سنوات الالفين. تزايد مكانتها ترافق مع رغبتها بالتأثير على جدول الاعمال الامني، بما في ذلك عن طريق اعطاء تقييمات استخباراتية على المستوى القومي للحكومة، في مجالات امنية وسياسية. ذلك، ليس فقط كأصحاب وجهة نظر اخرى مع "امان" باسم التعددية، بل كأصحاب وجهة نظر اولي، وكمؤسسات تقف في نفس المصاف مع الجيش الاسرائيلي. هكذا تحول في نهاية الامر، عرض التقييم الاستخباري القومي السنوي في الكابنت لمجموعة من العروض للمنظمات الاستخباراتية حول المواضيع الهامة المختلفة، للتفريق بين عرض مركزي متعدد للمحيط الاستراتيجي، والى جانبها يتم عرض تقييمات اضافية وارااء اخرى، كما كان في الفترات السابقة.

على الرغم من ان "امان" ليس مقيما قوميا وحيدا منذ زمن بعيد، فهو ما زال رائدا في مجال التقييمات القومية. ومكانته الكبيرة في هذا المجال يتم التعبير عنها في نقطتين:

أ - "امان" كضابط الاستخبارات في الجيش الاسرائيلي - يقوم بتزويد التقييمات الاستخباراتية حول تقييم الوضع، والخطط العملياتية وخطط العمل للجيش الاسرائيلي المصادق عليها من قبل رئيس هيئة الاركان، وزير الامن والحكومة، والتي هي المسؤول الاعلى على الجيش وفقا للقانون.

ب - "امان" كمقيم قومي - يقوم بتزويد التقييمات الاستخباراتية الشاملة الى المستوى السياسي، في إطار التقييم السنوي وكذلك في الاحداث المعقدة كعملية "الجرف الصامد" مثلا، والتي تتطلب تكاملا بين عدة مواضيع (عسكرية، سياسية، اقتصادية)، وتجاه جميع الدول والمنظمات المشاركة. فقط في وحدة البحث يتم اجراء بحث عميق تجاه جميع المواضيع.

المشكلة: ضعف منظومة التقييم القومي

في اعقاب التغيير في مكانة "امان" كمحور منظم في التقييمات الاستخباراتية على المستوى القومي، في السنوات الاخيرة، برز بديل ذو اشكالية والذي هو "تقوم كل منظمة استخباراتية بعرض وجهة نظرها حسب رغبتها والحكومة هي التي تقرر". هذا الوضع ليس معروفا في اماكن اخرى في العالم، وتكمن به المخاطر التالية:

أ - في مجال جودة التقييم - نقص التوضيحات تجاه الفروقات بين التقييمات ومصادرها، عدم الفهم بين التقييمات لأفكار لا تعتمد على بحث معمق حول طاولة الحكومة وتحويل التقييم الى خطاب غير ملزم. بالإضافة، الى نقص التكامل والفجوات في تغطية الصور الاستخباراتية حول المواضيع الاساسية او الاقل حساسية على هامش المنطقة (القلق المفاجئة في العالم العربي والتي بدأت في تونس في العام 2010)، وكذلك الفصل بين التقييمات ومحتواها الاولي.

ب - في المجال التنظيمي - الفصل التنظيمي، عدم تحديد المسؤوليات، النقص في عمل الأبحاث المشتركة في المجتمع الاستخباري. "التعددية" والسعي للاستقلالية من شأنه ان يستخدم "مبررا" لازدواجية مبالغ فيها ومكلفة في مجالات عملية، في حين ان التحديات واستغلال الموارد تلزم تركيز الجهود واستغلال فاعل للموارد القومية.

ج - في مجال اتخاذ القرارات - إغراق القيادات بالمعلومات والتقييمات والمس بالاستغلال الفاعل للوقت وللنقاشات. لصانعي القرارات لا يوجد وقت لتمييز الفوارق بين التقييمات ولا يوجد بأيديهم ادوات للحسم بينها. على الرغم من مساعدة السكرتير العسكري لرئيس الحكومة ومساعدته للشؤون الاستخبارية في فحص الوثائق الكثيرة التي تصل الى مكتبه، الا ان ذلك ليس عنصرا تقييما، وترشيح (تصفية) التقييمات يتعارض والتعددية.

نظرة عبر البحار

الولايات المتحدة

المجتمع الاستخباري الاميركي يضم 16 جسما استخباريا - من بينها وكالة المخابرات المركزية (CIA)، وكالات الأمن القومي (NSA) منظمات في وزارة الدفاع والمرتبطة بأذرع الجيش، هيئات استخبارية في وزارة العدل (FBI) ووزارة حماية الوطن، ووكالات واستخبارات للدائرة السياسية ووزارة المالية.

تصدر هذا المجتمع الاستخباري وزارة الاستخبارات القومية، والذي يقف على رأسها رئيس جهاز المخابرات القومي (DNI) ويعمل هذا الاخير كمستشار للرئيس للشؤون الاستخبارية ويرتبط به مباشرة. وهو موجود تحت رقابة لجان الاستخبارات في مجلس الشيوخ والكونغرس. وتحت الـ DNI يعمل مجلس قومي للاستخبارات (National Intelligence Council) (NIC) وهو مسؤول عن بلورة التقييمات الاستخبارية القومية. ويعمل في هذا المجلس كذلك 13 ضابط تقييم، المسؤولين عن المنطقة او عن مجال التقييم.

عملية بلورة التقييم. العملية قد تكون دورية او بناء على طلب أحد المسؤولين في الادارة الاميركية او في الجيش، او من قبل رئيس لجنة في الكونغرس. بعد مصادقة الـ (DNI) يقوم الضابط المختص في (NIC) بإعداد وصف اولي للوثيقة، والتي تتضمن اسئلة رئيسية للمناقشه وجدولا زمنيا لبلورة التقييم. يتم تحويل مسودة الوثيقة لوكالة المخابرات لمعالجتها. طاقم التقييم في المجلس يجري نقاشا معهم بهدف التوصل الى اتفاق، وفي حال عدم الوصول اليه - يتم تسجيل ذلك في الوثيقة. وفي نهاية العملية التقييم يصادق عليه من قبل الـ (DNI) ويتم توزيعه على الجهة التي طلبته وعلى ذوي الاختصاص في الادارة.

في آذار / مارس 2009 اشار الـ (DNI) دينيس بلير، انه سوف يتم في المستقبل تضمين التقييم الاستخباري مع تشخيص للفرص المتاحة للولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد بقي جانب المخاطر هو العنصر الرائد في التقييم. مجالات التقييم اوسع من المجال الامني والسياسي المضمنة فيه، فمثلا، التقييم في مجالات امن المياه العالمي، التهديد على الامن القومي من قبل الجريمة المنظمة، وتأثير التغيير المناخي لغاية 2030، تأثيرات استراتيجية على الصحة العالمية وغير ذلك. افادات غير مصنفة من التقييمات الاستخبارية تنشر في اوساط جمهور معين خاصة خلال فترة اداء مسؤولين في الاستخبارات لشهاداتهم في

مجلس الشيوخ. مثل شهادة رئيس الاستخبارات في المجلس الشيوخ في العام 2014. من اجل جلب انتباه الجمهور تجاه قضايا مطروحة على جدول الاعمال فيما يتعلق بايران، العراق ومكافحة الارهاب.

التقييم الاستخباري القومي السنوي يعتبر واحدا من المنتجات البارزة للمجتمع الاستخباري. وبلورته تتم من خلال عملية متعددة ما بين الوزارت بقيادة المجلس القومي للاستخبارات برئاسة جيمس كلابر، رئيس الاستخبارات القومية في الولايات المتحدة، قال في ايلول/سبتمبر 2014 ان التكامل بين هيئات الاستخبارات هي عملية اجبارية، وهذا بالضبط هو سبب ومبرر وجود وزارته. للمجتمع الاستخباري تاثير كبير على صانعي القرارات، والانطباع هو ان للتقييم السنوي تاثير قليل بشكل عام، وذلك لعدة اسباب اهمها:

أ - وجود ثغرة بين توقعات المستوى السياسي، وبين ما يمكن ان يتنبأ به الباحثون في الاستخبارات. على سبيل المثال، المستوى السياسي يتوقع اتخاذ توقعات واضحة تجاه السياسات غير المستقرة، وهو من غير الممكن لدى جهة البحث. ب - جودة الانتاج ليست عالية. في احيان متقاربة، فإن معظم المراجع والرغبة في تجسير الخلافات، يعكس التقييم أداة مشتركة منخفضة لتقييمات المنظمات المختلفة، اي ليس دائما تنجح المساومة. كذلك، التفكير الجمعي في عملية التقييم يستحق الافكار المعارضة. بالإضافة الى انه من الممكن اتخاذ موقف مشابه لتقييمات كل واحدة من الوكالات، عندما لا يكون لديها جميعها نفس وجهة النظر. جميع هذه تشكل عناصر لتشتت التقييم ومتابعة تنفيذه، والنتيجة النهائية انه يتحول الى عملية ضعيفة وعديمة التأثير ومعقدة.

توجد عدة خطوات، وفقا للانتقاد الاميركي، والتي من شأنها ان تحسن من العملية:

أ - تعزيز الرابط المشترك بين المستوى السياسي والاستخباري عن طريق تأهيلات استخبارية عند الدخول الى الوظيفة في الادارة، وضع اشخاص من الاستخبارات في سلم العمل في الوزارات الحكومية وفي الادارة، اجراء لقاءات دورية لمناقشة المواضيع المشتركة والتي يتم فيها اتخاذ ردود الافعال لنشرها في اوساط المجتمع الاستخباري.

ب - رفع مكانة الكونغرس في الرقابة على التقييم. لهذا الغرض، يجب تحسين مستوى معرفة اعضاء الكونغرس بالمجتمع الاستخباري.

ج - تقليص مساعي التوصل الى اجماع والسماح للاقلية بتوضيح موقفها الى مستوى اعلى.

د - تطبيق ادوات للقيام بالتقييمات مسموح بها ومتواصلة لاعضاء المجتمع، اي، ان يكون تقييما حيا وليس فقط مأسسة سنوية .

بريطانيا

المجتمع الاستخباري في بريطانيا يشمل اساسا اجسام الاستخبارات لوزارة الدفاع، منظمة ال MI-5 المرتبطة بوزارة الخارجية، منظمة ال MI-5 المرتبطة بوزارة الداخلية ومكتب الاتصالات الحكومية البريطانية GCHQ. اللجنة الحكومية للاستخبارات (JIC - Joint Intelligence Committee) المرتبطة بالمجلس المصغر الذي يركز التقييمات الاستخبارية القومية. وفي عضوية اللجنة - فيما عدا طاقم دائم من مسؤولين معارين من وكالة الاستخبارات - رؤساء الوكالات الاستخبارية، رؤساء الاجسام الاستخبارية للخدمات العسكرية ومندوبون عن وزارة حكومية اضافية (مثل وزارة المالية

وزارة التجارة والصناعة) - ويجتمعون مرة واحدة اسبوعياً. رئيس اللجنة هو شخصية حيادية، وهو خاضع لسكرتير المجلس المصغر ويعمل على اساس التوافق، وليس عن طريق فرض المواقف.

مهمة اللجنة المشتركة في كل ما يتعلق بالتقييم الاستخباري القومي هو بلورة التقييمات المتكاملة من اجل مساعدة المجلس المصغر في اتخاذ القرارات، كجمال الميزانية القومية على سبيل المثال. عملية القيام بالتقييم الاستخباري القومي تتم بواسطة وحدة البحث في اللجنة، المرتكز على ضباط وافراد من الاستخبارات المعارين من وكالات الاستخبارات المختلفة. وهو يبلور مسودة التوصيات مع باقي الوكالات الاستخبارية والخبراء من جميع الوزارات الحكومية. وتطرح المسودة للمصادقة عليها من قبل اللجنة قبل توزيعها على الوزراء المختصين. جسم التقييم في اللجنة هو اصغر بكثير من وحدة البحث الاكبر في المجتمع الاستخباري، الموجودة في وزارة الدفاع. لذلك، عندما يتم الطلب من اللجنة المشتركة تقييم مواضيع امنية واستراتيجية مثل الارهاب وانتشار السلاح غير التقليدي، التي يتم البحث معمقا فيها في وزارة الدفاع، تستند اللجنة عليه وتساهم بالقليل من جانبها في التقييم. وهناك رأي يقول ان اللجنة ضعفت خلال السنوات الاخيرة وتم تهميشها، وان قدرتها على القيام بتكامل استخباري تضررت بسبب الاصلاحات المختلفة التي حدثت في المجتمع الاستخباري البريطاني.

المقارنة بين آلية التقييم: اسرائيل مقابل الولايات المتحدة وبريطانيا

أ - في اسرائيل لا يوجد عنصر يركز التقييم القومي من جميع اجهزة الاستخبارات، كما هو الحال في الولايات المتحدة وبريطانيا. (JIC و DNI)

ب - في اسرائيل لا يوجد حوار ملزم بين منظمات الاستخبارات للتقييم الاستراتيجي، ولا يوجد تفسير منظم للخلاف قبل عرض التقييم على الكابينت، مقابل ذلك، في الولايات المتحدة وبريطانيا تم عمل تجربة للوصول الى توافق واسع، وعدم التوافق يتم عرضه في جسم التقييم. بالإضافة الى ذلك في اسرائيل توجد حرية التقييم، ولا يوجد مخاوف من ان آراء المنظمات سيتم تسطيحها ومستوى مخاطر التسييس منخفض جدا.

ج - في اسرائيل يوجد لـ "امان" (الجسم الاستخباري العسكري) مكانة استثنائية في مجال التقييمات القومية، وبالنسبة للوضع في بريطاني وبشكل خاص في الولايات المتحدة، هناك يوجد للـ (CIA) مكانة كبيرة في التقييم. بالإضافة الى انه للمنظمات الاستخبارية المدنية - السرية المغلقة - ليس لها بالضرورة افضلية على منظمة عسكرية من ناحية الاجراء الديموقراطي.

د - التقييم الاستخباري في اسرائيل يتم فقط في مجالات الخارجية والامن. في الولايات المتحدة يشمل التقييم جميع المواضيع ذات العلاقة بالأمن القومي بالمفهوم الواسع مثل الاقتصاد، المجتمع، المناخ، الطاقة وغير ذلك. وفيما يشبه اسرائيل فإنه في الولايات المتحدة وبريطانيا تتركز في مجال التهديدات وبشكل اقل الفرص المتاحة.

هـ - الادعاءات المتعلقة بالحوار الاميركي تجاه التقييم السنوي تسمع ايضا تجاه التقييمات الاستخبارية في اسرائيل. وبضمن ذلك، عملية طويلة ومعقدة، كثافة البيانات وفجوة بين توقعات المستوى السياسي وبين القدرات الاستخبارية.

أ - على ضوء هذه المقارنة، من المستحسن ان تمتنع اسرائيل عن إقامة جسم تقييم مركزي فوق المنظمات الاستخبارية، كالموجود في الولايات المتحدة وبريطانيا. ولهذا البديل نواقص مثل: تسطيح التقييم خلال السعي للحصول على الاجماع، ابتعاد القائمين على التقييم عن صانعي القرارات، اعطاء قوة اكبر لجسم التقييم المركزي واستغلال الموارد.

ب - المطلوب ان تقوم اسرائيل بتنفيذ الافكار التي وردت اعلاه في الولايات المتحدة وبريطانيا، مثل ضرورة وجود محور منظم لعرض التقييمات وتوضيح الخلافات قبل النقاش في الحكومة.

توصيات لإسرائيل (منقول من العبرية)

أ - يوصى بالسماح لـ "امان" ان يكون رائدا في التقييم الاستخباري القومي الشامل، وذلك طالما أن الامن وتفعيل الجيش الاسرائيلي يقفون على رأس الاهتمام في جدول العمل اليومي السياسي. المقصود هو مسؤولية كاملة لـ "امان" عن البحث في كل المواضيع في الساحة الخارجية، التكامل وبلورة الصورة الشاملة، كما كان في الماضي. في مرحلة عرض التقييم السنوي تعرض باقي المنظمات الاستخبارية، بعد "امان"، في مجالاتها، عبر التأكيد على الفوارق في التقييمات والامتناع عن الازدواجية. هذا الاقتراح ليس من شأنه ان يؤدي الى تغييرات جوهرية في القائمين على التقييم في المجتمع، فيما عدا التوسع في المجالات التي لا تحظى بتغطية كبيرة.

ب - يوصى بتنظيم تقديم التقييم الاستخباري للمستوى السياسي عن طريق آلية من قبل الحكومة، بما يضمن السلامة، التتابع، التكامل، الاختصاص، لغة مشتركة، إعطاء تعبير للفروقات بين التقييمات، المسؤولية عن العرض وهكذا. وفي هذا الإطار يتم التطرق للأمور التالية:

- 1- فكرة المسؤولية في المجتمع لمجال البحث والتقييم - سواء تجاه توزيع المسؤوليات بين المنظمات او تجاه مجالات المسؤولية وحدود المسؤولية للمجتمع الاستخباري، لكي تكون التغطية البحثية للمجتمع الاستخباري شاملة ومتكاملة، ويتم ايجاد التعددية المسيطرة في القضايا الرئيسية.
- 2- ايجاد تفسير ممنهج للاتفاق وللخلاف بين المنظمات. فقبل عرض التقييمات على المستوى السياسي، يتم اجراء نقاش أولي للمنظمات الاستخبارية حول الموضوع في وزارة الشؤون الاستخبارية وبمشاركة هيئة الامن القومي، وايضا قبل ذلك - في لقاء بين رؤساء البحث في المجتمع الاستخباري. وفي المجالات التي يتم عليها التوافق لا يكون هناك حاجة لعرضها على الحكومة مرتين، وفي المواضيع التي بها خلاف يقوم كل طرف بعرض موقفه. واستعدادا للنقاش يتم توزيع وثيقة حول الموضوع.
- 3- من المهم ان يعرض على المستوى السياسي ايضا الافكار المختلفة لهيئات الاستخبارات الغربية حول المواضيع ذات الصلة.

- 4- تأسيس لغة تقييم مشتركة داخل المجتمع الاستخباري، من خلال الامتناع عن استخدام صيغ ضبابية او تحمل اكثر من معنى. ويجب وصف عدم اليقين بصورة واضحة. اللغة المشتركة تسمح بالمقارنة بين التقييمات وتسهل الحاجات الاستخبارية.
- 5- التقييم الاستخباري السنوي يتم عرضه في التوقيت ذو الصلة من اجل اعداد خطط العمل من قبل قوات الامن وللتقرير بخصوص ميزانية الامن.
- 6- يتم ولو مرة واحدة كل ثلاث سنوات، عرض تقييم استخباري متعدد السنوات على الحكومة، يتيح المجال لتوحيد الاتجاهات على المدى البعيد.
- 7- على جميع التقييمات الاستخبارية ان يتم تسليمها عبر وثيقة مفصلة تضمن ان التقييمات مبررة، وتعتمد على معلومات وافية ويتم توثيقها.

ج - زيادة التعاون في مجال البحث في المجتمع الاستخباري. يقترح ان تتم اقامة لجنة متعددة السلطات للبحث، تحت لجنة رؤساء الاجهزة. وتهتم هذه اللجنة بالتعاون المشترك في مجالات المنهجية، تدريب البحث (دورات مشتركة، اعداد كتب)، توضيح الخلافات، تنسيق تغطية الابحاث، دوريات بشرية في المجتمع، المبادرة لاجراء نقاشات، علاقات بحثية خارجية، خطط عمل جماعية للباحثين الرئيسيين.

د - تعزيز الروابط بين المستوى السياسي والاستخباري. وبضمن ذلك: تأهيل استخباري عند دخول السياسيين الى وظائفهم - ليس فقط فيما يتعلق بمضمون العمل الاستخباري بل ايضا تجاه طبيعته والتقييدات التي تحيط بالتقييم الاستراتيجي، عقد لقاءات دورية بين افراد الاستخبارات والمستوى السياسي، ارشاد المجتمع الاستخباري فيما يتعلق باحتياجاتهم واعطاء ردود افعال من قبلهم حول جودة عملهم. معرفة مواقف اسرائيل، قدر المستطاع، تسهل ايضا على الباحثين في فهم مواقف اللاعبين الآخرين.

هـ - توسيع البحث الى مجالات المجتمع، الديموغرافيا الدينية وغير ذلك، بالتعاون مع الأكاديميين.
و - تعزيز العلاقات البحثية الاستخبارية مع عناصر خارجية. بالإضافة الى ذلك فإنه من المستحسن الامتناع عن التعاطي مع تقييمات تجاه المواضيع السياسية المختلف عليها، والتي قد تستخدم للإطاحة بالمستوى السياسي في اسرائيل.
ز - تعزيز ووضع التهديدات للتقييم الاستخباري الداخلي المتعلقة بالتهديدات الداخلية (مسؤولية الشاباك)، من بين وسائل البحث المعتمد في المجالات القومية، الاجتماعية والاقتصادية. هذا التقييم مهم لتطوير عدة تقييمات استخبارية خارجية.

ح - الرقابة - اقامة جسم رقابي على التقييمات الاستخبارية للمجتمع الاستخباري، في اطار لجنة رؤساء الاجهزة او وزارة الشؤون الاستخبارية او مجلس الامن القومي.

أسباب إخفاق جهاز الاستخبارات العسكرية أمان في التقدير والتقييم

إن المتتبع والدارس والباحث، في مجال عمل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، يلاحظ أولاً أن أجهزة الأمن الإسرائيلية، كانت منذ البدايات، تعاني من الفوضى في عملها وإدارتها، إذ كان من الصعب تحديد مسؤولياتها، إضافة إلى تعددها وغياب ضابط لتحديد مجال عمل كل جهاز منها مما تركها فريسة للتخبط والتداخل، إضافة إلى وجود قدر كبير من المنافسة والحسد بين فروعها لذلك كان لزاماً على قادتها، وخاصة بعد قيام "إسرائيل"، العمل لوضع حد لهذه الفوضى عن طريق تنظيم عملها وتعزيزه، وتحديد مسؤولية كل ذراع من أذرعها أما بالنسبة لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، فإن من الواجب إلقاء الضوء على الأسباب المؤدية إلى إخفاقات هذا الجهاز وذلك عبر البحث في مشاكله أولاً، من أبرزها:

1- ما يلجأ إليه الجهاز من ضرورة إجراء مسح وتقدير استخباري بصورة مستمرة يتطلب العمل بكل قدر مستطاع في قطاع واسع ومجالات عدة، وهذا يقود إلى إلقاء العبء الثقيل على كاهل الجهاز، متطلباً في الوقت نفسه إعطاء تقارير متنوعة واستعراضها، وتقديم خلاصات يومية وعمل أبحاث وتوقعات على مستويات مختلفة.

2- وجود الروتين في الحياة لدى جهاز الاستخبارات والذي يتمثل في التركيز على المواضيع العاجلة على حساب الانشغال في الإجراءات الجوهرية الهامة، والتي تتمثل في الضغوط الموجهة إلى الجهاز من قبل المستوى الأعلى، وذلك للحصول على معلومات و تقارير استخبارية، إضافة إلى مشكلة الوقت، فهناك مجال الوقت الواقعي الملموس (الحاضر)، وهناك الوقت الدائم الذي يتطلب العمل فيه القيام بإجراءات أساسية تشير إلى مواضيع هامة تمثل نواة و لب العمل الاستخباري في الحاضر، ومنها التغييرات التي تحدث بشكل متسارع، وصعوبة تحديدها عند الأعداء، لأن تحديدها يساعد في تقليص مجالات الخطأ ومنع وقوع كارثة محتملة.

أما مشكلة الفشل فتكمن في فشل التقديرات الاستخبارية، أي عدم قدرة الباحثين الاستخباريين على بلورة تقدير استخباري، كونهم يزودون القادة بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات وهذا يعني أن هؤلاء الباحثين غير مستقيمين في مجال البحث، أو أنهم أشخاص متوسطون في القدرة على فهم أعدائهم العرب حيث إنهم غير ملمين في معرفة الثقافة العربية، وخاصة قادة الجهاز، باستثناء يهوشفاط هرخابي الذي كان ملماً بالثقافة العربية والحضارة الإسلامية، حيث كانوا يشككون في خطورة التهديد العربي.

بعض المفارقات في العلاقة ما بين المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والسياسية:

تتميز العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسية في "إسرائيل" بعدد من المزايا، وتنتابها أيضاً العديد من المفارقات، والتي منها:

أ- تغلغل الانقسامات السياسية والمصلحية في المؤسسة العسكرية: فشل الجيش الإسرائيلي في أن يستمر بالاحتفاظ بصورة الجيش الذي لا يقهر، وتفشت في صفوفه كل المعايير والمقاييس الهابطة على مختلف المستويات المادية والمعنوية وقد أشار موشيه ليساك إلى تراجع المناقبية في هذا الجيش لصالح تنامي الأنشطة والمساعي الرامية لتحقيق مصالح اقتصادية وفتوية وطبقية، بعد أن تغلغت الانقسامات السياسية والمصلحية فيه من الأعلى إلى الأدنى وبالعكس الأمر الذي أدى إلى تفاقم التناقضات القائمة ما بين القيم الديمقراطية المزعومة والقيم السلطوية.

ب- تدخل المؤسسة العسكرية في قضايا الخارجية والأمن والشؤون السياسية والدبلوماسية: من المفارقات القائمة في العلاقات السياسية العسكرية في "إسرائيل" أنه بالرغم من ادعاء وجود لعبة برلمانية خاضعة لقوانين وأنظمة، فإن ثمة ظواهر عديدة ومتكررة في هذا الكيان للتدخل الفاضح والقاسي من جانب المراتب العليا العسكرية في الجيش، في قضايا الخارجية والأمن والشؤون السياسية والدبلوماسية، حتى أن بعض الباحثين المهمين في "إسرائيل" بدأوا يتحدثون وبكل صراحة عن احتمال حصول انقلاب عسكري، وعن احتمال تحول "إسرائيل" برمتها إلى مجتمع ثكنات عسكرية. الجزء الأكثر تعبيراً عن حجم المشكلة، يظهر في وجود سلطة "إسرائيلية" ضعيفة، تفتقر للقنوات المستقلة اللازمة لضخ المعلومات والتقديرات، ووضع الخيارات، واتخاذ القرارات، ولم يعد الجيش الجسم التنفيذي في الدولة، بل تحول ليصبح المسيطر الأمني الأكثر تحكماً بالأمور، والأمر الأكثر سوءاً، أن هذا "الانقلاب" الصامت يحدث بموافقة كاملة، ليس فقط من جانب المستوى السياسي، بل من قبل الإسرائيليين أنفسهم.

ج- غياب قانون واضح يحدد الصلاحيات، والعلاقة بين المستويين: ساد عدم الوضوح القانوني إزاء توزيع الصلاحيات بين رئيس هيئة الأركان، ووزير الدفاع، ورئيس الحكومة، واللجنة الوزارية لشؤون الأمن والحكومة بأكملها فمثلاً هناك ثلاثة مفاهيم في تفسير مصطلح الخضوع الوارد في نص قانون الجيش الصادر عام 1976، تعطي بدورها ثلاثة مستويات مختلفة لمصطلح "الخضوع، وهي:

- **الخضوع الاستراتيجي:** الذي يعني أن خضوع رئيس الأركان لوزير الدفاع، هو خضوع محدد في القضايا الاستراتيجية فقط، أما في القضايا التكتيكية فهو ليس خاضعاً لوزير الدفاع.
- **الخضوع المطلق:** تعد صلاحيات وزير الدفاع تجاه رئيس الأركان، من حيث قوتها وشموليتها مثل صلاحية الحكومة تماماً فسلطة الحكومة على الجيش تماثل سلطة رئيس هيئة الأركان على الضباط، وفي حال وجود خلاف بين وزير الدفاع والحكومة، يتغلب موقف الحكومة على وزير الدفاع.
- **الخضوع النسبي:** يتوسط أصحاب هذا المفهوم الرأيين السابقين، وفرقوا بين خضوع رئيس الأركان لوزير الدفاع في القضايا الاستراتيجية من خضوعه في القضايا التكتيكية فخضوع رئيس الأركان لوزير الدفاع في القضايا الاستراتيجية هو خضوع مطلق، أما في القضايا التكتيكية والعمليات العسكرية، فهناك دور محدد لوزير الدفاع، باعتباره طرفاً له حق الموافقة أو الاعتراض على خطط رئيس الأركان في هذا المجال فقد وضع قانون أساس الجيش لحل مشكلة الصلاحيات بين المستويات الثلاث: رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ورئيس هيئة الأركان، ولكن لم يفك رموز هذا القانون، بل زادها غموضاً.

د- احتكار المؤسسة العسكرية للقضايا الاستراتيجية والتكتيكية: قد تكون "إسرائيل" من الدول القليلة التي تمتلك القيادة العسكرية فيها سيطرة كاملة على القضايا الاستراتيجية والتكتيكية، وكل هذا يحدث على الرغم من أن القيادة العسكرية تقترح للقيادة السياسية خياراً واحداً، يمكن للحكومة أن تقبله أو ترفضه، ثم لا تفعل شيئاً حيال القضية المطروحة، ناهيك عن أن هذا هو الخيار الوحيد المبني على أساس عملية التخطيط العسكري، التي توصف في بعض الأحيان بأنها مبنية على فرضية أسوأ الاحتمالات لذا فإن احتكار المؤسسة العسكرية للتخطيط هو نقطة الضعف الأكثر وضوحاً في النظام الحكومي الإسرائيلي، وأن ضعف الحكومة في مواجهته يظهر بجلاء عندما تريد الحكومة أن تقيم وضعا ما، أو تريد وضع سياسة ما، فإنها تعتمد على قيادة الأركان في الجيش الإسرائيلي التي من المفترض أصلاً أن تكون الحكومة

هي المشرفة عليها، وأن تكون دليلها، والعكس هو الحاصل في "إسرائيل" وسائل التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

أثر (الموساد) في قرارات الأمن القومي وعوامل تأثيرها فيه

لا بد لنا من أن نلاحظ الأثر الكبير الذي تركه الأجهزة الأمنية، مجتمعة، على صناعة قرار الأمن القومي الإسرائيلي، كما جاء في الدراسة سابقا تبيان أثر الاستخبارات العسكرية (أمان) في صناعة القرارات الأمنية في "إسرائيل"، وكذلك الإشارة إلى دورها في نجاحها بجمع كافة المعلومات العسكرية والسياسية والاقتصادية، ورفعها بتقارير استخبارية إلى رئيس الحكومة لذلك لا مفر لأي دارس أو باحث من أن يشير إلى النصف الثاني في معادلة التأثير في عملية صنع القرار للأمن القومي الإسرائيلي، ألا وهو مؤسسة الاستخبارات والمهام الخاصة (الموساد) حيث يمكننا القول أن هذا الجهاز، ومنذ بدايات تنفيذ فكرة إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين بدأ يظهر على ساحة العمل في مجال إقناع اليهود بتنظيم عملية هجرتهم إلى فلسطين ومع تسارع الأحداث وازدياد الحاجة الملحة لمزيد من العمل، وتقديرا للنجاح في هذا المجال، تبلور على الساحة الأمنية وأثبت وجوده، لذلك منح استقلالية في العمل ولا بد من التذكير بأن تأثير جهاز الاستخبارات العسكرية له الأولوية، في المجال العسكري والإنذار المبكر ومراقبة التحركات العسكرية والحشود لدول الجوار لشن حرب ضد الدولة، لا بد من إلقاء الضوء على عمل جهاز المهمات الخاصة (الموساد) الذي حظي أيضا باهتمام منقطع النظير، نظرا للمهام الملقة على عاتقه، والذي كان يقوم بتنفيذها على أكمل وجه لذلك فإن الباحث في هذا المجال يلمس الدور المؤثر لهذا الجهاز، ومن أهم عوامل هذا التأثير:

أولا: الدور الذي يلعبه رئيس جهاز الموساد، كونه رئيس لجنة (فعادات) في عملية التخطيط ورسم سياسة جمع المعلومات الهامة، في كافة المجالات، ومن كافة المواقع، وتجميعها، حيث يقوم بإعداد تقارير لتقدمها إلى رئيس الحكومة.

ثانيا: عمله المتواصل في عملية جمع المعلومات، وتحري دقتها، ينبع من نجاحه في تجنيد عملاء موثوقين كونهم قريبين من مراكز هامة لأي هدف مقصود، ورفعها في تقارير، وتميرها إلى صانعي القرار الذين يقومون بدورهم بتحويلها إلى جهات التنفيذ وخاصة وحدات الجيش، مما يمكن الحكومة من الاحتفاظ بزمام المبادرة والمباغطة في العمل وقد بدأ دور هذا الجهاز واضحا من خلال تعاونه مع الأجهزة المماثلة في دول العالم.

ثالثا: تقديم التقارير التي تشير إلى متابعة التطورات التقنية والتكنولوجية للدول العربية والإسلامية المجاورة. فقد كان لهذه التقارير التأثير المباشر في أخذ القرار لقصف المفاعل النووي العراقي (عملية تموز) وكذلك الضغط الإسرائيلي المتزايد على الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي وتخريب اليورانيوم.

رابعا: رسم سياسة "إسرائيل" وتعاملها مع الأقليات سواء العرقية أو الطائفية في الدول العربية، حيث أشار الجهاز على الحكومة بمساعدة الأكراد في شمال العراق وحزب الكتائب المسيحي في لبنان، إضافة إلى توصياته المستمرة التي يعدها بالمحافظة على مشاركة الطائفة الدرزية في فلسطين والاهتمام بها.

خامسا: الدراسات والنشرات والأبحاث الصادرة عن قسم الدراسات في الجهاز وأثرها المباشر في عملية صنع القرار من خلال المعلومات التي توفرها في كافة المجالات ملقية الضوء على التطورات والنشاطات والأحداث وتحليلها وتقديمها إلى القيادة السياسية لتسهم في رسم السياسات على ضوءها.

سادسا: التأثير المباشر على سياسة الحكومة تجاه الشعب الفلسطيني وهذا يكمن في التعاون الوثيق بين جهاز الموساد والشين بيت، حيث يقوم بجمع المعلومات عن الفلسطينيين في الخارج، ويقوم بتمريرها إلى جهاز الشين بيت لترفع إلى الحكومة، لرسم سياسة توجيهية ضد الشعب الفلسطيني.

سابعا: الدور الكبير الذي يلعبه هذا الجهاز في إدارة العمليات الخارجية بالتعاون مع الملحقية العسكرية، التابعة لجهاز الاستخبارات العسكرية أمان، وكذلك في توفير الخدمات اللوجستية لكافة عملاء هذا الجهاز لتوجيههم في عملية جمع المعلومات أو تنفيذ أية مهام أمنية.

الخاتمة

انطلقنا في بداية البحث من فرضية قوامها أن مجلس الأمن القومي الإسرائيلي جهاز غير فعال داخل النظام السياسي الإسرائيلي، وذلك بسبب طبيعة ذلك النظام وتأثير قوى سياسية وغير سياسية على صنع القرار السياسي في إسرائيل، إضافة إلى عدد من الأسئلة المتفرعة عن هذه الفرضية.

وتبين من خلال الدراسة أن الغاية من وجود مجلس الأمن القومي داخل وحدة صناعة القرار أن يكون بمثابة (مقر قيادة قومية عليا) في قضايا الأمن القومي، ولا يعني ذلك أن من مهمات هذا الجهاز القيام بعملية اتخاذ القرار، وإنما تقتصر مهمته على الإعداد والإشراف على سياق اتخاذ القرار وطرح البدائل أمام صانع القرار الأعلى وهو رئيس الحكومة والحكومة بكامل هيئتها، وتتضمن مهمات هذا الجهاز القيام بالأمور التالية:

- يعتبر الجهة الاستشارية العليا لدى صانع القرار فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية.
 - إدارة عملية اتخاذ القرار من خلال الإشراف والترتيب للجلسات الخاصة التي تعقدها الحكومة أو رئيس الحكومة، والتنسيق بين كافة الأجهزة والمؤسسات المشاركة في صنع القرار.
 - تشخيص القضايا وتطوير السياسات بعيدة المدى، وتقديم الطروحات لمعالجة الأزمات التي تواجهها الدولة.
 - طرح البدائل أمام صانع القرار وفق نظرة شمولية تأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات المؤثرة على الأمن القومي.
- غير أن هذه المهمات واجهت صعوبات وعوائق حالت دون تمكن هذا الجهاز من القيام بها على أكمل وجه، وهي صعوبات ناتجة عن مسببات عديدة ومنها:
- طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي، حيث يعاني هذا النظام من أوجه خلل وقصور متعددة تؤدي في الغالب إلى تداخل بين عمل الأجهزة المختلفة، وحصول تدافع وتنازع على الصلاحيات والمسؤوليات، وهذه المشكلات ناجمة عن عدم وجود دستور يحدد المسؤوليات والواجبات لكافة الأطر الرسمية للدولة.
 - هذا الأمر ترك أثره على مختلف أبنية النظام، مما أدى إلى عدم استقرار السلطة، ويمكن ملاحظة ذلك في سرعة تبدل الحكومات، واجراء الانتخابات المبكرة قبل انتهاء الفترة القانونية للكنيست، إضافة إلى كثرة الأحزاب السياسية وطبيعة النظام الانتخابي الذي أضعف من استقرار السلطة، وقدرة الحكومات على ممارسة السلطة بشكل عقلاني ورشيد،
 - يعاني النظام السياسي في اسرائيل من عدم توازن بين السلطات الثلاث، وبشكل خاص بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فالسلطة التشريعية وهي الكنيست تملك حق حجب الثقة عن الحكومة، وتملك حق حل نفسها بنفسها وبالتالي إسقاط الحكومة، بينما لا تملك هذه الأخيرة أي حق لحل الكنيست، أو الاعتراض على قراراته، هذه الأمور تركت أثرها على عدم استقرار السلطة وانعكاس ذلك على قدرة الحكومة في ممارستها للصلاحيات والمسؤوليات، وأصبح نظام صنع القرارات في اسرائيل في جوانب كثير أسير أطر غير رسمية بناء على التحالفات الحزبية والأدوار التي تمارسها المؤسسة العسكرية والدينية أيضاً.

- مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، لعل هذا الأمر هو العائق الأكبر أمام تأدية مجلس الأمن القومي الإسرائيلي لمهامه حيث تبين من خلال هذه الدراسة أن من الأهداف غير المعلنة لوجود هذا الجهاز هو تبني مفهوم الأمن القومي الشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية التي أثرت على مفهوم الأمن، الذي تضمن بمفهومه الشامل متغيرات عديدة تشمل، القوة العسكرية، والاقتصاد، والسياسة والثقافة وغيرها، أما إسرائيل فلا زالت تركز في مفهومها للأمن القومي على الجوانب العسكرية فقط وكما لاحظنا فإن للميراث التاريخي والخبرة التاريخية أثرها في تركيز الاهتمام بقضية الأمن واعتبارها من الأولويات السياسية، مما أدى إلى أن أصبحت القوة العسكرية هي الأداة المفضلة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية لإسرائيل.

- دور المؤسسة العسكرية، هذا الدور يرتبط بمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ارتباطاً وثيقاً، حيث منح الاهتمام بقضية الأمن بمفهومه العسكري، الجيش والمؤسسة العسكرية دوراً كبيراً في إعداد وصياغة أهداف السياسة الخارجية، لا بل أن الأمن ومكانته داخل المجتمع الإسرائيلي منح هذه المؤسسة دوراً مهماً في صياغة سياسة الأمن القومي وتحديد المصالح القومية الإسرائيلية بشكل أصبحت معه هذه المؤسسة هي المحدد الأساسي لأطر الحركة السياسية لصانعي القرار في إسرائيل، فإسرائيل في وضع فريد بين الدول من حيث العلاقة بين الجيش والمدنيين بحيث يمكن معه القول أن إسرائيل عبارة عن جيش لديه دولة.

يمكن رؤية ذلك وبشكل واضح خلال حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، حيث بدى أن لدى إسرائيل قيادتين تقف كل منهما في طرف بعيداً عن الأخرى، قيادة سياسية تكاد تكون مشلولة وعاجزة، وقيادة عسكرية أصابها نوع من الغرور بما تملكه من ترسانة أسلحة هائلة.

وبالتالي ساهم تعاضم دور هذه المؤسسة في الخلل الكبير الذي يعانيه نظام صنع القرارات في إسرائيل، وقد بدأت نذر هذا الخلل في الظهور منذ قضية (لافون) ثم أخذت أبعاداً أكبر وأوضح بعد حرب عام ١٩٦٧ لتؤدي إلى فشل ذريع في نظام صنع القرارات في إسرائيل خلال حرب رمضان عام ١٩٧٣ وتشكيل لجنة (أغرانات) للتحقيق في ذلك الفشل، ورغم أن هذه اللجنة رفضت تحميل القيادة السياسية أية مسؤولية وألقت بها على كاهل الجيش الإسرائيلي، إلا أن الإجراءات والقرارات التي اتخذت فيما بعد تشير بشكل واضح أن الخلل كان في نظام صنع القرارات في إسرائيل حيث تقرر بعد صدور توصيات هذه اللجنة تشكيل لجنة وزارية للأمن والخارجية، وتعيين مستشار للشؤون الاستخباراتية لدى رئيس الحكومة.

هذه المشكلة تكررت للمرة الثانية خلال حرب لبنان ولكن بصورة أكثر وضوحاً من ذي قبل، حيث ظهر من التحقيقات الأولية للجنة (فينوغراد) أن الحكومة الإسرائيلية قد صادقت على قرارات كبيرة أثناء الحرب، دون أن يكون لديها المعرفة الكافية والكاملة حول هذه القرارات، كما مارست المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ضغوطاً كبيرة ومن خلال الأطر غير الرسمية التي تعمل داخل مكتب رئيس الحكومة لتسيير القرارات بالوجهة التي ترغب بها هذه المؤسسة.

أمام هذه الاستنتاجات يبدو أن وجود جهاز ذو طابع مدني يعمل كمقر قيادة قومية عليا بعيد المنال، في ظل الخلل الذي يعانيه النظام السياسي الإسرائيلي، وفي ظل نمط التفكير الحالي السائد والمسيطر. على صناع القرار وعلى المجتمع الإسرائيلي.